

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum



التعليم العالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مجموعة أوراق اللقاء السنوي الثاني والثلاثين

١٠ - ١١ فبراير ٢٠١١

البحرين

أوراق ودراسات في التنمية

مواجهة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية

مقدمة إلى منتدى التنمية الخليجي
خلال الفترة من 10 – 11 فبراير 2011
فندق الخليج ، مملكة البحرين

إعداد

الأستاذ الدكتور/ سعد عبدالله بردي الزهراني
أستاذ إدارة وتخطيط التعليم العالي

جدول محتويات الدراسة

الصفحة	الموضوع
3	المقدمة.
4	مراحل تطور نظام التعليم العالي السعودي .
12	تعريف مواعمة التعليم العالي
14	أبرز قضايا مواعمة التعليم العالي السعودي:
14	أولاً : انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والكمية لمؤسسات التعليم العالي
17	ثانياً : انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية لمؤسسات التعليم العالي
20	ثالثاً : ضعف استجابة التعليم العالي للرؤى والاتجاهات الاستراتيجية الجوهرية للدولة
21	رابعاً : ضعف الاستجابة لمتطلبات العولمة
26	خامساً: ضعف مواكبة الاتجاهات الدولية المستقبلية لتطوير التعليم العالي
35	أسباب ضعف مواعمة التعليم العالي السعودي
38	أبرز الآثار المترتبة على ضعف مواعمة نظام التعليم العالي السعودي
44	مقترحات لتحسين درجة مواعمة نظام التعليم العالي السعودي
47	المراجع

المقدمة :

تم إعداد هذه الدراسة بتكليف من منتدى التنمية الخليجي لتقديمها في اللقاء السنوي الثاني والثلاثون للمنتدى المنعقد في فبراير 2011 تحت عنوان " التعليم العالي والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي". وتتناول الدراسة قضية مواعة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لمتطلبات التنمية الوطنية ، منطلقة في تناولها لهذه القضية من تعريف منظمة اليونسكو للمواعة التي تعني الانسجام والتناغم وعدم التناقض بين ما يقدمه نظام التعليم العالي من خدمات ومنتجات وما يتوقعه المجتمع من هذا النظام خاصة في مجال الوفاء بمتطلبات التنمية الوطنية ومواكبة التغيرات والتطورات المحلية والعالمية المعاصرة .

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً عالمياً واسع النطاق بموضوع مواعة نظام التعليم العالي يعود إلى اعتبار هذا النظام أداة التنمية الحقيقية للقوى البشرية الماهرة والكفوة التي يعتمد عليها في انجاز خطط التنمية ومشاريع التطوير في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ولهذا الاعتبار أولت المجتمعات المتقدمة جل اهتمامها لنظام التعليم العالي تخطيطاً وتمويلأً وتنفيذاً وعملت على الارتقاء بمستوى مواعته لمتطلباتها واحتياجاتها وطموحاتها ، وأصبح أداة جوهرية لتحقيق رؤاها الاستراتيجية ، وذهبت العديد من الدول المتقدمة إلا أبعد من ذلك عندما اعتبرت نظم التعليم العالي صناعة ضخمة تساهم بقدر وافر في تحسين منتجاتها الصناعية والتكنولوجية التقليدية وعموداً فقرياً فيما اصبح يعرف اليوم بصناعة المعرفة .

وقد بدأت هذه الدراسة بعرض موجز للمراحل التي مر بها نظام التعليم العالي السعودي ، ثم تعريفاً لمفهوم مواعة التعليم العالي ، يلي ذلك عرضاً لأبرز القضايا التي تواجه نظام التعليم العالي السعودي في مجال المواعة ، ومن هذه القضايا : انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والكمية ، انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ، ضعف استجابة التعليم العالي للرؤى والاتجاهات الاستراتيجية الجوهرية للدولة ، ضعف الاستجابة لمتطلبات العولمة وأخيراً ضعف المواكبة للاتجاهات الدولية المستقبلية لتطوير التعليم العالي .

كما تناولت الدراسة في القسم الأخير منها أسباب ضعف مواعة التعليم العالي السعودي والنتائج المترتبة على استمرار هذا الضعف ثم بعض المقترحات لتحسين درجة المواعة .

مراحل تطور نظام التعليم العالي السعودي

يحتل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مركزاً محورياً في اهتمام وعناية الدولة بسبب القناعة بدوره المركزي في تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وكونه الأداة الرئيسية لتوفير احتياجات متطلبات خطط التنمية من القوى البشرية الماهرة . وقد مر نظام التعليم العالي السعودي عبر الزمن بثلاثة مراحل رئيسية لكل منها خصائصها العامة التي تميزها عن غيرها وذلك على النحو التالي:

1- مرحلة النشأة وشدة الاحتياج والندرة.

2- مرحلة ترشيد الانفاق الحكومي والتخطيط لإعادة التنظيم .

3- مرحلة تنفيذ خطة التنظيم والتطوير .

أولاً: مرحلة النشأة وشدة الاحتياج والندرة (1369-1410هـ)

بدأت هذه المرحلة مع تشكل أجهزة الدولة في المملكة العربية السعودية وتنامي عائدات البترول مروراً بما عرف بفترة الطفرة النفطية الأولى ، كما تتضمن هذه المرحلة فترة تنفيذ الخطط الخمسية الأولى والثانية والثالثة والرابعة الممتدة من عام 1391حتى عام 1410هـ .

أبرز خصائص هذه المرحلة :

- شهدت هذه المرحلة افتتاح أول مؤسسة تعليم عالي بالمملكة والمتمثل في كلية الشريعة بمكة المكرمة في عام 1369هـ ، ثم كلية الشريعة بالرياض في عام 1373هـ ، تلاها افتتاح جامعة الملك سعود كأول جامعة في المملكة عام 1377هـ ، ثم الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام 1381هـ ، وكلية البترول والمعادن عام 1383هـ ، ثم جامعة الملك عبدالعزيز الأهلية عام 1387هـ ، ثم جامعة الملك فيصل عام 1395هـ ، وأخيراً جامعة أم القرى في عام 1401هـ . وخلال هذه المرحلة جرى تحويل بعض الكليات إلى جامعات مستقلة ليصبح عدد الجامعات مع نهاية هذه الفترة سبع جامعات.

- تعددت الجهات التي تشرف على التعليم العالي ، حيث سعت غالبية وزارات الدولة إلى إنشاء مؤسسات تعليم عالي خاصة بها لتوفير احتياجاتها الخاصة من القوى البشرية ، لذا شهدت هذه المرحلة إنشاء كليات المعلمين التابعة لوزارة المعارف وكليات البنات التابعة للرئاسة العامة لتعليم البنات، والكليات الصحية التابعة لوزارة الصحة وعدد من مؤسسات التعليم العالي التابعة للوزارات الأخرى .

- من أبرز خصائص هذه المرحلة شدة حاجة الدولة لموظفين من حملة الشهادة الجامعية وندرتهم في أغلب قطاعات الدولة ، وكذلك قلة مخرجات التعليم الثانوي وانخفاض الطلب على التعليم العالي وقدرة مؤسسات التعليم العالي القائمة على استيعاب جميع مخرجات التعليم الثانوي، كما استطاع سوق العمل المحلي في هذه المرحلة استيعاب جميع الخريجين الذين شكلوا الرعيل الأول من موظفي الدولة وقادة التنمية فيما بعد . كما تمكن التعليم العالي من مد خطط التنمية ببعض احتياجاتها الرئيسية من القوى البشرية الماهرة .
- في الجزء الأخير من هذه المرحلة تضاعف عدد الخريجين من التعليم الثانوي واستتبعه تضاعف في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي ، وتوسع كبير في إنشاء كليات البنات ليصل في نهاية هذه المرحلة إلى حوالي 71 كلية، كما جرى فتح المجال لدراسة الطالبات في أغلب الجامعات القائمة ، ولكن هذا التضاعف كان مصحوباً بغياب التخطيط الذي يربط التوسع في إنشاء التخصصات بالاحتياجات المستقبلية لسوق العمل الوطني.
- استفادت بعض الجامعات من الطفرة الأولى لعائدات النفط في بناء مدن جامعية حديثة ، وتوسيع طاقتها الاستيعابية ، والتوسع في افتتاح كليات جديدة في التخصصات الصحية والهندسية ، وتكثيف الابتعاث الخارجي لمد الجامعات باحتياجها من هيئة التدريس الوطنية .
- تمتعت الجامعات خلال هذه الفترة بقدر مقبول من الاستقلالية الإدارية والمالية في تصريف شئونها الداخلية وكان لكل منها نظامها ولوائحها الخاصة.
- خلال هذه المرحلة تم إنشاء وزارة التعليم العالي كجهة إشرافية على الجامعات ، كما تم إنشاء المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للإشراف على الكليات التقنية ومراكز ومعاهد التدريب المهني.
- في نهاية هذه المرحلة ظهرت بوادر الشكوى من وجود خلل في توزيع الطلاب على التخصصات حسب احتياجات سوق العمل، واتهمت الاستقلالية التي تتمتع بها الجامعات بأنها المسؤولة عن ضعف التنسيق بين الجامعات وتنامي هذا الخلل .

ثانياً : مرحلة ترشيده الاتفاق الحكومي (1411-1425هـ):

تمثل هذه المرحلة فترة خطط التنمية الخامسة والسادسة والسابعة (1411-1425هـ) والتي خلالها مرت المملكة بظروف سياسية ومالية تسببت في تراجع العائدات المالية اللازمة

لاستمرار وتيرة الصرف على مشاريع التنمية كما كانت عليه في الفترة السابقة، ووصل الحال إلى رفع شعار ترشيد النفقات الحكومية .

أبرز خصائص هذه المرحلة :

- تزايد نسبة خريجي المرحلة الثانوية الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي نتيجة تزايد الوعي بأهمية التعليم العالي لدى أفراد المجتمع وارتباط هذا المستوى من التعليم بالجاه والمنصب والوظيفة المرموقة ، وتبين بوضوح عدم قدرة مؤسسات التعليم العالي على استيعاب جميع الراغبين في الحصول على مقاعد في مؤسسات التعليم العالي من خريجين من المرحلة الثانوية .

- استجابت الجامعات لشدة الطلب والضغط هذه بتوسع كبير في القبول بالتخصصات الأدبية والإنسانية والتربوية ورفع عدد الطلاب في قاعات الدراسة بنسب غير مقبولة أسهمت في انخفاض جودة العملية التعليمية وارتفاع نسبة استاذ/ طالب إلى مستويات غير مسبوقة. كما أسهمت في انخفاض نسبة الطلبة المقيدون في التخصصات العلمية لتصل إلى حوالي 15% من إجمالي الطلبة والطالبات ، كما استمرت الدولة في دعم النمو والتوسع في الطاقة الاستيعابية من خلال افتتاح فروع للجامعات القائمة في مدن ومناطق أخرى لتتحول هذه الفروع فيما بعد إلى جامعات مستقلة ولبيلغ عدد الجامعات بنهاية هذه الفترة إلى إحدى عشر جامعة ، كما سعت الدولة إلى توسيع قاعدة التعليم العالي من خلال إنشاء عدد من كليات المجتمع تابعة للجامعات وفتح المجال للقطاع الأهلي للاستثمار في التعليم العالي من خلال إنشاء كليات أهلية غير ربحية ثم ربحية فيما بعد .

- نتيجة فائض مخرجات التعليم الثانوي عن الطاقة الاستيعابية للجامعات تم تعديل سياسة القبول لتأخذ في الاعتبار درجات الطالب في اختبارات القدرات والتحصيل إلى جانب درجات شهادة اتمام المرحلة الثانوية .

- استمرت المشاريع الإنشائية للجامعات خلال هذه الفترة ولكن ترشيد الصرف عليها كانت السمة الغالبة ، ومع هذا فقد تمكنت الجامعات السبع التقليدية مع مرور الزمن من استكمال الجزء الأكبر من مدنها الجامعية مع نهاية هذه الفترة ، كما جرى الشروع في وضع حجر الأساس لعدد من مشاريع تشييد الجامعات الجديدة والفروع القائمة .

- برزت في هذه المرحلة قضية ضعف موازنة التعليم العالي لتأخذ الصدارة في معالجات خطط التنمية ، وجرى تحديد أبرز مظاهر هذه القضية في ضعف الكفاية الداخلية والخارجية وعدم تناسب أعداد الخريجين وفق التخصصات لاحتياجات سوق العمل ، وتشبع القطاع الحكومي من خريجي مؤسسات التعليم العالي وعدم قدرته على استيعاب جميع الخريجين.
- شهدت نهاية هذه الفترة بداية التخطيط للتوسع في مؤسسات التعليم العالي المهني ، حيث تحول هذا النوع من التعليم من تعليم يقل الاقبال عليها إلى تعليم يشتد الطلب عليه بفضل ضعف الطاقة الاستيعابية بالجامعات وتزايد مخرجات التعليم الثانوي .
- تميزت هذه المرحلة بتقليص البعثات الخارجية التي تمد الجامعات بهيئة التدريس وتعويمها بالتوسع في برامج الدراسات العليا الداخلية التي اخفقت في تقديم البديل للبعثات الخارجية ، وترتب على ذلك تراجع نسبة هيئة التدريس الوطنية إلى مستويات متدنية عما كانت عليه في الفترة الأولى .
- تقلصت خلال هذه الفترة استقلالية الجامعات بعد صدور نظام موحد لكل الجامعات وأصبحت الكثير من القرارات بيد المجلس الأعلى للتعليم العالي ، كما أصبحت وزارة المالية متحكمة بشكل واسع في اعتماد وتنفيذ ميزانيات الجامعات.
- في الجزء الأخير من هذه المرحلة تفاقمت مشكلة بطالة الخريجين والخريجات الجامعيات وأصبح الحديث عن سبل توظيف عشرات الألوف التي تدفع بها الجامعات لسوق العمل سنوياً من تخصصات تربوية وإنسانية لا يحتاجها هذا السوق .
- في نهاية هذه المرحلة ارتفعت نبرة النقد الموجه لنظام التعليم العالي من قبل مجلس الشورى ووسائل الإعلام ، وقد انصب هذا النقد على الاختلالات الهيكلية والتنظيمية التي يعاني منها هذا النظام ، وضعف التنسيق بسبب تعدد الجهات المشرفة عليه ، وضعف الاستقلالية والقدرة على الحركة والاستجابة السريعة للمتغيرات المحلية والعالمية ، والحد من فرص التمايز والتفرد فيما بين الجامعات بسبب فرض نظام ولوائح موحد عليها جميعاً.
- لم يقتصر هذا النقد للخلل الذي يعاني منه نظام التعليم العالي السعودي على الاعلام ومجلس الشورى ، بل ظهر وبشكل واضح وصريح في وثائق خطط التنمية الخامسة والسادسة والسابعة التي انتقدت زيادة نسبة المقيدون في التخصصات النظرية مقارنة بالتخصصات العلمية والفنية ووجود فائض في خريجي بعض التخصصات عن احتياجات سوق العمل وما

يقابله من نقص في أعداد الخريجين السعوديين المتخصصين في مجالات تشتد احتياجات التنمية الحالية والمستقبلية لها⁽¹⁾ ⁽²⁾ كما وضعت هذه الخطط ⁽³⁾ بعض السياسات الهادفة إلى ربط العلاقة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية وتحقيق مزيد من المواءمة والتوافق بين حاجة سوق العمل وبين الهيكل المهني للعمالة السعودية . ومن هذه السياسات : العمل على تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والأدبية وذلك بتشجيع الطلاب على الالتحاق بالتخصصات العلمية التي يشهد الطلب عليها باستمرار ، مثل تخصصات الطب ، وطب الأسنان ، والعلوم الطبية المساعدة ، والتخصصات الهندسية ، وعلوم الكمبيوتر والإلكترونيات والفيزياء والكيمياء ، وحددت أهدافاً معينة للتغلب على مشكلة ضعف مواءمة التعليم العالي منها ⁽⁴⁾ : ضرورة تفاعل نشاط مؤسسات التعليم العالي مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحقيق درجة عالية من النوعية والفاعلية ، ورفع كفاءة الأداء العلمي والإداري لمؤسسات التعليم العالي لتحسين مستوى العملية التعليمية ومحتواها ، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي لتتواءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتوسيع قاعدة التعليم العالي وتنويع برامجه من أجل خدمة قضايا التنمية من خلال الاستفادة من الأنماط الجديدة مثل الجامعة المفتوحة والتعليم عن بعد ، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في توسيع قاعدة التعليم العالي ، وتطوير أوجه التنسيق والتعاون الإيجابي بين مؤسسات التعليم فوق الثانوي لتحقيق أهدافها وسياساتها بشكل خاص وأهداف التنمية بشكل عام ، وتوجيه سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي بما يتفق ومتطلبات سوق العمل وقصر المكافآت التي تمنح للطلبة على الطلاب المحتاجين في التخصصات التي يحتاجها سوق العمل .

تميزت هذه المرحلة بصدور أوامر سامية تتضمن إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات التعليم العالي من خلال توحيد الإشراف عليها من قبل المجلس الأعلى للتعليم ووزارة التعليم العالي والتوجيه بإنشاء جامعات المناطق ووضع الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للتعليم العالي ، وإنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، وتم في نهاية هذه المرحلة قيام وزارة التعليم العالي بوضع الخطط الكفيلة بتنفيذ هذه الأوامر السامية ورسم سياسات واتجاهات التعليم العالي في المرحلة الثالثة .

ثالثاً : مرحلة إعادة التنظيم والتطوير النوعي

بدأت هذه المرحلة خلال فترة الخطة الثامنة (1426-1430هـ) ومستمرة حتى الآن ، ويمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة تنفيذ ما تم التخطيط له من تطوير وإعادة تنظيم في نهاية المرحلة السابقة ومن أبرز خصائصها ما يلي :

- إعادة هيكلة وتنظيم مؤسسات التعليم العالي حيث تم ضم جميع كليات البنات والمعلمين والكليات الصحية -التي كانت تحت إشراف جهات أخرى- لتصبح تحت إشراف وزارة التعليم العالي ، وقامت الوزارة بدورها بضم بعض هذه الكليات إلى الجامعات القائمة أو جعلها نواة لجامعات جديدة جرى انشاؤها في المناطق والمحافظات . ونتيجة لهذه الهيكلة تم إنشاء إحدى عشر جامعة جديدة مشتركة للطلبة والطالبات ، وجامعة خاصة للطالبات .

- كمحصلة لإعادة الهيكلة والتوسع والنمو الذي مر به التعليم العالي ووفقاً لإحصائيات العام الدراسي 1430/1429هـ⁵ بلغ عدد الجامعات الحكومية التي تشرف عليها وزارة التعليم العالي 24 جامعة حكومية ، 8 جامعات و 20 كلية أهلية ، 44 كلية و 15 معهداً تقنياً عالياً تشرف عليها المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، 6 كليات تشرف عليها الهيئة الملكية بالجبيل وينبع ووزارة الدفاع . كما تشير إحصائيات الطلاب بجميع مؤسسات التعليم العالي في هذا العام الدراسي أن هناك 236,716 طالباً مستجداً ، 741,288 مقيداً ، 104,612 خريجاً .

- لتوفير احتياجات سوق العمل الوطني من التخصصات العلمية والتقنية تم اعتماد سياسات تقصر إنشاء الجامعات و الكليات والأقسام الجديدة فقط في هذه التخصصات .

- إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية كجامعة فريدة من نوعها في المنطقة العربية .
- توجيه الجامعات بضرورة الشروع في تحسين جودة برامجها وحصولها على الاعتماد الأكاديمي قبل نهاية عام 1434هـ .

- تبني الدولة مشروع ضخم لبناء المدن الجامعية الجديدة واستكمال التوسع في المدن القديمة واعتمدت له مبالغ ضخمة من داخل اعتمادات الميزانية او من خارجها .

- شروع وزارة التعليم العالي في تنفيذ برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي ، حيث وصل عدد المبتعثين حتى نهاية عام 1431هـ حوالي 110 ألف مبتعث كما شرعت المؤسسة العامة للتعليم التقني والمهني في تنفيذ برنامج مماثل ، ويقتصر الابتعاث في هذا البرنامج على التخصصات التي يشهد الحاجة لها في سوق العمل مثل العلوم الطبية والهندسية وعلوم الحاسب وإدارة الأعمال والتخصصات التقنية .

- شروع بعض الجامعات والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بفتح المجال للطالبات للدخول في تخصصات مهنية وتقنية لم تكن متاحة لهن من قبل.

- توسع الجامعات في إنشاء كراسي علمية بتمويل من القطاع الخاص .

- إنشاء مراكز تميز بحثية في عدد من الجامعات .

- اتجاه بعض الجامعات بتأسيس صناديق وقفية للتنمية وتنويع مصادر تمويلها.
- تركيز وثائق خطط التنمية في هذه المرحلة على المطالبة بتحسين نوعية التعليم العالي ومعالجة ضعف الموازنة ، حيث صدر عنها عدد من السياسات "6" "7" لتحقيق هذه الغاية أبرزها : زيادة الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي بما ينمasha ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تطوير نظم مؤسسات التعليم العالي ومناهجها وبرامجها بما يتفق ومتطلبات سوق العمل والتوجهات الجديدة لاقتصاد حديث مبني على المعرفة ، تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي ، التوسع في برامج خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي ، زيادة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير ، تكثيف الابتعاث إلى الجامعات الأجنبية المرموقة ، تطبيق نظام الاعتماد لجميع برامج مؤسسات التعليم العالي ، ترشيد القبول في التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل وبرامج التنمية، ربط برامج التوسع في التعليم العالي بالتركيز على البرامج والتخصصات ذات الطلب العالي في سوق العمل ، تضمين مناهج ومقررات التعليم العالي احتياجات سوق العمل من معارف ومهارات واتجاهات، تحديد المهارات المطلوبة من خريج التعليم العالي لسوق العمل سواء أكان محلياً أو إقليمياً أو عالمياً وتضمن ذلك في خطط تطوير التعليم العالي، التوسع في التعليم العالي المتوسط، وذلك حسب احتياجات التنمية وسوق العمل، تحديد مؤشرات جودة التعليم العالي فيما يتعلق بالطالب وعضو هيئة التدريس وبرامج التعليم والساعات الفعلية للعملية التعليمية، إعداد دراسات تتبعية عن خريجي مؤسسات التعليم العالي لتحديد مستوى أدائهم في سوق العمل وجودته، مراجعة الخطط والمناهج والبرامج الدراسية دورياً بهدف ربط العملية التعليمية بجودة المخرجات، تشكيل مجالس استشارية لمؤسسات التعليم العالي من كفاءات محلية وعالمية للمشاركة في رسم مستقبل الجامعة على المستوى التنافسي العالمي، تطوير نوعية مخرجات التعليم العالي أكاديمياً وتقنياً، إكمال النقص والإعتماد الأكاديمي بكل ما يتطلبه من تجهيزات، إنشاء مراكز في الجامعات للإبداع التعليمي في بعض التخصصات ، العمل على استقطاب أعضاء هيئة التدريس المتميزين، تعزيز مفاهيم الإدارة الحديثة في إدارة مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من التجارب الناجحة، تطوير إجراءات العمل وتوثيقها والعمل على نشرها في الوسط الجامعي، زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية والعمل على تطويرها، إنشاء قواعد معلومات جامعية والربط بينها، تفعيل التعامل بين مؤسسات التعليم العالي من خلال شبكة المعلومات وتحديث مواقعها على شبكة الإنترنت، تشجيع نشر الأبحاث المتميزة في مجالات علمية عالمية، التوسع في دعم البحث العلمي في الجامعات ، وذلك من خلال إنشاء مراكز بحثية نوعية ومتخصصة في المجالات الحديثة، مثل :أبحاث تقنية النانو، والأبحاث الحيوية ، التركيز في البحوث التي يتم إجراؤها على الأولويات والأهداف الوطنية ودعمها مادياً وبشرياً ، إنشاء معايير ومؤشرات لجودة البحوث العلمية وذلك في ضوء الاتجاهات العالمية، تفعيل الشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص ومؤسساته العمل على إنشاء المكتبات الرقمية وتوفير مصادر وبنوك للمعلومات في جميع مؤسسات التعليم العالي ، نشر ثقافة المشاركة والتفاعل المعرفي بالجامعة، وتوجيه البحث العلمي بما يخدم إرساء دعائم ومقومات الاقتصاد القائم على المعرفة، والعمل على تفعيل حماية حقوق الملكية الفكرية، التوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله، وتأسيس قاعدة للشراكة فيما بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص.

وهنا يمكن القول أنه على الرغم من جودة هذه السياسات وشمولها لكل نواحي ومتطلبات تطوير نظام التعليم العالي السعودي إلا أنها لن تغير شيئاً من واقع هذا النظام ما لم يتم أخذها بالجدية المطلوبة من القائمين على هذا النظام من خلا تبنيها وترجمتها في شكل خطط وبرامج تنفيذية معتمدة يتم انجازها بقدر كبير من الالتزام والدقة والمتابعة المستمرة ، مع استغلال فرصة ارتفاع عائدات النفط لتمويل هذه المشاريع والخطط التطويرية .

تعريف مواومة التعليم العالي

قبل فحص واقع مدى مواومة التعليم العالي السعودي لمتطلبات التنمية ، ستسعى هذه الدراسة إلى تحديد المفهوم العلمي لمصطلح مواومة التعليم العالي ليكون الأساس والمنطلق في فحص هذا الواقع ، وفي هذا الصدد تشير الأدبيات إلى وجود أكثر من تعريف لهذا المفهوم ، فمنظمة اليونسكو⁽⁸⁾ تعرف مواومة التعليم العالي بأنه مفهوم يشمل :

- اتفاق صناع القرار بالتعليم العالي على احتياجات التنمية واعتبارها محور اهتمامهم ومنطلق قراراتهم العملية ، وجعل الاعتبارات الاجتماعية للتنمية تعلق على الاعتبارات الاقتصادية ، وتركيز جهود التعليم العالي على تحديد وإنجاز رسالته في مجال التدريب والبحث وتقديم الخدمات ، مع تزويده بالمصادر المالية المطلوبة لتحقيق هذه الرسالة.
- انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه ، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته ، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس مجرد الكسب المادي .

- تلاقي التعليم العالي مع النظم التربوية الأخرى بمستوياتها المختلفة بشكل يحقق التكامل معها، ويجعلها جميعاً تشكل سلسلة تربوية متماسكة الحلقات وغير قابلة للتصدع والتفكك.
- انسجام التعليم العالي مع احتياجات أفراد المجتمع للتطوير والتنمية المستمرة من خلال تطبيق مفهوم التعليم المستمر المتاح مدى الحياة للجميع وفي كل الأزمنة والأمكنة ، والمساهمة في تحقيق التنمية المتناغمة والمستدامة ، وتصحيح اختلال التوازن الناتج عن أساليب التنمية التقليدية السائدة هذا اليوم .

ويعرف أحد الباحثين (٩) مفهوم الموازنة بأنه إحداث تزاوج وتلاقي بين ما يتوقع المجتمع من مؤسسات التعليم العالي وبين ما تقوم به فعلياً هذه المؤسسات ، وهذا يتضمن انسجام سياسات التعليم العالي مع السياسات المرسومة للتنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل بما يمكن التعليم العالي من تحديد دوره المنشود والمساهمة في مواجهة التحولات السريعة واستباقها وتنمية روح المبادرة والتجديد في أساليب التدريب والحفاظ على روح الرصد اليقظ في هذا المجال ، والتأكيد على إعداد خريجين قادرين على خلق فرص العمل وليس مجرد باحثين عن عمل . كما تشمل التلاقي مع مستويات النظام التعليمي المختلفة باعتبار التعليم العالي امتداداً ومكملاً لها .

وقد تضمن إعلان باريس العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الواحد والعشرين (١٠) بعض التوصيات الهادفة إلى ترسيخ مفهوم شامل وعميق لموازنة التعليم العالي، ومن هذه التوصيات :

1- ينبغي تقييم الموازنة في التعليم العالي انطلاقاً من مدى التطابق بين ما ينتظره المجتمع من مؤسسات التعليم العالي وما تقوم به هذه المؤسسات بالفعل. وتحديد مدى هذا التطابق ينبغي أن يتم بموضوعية تامة وبنزاهة سياسية خالصة ووفق معايير أخلاقية سليمة وبطاقات بشرية كافية وخبيرة ، تأخذ في الاعتبار تلاحم التعليم العالي مع مشكلات المجتمع وعالم العمل ، وتركيز التوجهات طويلة الأجل لهذا التعليم على أهداف المجتمع واحتياجاته بما فيها احترام الثقافات وحماية البيئة ، مع الحرص على أن تحتوي برامج إعداد طلاب التعليم العالي على تعليم عام واسع *General Education* ، وتعليم متخصص موجه يعدهم للحياة المهنية ، ويزودهم بالمهارات والقدرات التي تساعدهم على العيش والتكيف مع الأوضاع المتغيرة والمتنوعة وتغيير المهنة عند اللزوم .

2- على التعليم العالي تعزيز دوره المنشود تجاه خدمة المجتمع ، من خلال تعزيز الأنشطة الهادفة إلى القضاء على الفقر والمجاعة والمرض والأمية والعنف والتعصب وتدهور البيئة ، ودعم قيم التسامح بين أفراد المجتمع ، وتبني نهج جديد جامع للتخصصات ومشارك بين الفروع العلمية في تحليل القضايا والمشكلات .

3- ينبغي على التعليم العالي تعزيز دوره نحو تطوير نظام التعليم ككل، مع التركيز على دوره في تطوير المناهج الدراسية وتحسين طرق إعداد المعلمين وإجراء البحوث التربوية التي تسهم في علاج مشكلات التعليم.

4- ينبغي على التعليم العالي أن يستهدف في نهاية المطاف إرساء مجتمع جديد خال من العنف والاستغلال، يتحلّى أفراداه بقدر كبير من الثقافة والحماس والالتزام والحكمة وحب البشرية.

أبرز قضايا مواومة التعليم العالي السعودي

في هذا الجزء من الدراسة سنعمل على تحديد أبرز قضايا مواومة التعليم العالي السعودي، في ضوء التعريف العلمي الذي سبق أن حددناه لمفهوم المواومة، وسيكون تناول الموضوع وفقاً للعناوين التالية:

- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية والكمية لمؤسسات التعليم العالي السعودي
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية لمؤسسات التعليم العالي السعودي
- قضية ضعف استجابة التعليم العالي السعودي للرؤى والاتجاهات الاستراتيجية الجوهرية للدولة

- قضية ضعف استجابة التعليم العالي السعودي لمتطلبات العولمة
 - قضية ضعف مواكبة التعليم العالي السعودي للاتجاهات الدولية المستقبلية لتطوير التعليم العالي
- أولاً: انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية والنوعية لمؤسسات التعليم العالي السعودي**

يتعلق انخفاض الكفاءة الداخلية الكمية لنظام التعليم العالي بما يعرف بالطاقة الاستيعابية لهذا النظام ، وتكون هذه الكفاءة منخفضة اذا ما كانت القدرة الاستيعابية منخفضة ، وعادة ما تقاس بنسبة المقيد من الطلبة في التعليم العالي إلى عدد السكان في سن التعليم العالي (18-24 سنة) وفي هذا الصدد يمكن القول أنه رغم بلوغ عدد المقيد في جميع مؤسسات التعليم العالي السعودي "11" في عام 2010 م إلى حوالي 741,288 طالباً وطالبة واحتمالية أن يصل هذا العدد إلى مليون طالب وطالبة بنهاية عام 2015 م ، إلا أن المؤشرات تدل على ضعف الطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات في الوقت الراهن مع توقع استمرار هذا الوضع في المستقبل المنظور ، ومن هذه المؤشرات ما يلي :

1- لا تزال نسبة الالتحاق الاجمالية بمؤسسات التعليم العالي (أي نسبة المقيدون في مؤسسات التعليم العالي إلى المواطنين اللذين في سن التعليم العالي) أقل بكثير من المأمول ،حيث قدرت منظمة اليونسكو¹² هذه النسبة بحوالي 20% في عام 1999م ، وحوالي 22% في عام 2002 ، وحوالي 32% في عام 2008م ، وهذه نسبة منخفضة اذا ما قورنت بنسبة الالتحاق في كثير من دول العالم والتي بلغت في عام 2008 حوالي 55% في فرنسا، 58% في اليابان ، 61% في هولندا ، 71% في السويد ، 77% في استراليا ، 79% في فنزويلا ، 83% في الولايات المتحدة الامريكية ، 98% في كوريا الجنوبية

2- بلوغ المقيدون في التعليم الثانوي اكثر من مليون طالب وتوقع تزايد هذا العدد في السنوات القادمة ، الأمر الذي يقود إلى تزايد سريع في عدد الخريجين من هذا التعليم ، وكمثال على هذا التسارع ، يوضح الجدول التالي النمو المستمر والمتصاعد في خريجي المرحلة الثانوية خلال العشر سنوات الماضية والذي كان بمتوسط سنوي قدره 7 % ، وإذا ما اسقطنا نسبة النمو السنوي هذه على السنوات القادمة فمن المتوقع أن يصل عدد الخريجين في عام 1015م إلى 468.585 طالب وطالبة، وفي عام 2020م إلى 590.000 طالب وطالبة ، وهذا النمو المتسارع في خريجين الثانوية العامة يجعل من غير الممكن استيعابه في مؤسسات التعليم العالي إذا ما اخذنا في الاعتبار مستويات النمو في الاستيعاب وفي عدد المتخرجين من هذه المؤسسات سنوياً .

خريجو الثانوية خلال عشرة سنوات¹³

العام الدراسي	ذكور	اناث	إجمالي	نسبة النمو
1422/1421هـ	98,614	93,093	191,509	
1423/1422هـ	103,682	96,493	200,175	4,5%
1424/1423هـ	114,332	108,080	222,412	11,0%
1425/1424هـ	121,309	118,069	239,378	7,6%
1426/1425هـ	125,647	127,047	252,694	5,5%

1427/1426هـ	127,913	139,983	267,896	6,0%
1428/1427هـ	148,527	160,231	308,758	15,3%
1429/1428هـ	152,094	161,000	313,094	1,4%
1430/1429هـ	151,675	161,741	313,416	0,1%
1430/1431هـ	155,295	191,805	347,100	10,7%

متوسط نسبة النمو السنوية في الخريجين = 7%

2- هناك فجوة كبيرة بين عدد المتخرجين من الثانوية العامة والمقبولين في مؤسسات التعليم العالي ، فمثلاً بلغ اجمالي الخريجين في العام الدراسي 1430/1429 حوالي 313416 طالباً وطالبة "14" في حين أن المقبولين في مؤسسات التعليم العالي في نفس العام قد بلغ حوالي 236716 طالب ، أي حوالي 76% من خريجي المرحلة الثانوية ، نسبة المنتظمين منهم لا تتجاوز 51,1% حسب بيانات الخطة الخمسية التاسعة "15" اما البقية فهم مقبولين على نظام الانتساب . وهذه النسبة المنخفضة للمقبولين على نظام الانتظام مؤشر واضح على انخفاض الطاقة الاستيعابية حتى مع لجوء الجامعات لنظام الانتساب كوسيله لمحاولة إعطاء انطباع ايجابي حول طاقتها الاستيعابية .

3- على الرغم من الاعتقاد السائد بأن التعليم العالي المهني سيتمكن من قبول الاعداد التي لا تستطيع الجامعات قبولها إلا أن هذا الاعتقاد غير صحيح ، فعلى سبيل المثال بلغ عدد المتقدمين للدراسة بالكليات المهنية في عام 1430 هـ 136,945 طالب ولم يتم قبول سوى 38,543 أي حوالي 28% من المتقدمين ، كما تقدم للقبول بالمعاهد العليا التقنية للبنات 48,062 طالبة ولم يتم قبول سوى 2927 طالبة ، أي حوالي 6% فقط "16" وهذا مؤشر آخر على انخفاض الطاقة الاستيعابية .

أما انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لنظام التعليم العالي السعودي فمن مؤشراتته التي حددتها بعض المراجع ما يلي :

أ- تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية ، وارتفاع نسب الرسوب والإعادة (17).

ب- القصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية حيث نجد التعليم العالي يكرس قيم واتجاهات غير دافعة للتنمية والإنتاج مثل السلبية والالتكالية والراحة والاستهلاكية والأثنية والإقليمية والواسطة والمحسوبية (18)

ولانخفاض الكفاءة الداخلية للتعليم العالي السعودي أسباب كامنة تحددها إحدى الدراسات في :
عدم انضباط الطلاب وعدم التزامهم نحو تأدية واجباتهم الجامعية، وعدم جدية مراقبتهم من مؤسسات التعليم العالي ، والسياسات المتساهلة في القبول وغياب اختبارات قبول فاعلة ، وعدم وجود إرشاد أكاديمي جيد ، وعدم قيام بعض أعضاء هيئة التدريس بواجباتهم تجاه العملية التعليمية ، وارتفاع عدد الطلاب في الشعب ، وعدم وجود الكتاب الجامعي المناسب في أغلب التخصصات ، وتدني القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي .(19) ويضيف باحث آخر لهذه الأسباب: الاستمرار في استخدام الأسلوب التقليدي في التدريس الذي يقوم على حشو الأذهان بالمعلومات دون اهتمام يذكر بتنمية مهارات التحليل والاستنباط، وعدم ارتباط البرامج بالواقع المعاش، وضعف التدريب العملي. (20)

ثانياً: انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية

يتمثل انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية للتعليم العالي السعودي في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب كبير على تخصصات أخرى.
ومن المؤشرات على انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية ذلك الفائض عن حاجة السوق السعودي من خريجي التخصصات النظرية إلى الحد الذي جعلهم عاطلون عن العمل أو يزاولون أعمالاً وظيفية لا تمت لتخصصاتهم بصلة ، في حين يقابل ذلك نقص حاد في خريجي التخصصات العلمية الأمر الذي أدى إلى معالجة هذا العجز بعمالة أجنبية .²¹

وفي هذا الصدد تشير احصاءات الخريجين من الجامعات السعودية عام 1429هـ²² أن نسبة الخريجين من التخصصات العلمية التي تشمل الطب والهندسة والعلوم لا تتجاوز 19% من إجمالي الخريجين ، يقابلها نسبة 81% من الخريجين في تخصصات نظرية أو أدبية يعجز سوق العمل عن إيجاد وظائف مناسبة لهم ، مع التحاق نسبة كبيرة منهم سنوياً إلى فئة الجامعيين العاطلين .

ويعود السبب الاساسي الانخفاض الكفاءة الخارجية الكمية لنظام التعليم العالي السعودي إلى سوء التخطيط لإنشاء التخصصات الجامعية تبعاً لاحتياجات سوق العمل، وفي هذا الصدد تشير البيانات الرسمية إلى ما يلي :

أ- أن الطلبة المنتمين للتخصصات النظرية بالجامعات السعودية يشكلون النسبة العظمى من إجمالي الطلبة ، وذلك بواقع 77% من إجمالي المستجدين ، وحوالي 81% من الخريجين في العام 1429 هـ²³ أما التخصصات العلمية التي تشمل الطب والهندسة والعلوم فلا تتجاوز نسبة المستجدين فيها 23% ، والخريجين 19% وهذا يعني أن أغلب المقاعد المتاحة في الجامعات هي للتخصصات النظرية او ما يسمى بالأدبية والانسانية التي اصبحت مصدراً مستمراً للبطالة .

ب- تشير البيانات الواردة في وثيقة الخطة الخمسية التاسعة للدولة أن هناك خلل في توزيع الطلاب المقيدون في التعليم العالي السعودي حسب التخصصات ويوضح الجدول التالي هذا التوزيع حسب النسبة المئوية وذلك في عام 2009²⁴

مجالات الدراسة	ذكور	اناث	مجموع
العلوم	19,2%	17,6%	18,2%
الهندسة	5,1	٠,٢	2,1%
الزراعة	١,9	٠,٥	١,0%
الصحة	4,4	٢,٩	4,3%
التربية	2,3	٣,٧	3,2%
الانسانيات	٢٩,٥	٥٧,٥	٤٦,٦%
العلوم الاجتماعية والتجارة والقانون	13,3	13,4	13,4
البرامج التحضيرية	5,9	1,3	3,1
اخرى	18,4	2,9	9,0
			100%

ونلاحظ من تحليل بيانات هذا الجدول أن المقاعد الدراسية المتاحة للتخصصات التي تتطلبها التنمية الوطنية ويحتاجها سوق العمل بشكل ملح منخفضة بشكل لافت ، فالتخصصات الطبية مثلاً

لم تتجاوز المقاعد المتاحة لها 4,3% من إجمالي المقاعد المتاحة في التعليم العالي ، وهكذا بالنسبة للتخصصات الهندسية التي لا تتجاوز المقاعد المتاحة لها 2,1% ، هذه التخصصات التي أشرنا إليها ليست كل التخصصات التي تشد الحاجة لها حالياً أو سيكون عليها طلب كبير في المستقبل ، بل إن هناك تخصصات جديدة غير متوفرة بالتعليم العالي حالياً أو متوفرة بشكل ضئيل وهي التخصصات التي يتطلبها الدخول في عالم الصناعة والتكنولوجيا الحديثة ، والعولمة الاقتصادية ، ومواكبة التقدم الحاصل في مجال المعلومات والاتصالات والتحول إلى صناعة المعرفة .

أما ما يتعلق بانخفاض الكفاءة الخارجية النوعية، فيسود انطباع عام لدى المسؤولين بالقطاعين الحكومي والخاص في دول الخليج العربي أن التعليم العالي بها لم يحقق النجاح المرجو منه في تزويد قطاعيهما بنوعية من المخرجات البشرية التي يتوفر لها الحد المناسب من الإعداد والتأهيل العلمي والعملية والالتزام القيمي²⁵ ومن مؤشرات انخفاض الكفاءة الخارجية بشكل عام ما يلي : عدم توفر الخبرات العملية لدى الخريج بسبب عدم الاهتمام بالتدريب الميداني في البرامج ، وضعف مستوى الطالب في اللغة الإنجليزية ومهارات الحاسب الآلي التي أصبحت متطلباً في سوق العمل السعودي وخاصة القطاع الخاص ، والدور الهامشي الذي يقوم به البحث العلمي الجامعي في التنمية الوطنية والتطوير الاجتماعي والاقتصادي ، وتواضع دور الجامعة في مجال التدريب المستمر وخدمة المجتمع والتلاحم مع مؤسسات العمل والإنتاج ، وتقديم الاستشارات .

ولانخفاض الكفاءة الخارجية للتعليم العالي السعودي أسباب بعضها يتعلق بالنظام التعليمي نفسه ، وأخرى تتعلق بالأنظمة الاجتماعية المحيطة بها . ومن الأسباب المتعلقة بالنظام : عدم إخضاع توزيع الطلاب بين التخصصات لمتطلبات سوق العمل ، وخضوعها في الغالب للطلب الاجتماعي وإمكانات الأقسام والكليات القائمة ، وعدم التوسع في افتتاح العدد الكافي من البرامج والكليات التي تقدم تخصصات علمية يشد الطلب عليها بصورة تواكب احتياجات سوق العمل من هذه التخصصات ، وعزوف مؤسسات التعليم العالي عن إشراك القوى الفاعلة في سوق العمل - وخاصة القطاع الخاص - في سياسات القبول ووضع المناهج الدراسية ، ومحدودية الإرشاد الأكاديمي والتوجيه المهني للطلاب ، والاعتماد بشكل كبير على التلقين في التدريس وإهمال الجوانب التطبيقية والتدريب الميداني ، وقلة الاهتمام بتنمية القدرات على الإبداع والابتكار

والتفكير الناقد ، وعدم إلمام الخريج باستخدام مهارات الحاسب وإجادة اللغة الإنجليزية ، وضعف الضوابط الأكاديمية الضامنة للجودة أو التميز²⁶"

أما الأسباب المتعلقة بالنظم الاجتماعية الأخرى فيتصدرها نظام التوظيف الحكومي والمكانة الاجتماعية المعطاة لحامل المؤهل الجامعي وظيفياً واجتماعياً، واعتباره ضماناً للنجاح وليس دالة محتملة عليه، وأساساً لتحديد المرتبة والراتب. هذه النظرة جعلت التكاليف على التعليم العالي كبيراً من القادرين وغير القادرين ، وأجبرت مؤسساته على استقبال أعداد كبيرة منهم تفوق طاقتها الاستيعابية وإمكاناتها الفنية والبشرية وقبولهم في تخصصات الحاجة إليها محدودة .²⁷"

وينتشر نظام التعليم العالي مع النظم الاجتماعية الأخرى في سبب جوهري لانخفاض الكفاءة الخارجية ، ويتلخص هذا السبب في انشغال الجميع طوال السنوات الماضية من تاريخ التعليم العالي السعودي بالتوسع الكمي على حساب التوجه نحو النوع والجودة، حيث أننا لم نسمع عن أي محاولة جادة لتوجيه الجامعات نحو الجودة والاعتماد إلا بعد النقد اللاذع والقوي الذي تعرضت له الجامعات من مجلس الشورى والصحافة المحلية بعد ظهور الترتيب المتخلف للجامعات السعودية في بعض التصنيفات العالمية المنشورة .

ثالثاً : ضعف استجابة التعليم العالي للرؤى والاتجاهات الاستراتيجية الجوهريّة للدولة

أقرت الدولة خلال فترات خطط التنمية الخمسية السابعة والثامنة عدداً من الخطط والتوجهات والرؤى والمشاريع الاستراتيجية منها :

- الاستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد السعودي (28)
 - الاستراتيجية الوطنية للصناعة .
 - الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية
 - توقيع اتفاقية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية
 - مشاريع المدن الاقتصادية الكبرى
- وكان من المتوقع أن يقوم القائمون على الجامعات أو على نظام التعليم العالي السعودي بدراسات معمقة تحدد متطلبات الاستجابة لهذه التوجهات، مع وضع الخطط العملية الكفيلة بربط برامج التعليم العالي ومخرجاته بما يستجيب لها.
- ألا أن فحص أدبيات التعليم العالي السعودي وخططه التشغيلية وبرامجه التنفيذية تشير إلى عكس ذلك تماماً ، حيث يوجد انفصام كبير بين ما ترسمه الدولة من استراتيجيات وخطط وما يمارس على أرض الواقع من قبل مؤسسات التعليم العالي ، ذلك أن هذه المؤسسات تمارس عملها بشكل روتيني وتقليدي وكان ما يطرح على المستوى الاستراتيجي والتخطيطي لا يعينها .

وهنا يمكن طرح سؤال جوهري مفاده: التالية: لنظام التعليم العالي أن يكون متوائماً مع احتياجات المجتمع وتطلعاته ورؤاه الاستراتيجية إذا لم تتوافر لديه الخطط الاستراتيجية والبرامج التنفيذية الكفيلة بمواكبة هذه التطلعات والاستجابة لهذه الرؤى ؟ وبشكل تفصيلي يمكن طرح التساؤلات التالية:

- كيف يمكن اعتبار التعليم العالي السعودي موائماً لاحتياجات المجتمع وتطلعاته إذا لم يبدأ في التخطيط لتوفير القوى البشرية التي يتطلبها تحقيق الاستراتيجية طويلة المدى للاقتصاد السعودي؟
- كيف يمكن اعتبار نظام التعليم العالي السعودي موائماً إذا لم يعمل على توفير ما تحتاجه الخطة الوطنية للصناعة من قوى بشرية صناعية ماهرة ؟
- كيف يمكن اعتبار نظام التعليم العالي السعودي موائماً إذا لم يعمل على وضع الخطط والبرامج التي تضمن القيام بدوره المنشود في تحقيق الخطة الوطنية الشاملة للعلوم والتقنية ؟
- كيف يمكن لنظام التعليم العالي السعودي أن يكون قادراً على المنافسة مع الجامعات العالمية الرائدة عندما تدخل السوق السعودي بعد تطبيق بنود اتفاقية منظمة التجارة الدولية ؟
- هل يمكن لنظام التعليم العالي السعودي بوضعه الراهن أن يوفر مخرجات بشرية عالية الجودة تستطيع التنافس مع العمالة الماهرة الأجنبية التي ستدخل السوق السعودي بعد تطبيق مرحلة تحرير سوق العمالة التي تقتضيها اتفاقية منظمة التجارة العالمية ؟
- ماذا أعدت الجامعات السعودية في مجال تحديد متطلبات المدن الصناعية المزمع انشاؤها في المملكة من القوى البشرية الماهرة ؟ أم أن هذه المدن ستقوم على ايادي وأكتاف العمالة الأجنبية كما جرت العادة ؟

رابعاً : قضية ضعف الاستجابة لمتطلبات العولمة :

منذ مطلع العقد الأخير للقرن الميلادي والعالم يواجه حركة قوية ومنتساعة لاندماج دولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال ، وقد ساعد التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على إنجاز هذا الاندماج . وقد نتج عن كل هذا ولادة اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتتولى مسؤولية تنظيم التجارة العالمية وتكوين سوق عالمية واحدة ترفع شعار حرية التجارة العالمية وتحريرها من القيود التي كانت مفروضة عليها في الماضي . هذه الحركة وضعت بذور العولمة الاقتصادية التي تمثل إحدى التجليات الرئيسية لعملية تاريخية أطلق عليها "العولمة "

وإذا كانت العولمة لا تعد ظاهرة جديدة في الدول المتقدمة ، لأنها نشأت كثمرة طبيعية لتطورها الاقتصادي والسياسي والعلمي والتقني والإعلامي ، فإنها تثير تحدياً كبيراً لدى الدول النامية ، فالحضور المفاجئ لظاهرة العولمة وتسارع تطورها دون أن تكون الدول النامية مساهمة في تكوينها أو مهياًة للتعامل معها قد أضاف عبئاً على أعباء صراعها لتحقيق التنمية المنشودة (29)

« ولم يعد السؤال المطروح أمام هذه الدول : هل نقبل هذه الظاهرة أم نرفضها ؟ بل السؤال : كيف يمكن التعاطي مع مظاهر هذه العولمة بأقل قدر من الخسائر والفوز بأكبر قدر من الفرص والمكاسب المحتملة ؟ ⁽³⁰⁾ وبدأت هذه الدول تدرك ضرورة التعامل الإيجابي مع قضايا العولمة بعد أن تبين لها أنه ليس من بديل أفضل أمامها ، وليس بالإمكان البحث عن مقومات تميمتها وتطورها بصورة مستقلة خارج نطاق المنظومة الاقتصادية العالمية ⁽³¹⁾»

هذه العولمة التي نعيشها لم تعد تمثل تحدياً سياسياً واقتصادياً فحسب ، بل تمثل تحدياً تعليمياً ، فمهمة النظم التعليمية والتربوية في العالم العربي وعلى الأخص نظم التعليم العالي ، مطالبة بالعمل في ثلاث اتجاهات هي : التكيف مع التطور في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة في نفس الوقت لحاجاتها المتجددة ، ولعب دور إيجابي في هذا التطور ، والعمل على تطوير طبيعة عملها نفسه بسبب هذا التطور ⁽³²⁾

وقد طرحت العولمة بعض التحديات والمضامين التربوية للتعليم عامة والتعليم العالي خاصة ، يمكن تلخيصها في التالي :

أ- الإعداد والتأهيل للعمل :

تحتاج المؤسسات التعليمية إلى إعادة النظر في محتوى برامجها التأهيلية لتستجيب مع ما أحدثته وستحدثه العولمة من تغيير في متطلبات التوظيف ، كالحاجة إلى مهارات جديدة ومرونة التكيف مع متغيرات الوظيفة بل وتغير الوظيفة نفسها ، والتعامل مع المنافسة في سوق عالمية للأيدي العاملة ، والعمل مع فريق بروح خلاقية وبشكل يعول عليه ⁽³³⁾

وتأسيساً على الاتجاهات العامة في العقدين الماضيين والتوقعات المستقبلية ، يرى العديد من المهتمين أن التحولات الحاصلة والمتوقعة في مجال التوظيف تتمثل في : ⁽³⁴⁾

- الانحدار المستمر في مجال التوظيف في الصناعات التقليدية .
- ارتفاع حصة التوظيف في مجال خدمات الإنتاج، والخدمات الاجتماعية، مع التركيز على خدمات الأعمال التجارية بالدرجة الأولى والخدمات الصحية بالدرجة الثانية.
- زيادة التنوع في الخدمات الصناعية كمصدر للوظائف والتوظيف.
- الزيادة السريعة في الوظائف التقنية والإدارية والاحترافية .
- الاستقرار النسبي في حصة التوظيف في قطاع تجارة التجزئة .

= زيادة حصة المهن التي تحتاج إلى مهارات عالية وتدريب متقدم مقارنة بحصة الزيادة في المهن التي تحتاج إلى مهارات وتعليم أقل.

إن ما يشهده سوق العمل ، في إطار العولمة ، من تغيير وتبديل ، فرض أن تكون العمالة الثابتة هي الاستثناء وليس القاعدة في هذا السوق الذي زادت فيه نسبة التداخل والتشابك بين المهن المختلفة، وغدت قوة الدفع فيه هي الحركة والمرونة والقدرة على التنقل والتكيف والمنافسة ، والدلالة الضمنية لمثل هذا التغيير هي أن المعرفة العامة المستعرضة أصبحت تمثل نفس أهمية المعرفة المتخصصة ، وأن التدريب المستمر أضحي مطلباً ملحاً ، كما أن ضرورة الربط بين العملية التربوية والتدريبية ، جعلت التمييز بين عالم التربية وعالم الإنتاج أقل وضوحاً ، وأصعب تحقيقاً .⁽³⁵⁾ كما أن ظهور مهن جديدة ومستحدثة في مختلف المجالات ، وانقراض مهن جديدة يفرض ضرورة ما يعرف بالتدريب التحولي .⁽³⁶⁾

ب- عوامل الإنتاج:

أدت إعادة الهيكلة الاقتصادية المعولمة إلى صعود قوى إنتاج جديدة ، إذ تحولت الصناعات من الاعتماد على النموذج الميكانيكي المسير بالآلة إلى النموذج المعتمد على الشرائح الإلكترونية الدقيقة ، وعلم تكنولوجيا الإنسان الآلي ، وآلات التحكم الذاتي ، والتي أدت إلى ظهور عمالة معلوماتية عالية التقنية تعتمد على الحاسوب ، وإلى زيادة أهمية الإنتاج المعتمد على كثافة رأس المال ، الذي يؤدي إلى وفرة في قوة العمل ، وما ترتب على ذلك من قطبية في سوق العمل ، يحتوي أحد طرفيها على قطاع صغير من العمالة عالية المهارة والدخل ، ويحتوي الطرف الآخر على قطاع كبير من العمالة المتدنية المهارة والدخل⁽³⁷⁾

ومن المتغيرات التي حصلت في عوامل الإنتاج ، في عصر العولمة ، ارتفاع الاعتماد على المكون المعلوماتي في الإنتاج ، والتحول من مفهوم المزايا النسبية الطبيعية (توفر المواد الخام ، الموقع... الخ) إلى مفهوم المزايا التنافسية التي من صنع الإنسان ، فقيمة العلم والمعرفة التي دخلت في كل الصناعات والمنتجات أصبحت تشكل القيمة المضافة التي ستكون العامل المؤثر في إنتاجية الشعوب ونموها الاقتصادي ، فإذا كان الإنتاج في عصر الثورة الصناعية قد تميز بالوفرة وكثافة العمالة ، فإنه في عصر العولمة يتميز بالسرعة وتركيز المعرفة ، وبأنه إنتاج خدمات وأفكار أكثر منه إنتاج سلع وآلات .⁽³⁸⁾ والعمالة المنخفضة الأجر لم تعد ميزة في عصر العولمة إذا لم تكن مقرونة بإنتاجية عالية ، كما أن العوامل المحددة للإنتاجية في عصر العولمة أصبحت

تعتمد على درجة ونوع التعليم الرسمي ، والتدريب ، والخبرة ، والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة⁽³⁹⁾

ج- العلوم والتخصصات:

يكاد يجمع المهتمون على أن هناك علوم وتخصصات علمية حاسمة للتقدم الاقتصادي الموجود في العالم ولتحقيق أكبر قيمة مضافة إلى الإنتاج ، وهذه العلوم والتخصصات تكتسي أهمية ومكانة خاصة في عصر العولمة ، ويأتي في مقدمتها علم التقنية (Technoscience) الذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا وبين البحث الأساسي والتطبيقي ، وبين الاختراع والاكتشاف. إنه علم وإنتاج تحويل المعرفة إلى سلعة ، ومن أمثلة هذا النوع من العلم : علم التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology) ، والاتصالات عن بعد (Telecommunications) خاصة الاتصالات الإلكترونية وعلم البصريات (Optical Science) وعلم المواد الجديدة ، وعلم الإنسان الآلي وعلوم الحاسوب .⁽⁴⁰⁾ (41)

د- نوعية التعليم وانتشاره :

يلخص بعض خبراء التنمية البشرية بالبنك الدولي ما يجب على الدول النامية عمله من إصلاحات في نظمها التعليمية لكي تستفيد من التغيرات الحادثة في الاقتصاد العالمي ، وأولويات الإصلاحات المطلوبة في هذه النظم تشمل : الارتقاء بجودة التعليم ، وتحقيق المساواة التعليمية ، وتلبية الطلب المتزايد على التعليم الثانوي والعالي ، وإزالة العوائق التي من شأنها تقليل مشاركة القطاع الخاص في التعليم وعلى وجه الخصوص التعليم العالي.⁽⁴²⁾

وفي ظل العولمة لم تعد فرص ومصادر التعليم المحلية هي السائدة والمسيطر ، حيث اتسعت فرص التعليم الخارجية من خلال شبكة الإنترنت ، وفي أماكن عديدة من العالم تجري إعادة صياغة فلسفة التعليم وتنظيمه تحت شعار " تعليم غير محدود بالزمان والمكان " ويلقى التعليم من خلال الإنترنت دعم المنظمات الدولية كاليونسكو التي أطلقت مشروعها الموجه إلى دول العالم الثالث بهدف نشر التعليم من خلال الإنترنت في مختلف مراحله .⁽⁴³⁾

و- الانفتاح على مواقع الإنتاج :

تفرض العولمة على مؤسسات التعليم العالي الانفتاح بشكل واسع ومتعمق على عالم العمل بوجه عام والعمل المنتج بوجه خاص ، كما تؤكد على ضرورة إشراك المؤسسات الإنتاجية في إعداد وصياغة خطط وبرامج التعليم العالي وتوسيع العلاقة بينهما والخروج بها من طور إجراء البحوث والدراسات إلى نطاق أرحب يشمل مجالات أخرى كالتدريس والتدريب وتنظيم

المؤتمرات والندوات والورش العلمية ، فعصر العولمة يشهد تزايد الارتباط بين عمليات "التعليم" و "البحث العلمي" و " ومواقع الإنتاج " كما تتحول حياة الإنسان فيه إلى عملية متصلة متداخلة متبادلة من "الدراسة" و "البحث" و "العمل" . (٣٣)

بعد هذا التوضيح لأبرز ما طرحته العولمة من تحديات ومضامين تربوية للتعليم العالي يكون السؤال الجوهرى هنا هو ما نوع استجابة نظام التعليم العالي السعودي لهذه التحديات والمضامين ؟

ولإجابة على هذا السؤال يمكن القول أن هذا النظام لا يزال يعمل في عزله منكباً على ذاته لا يقيم وزناً يذكر لما أحدثته العولمة من فرص ومخاطر ولا وجود لخطة استراتيجية قيد التنفيذ لدخول عصر العولمة والاستجابة لمتطلباتها ومقتضياتها وتحدياتها ، وفيما يلي بعض الشواهد على ذلك :

- لم نلمس أي جهود من قبل مؤسسات التعليم العالي للتغيير والتطوير في مجال إعادة النظر في محتوى برامجها التأهيلية لتستجيب مع ما أحدثته وستحدثه العولمة من تغيير في متطلبات التوظيف ، كإضافة مهارات جديدة أو احداث المرونة والتكيف مع متغيرات الوظيفة ، أو تجهيز الخريجين بالكفايات التي تمكنهم من التعامل مع المنافسة في سوق عالمية للأيدي العاملة ، فلا تزال هيكلية البرامج القائمة ومحتوياتها من المعارف والمهارات راسخة في القدم ولم تتأهل يد التطوير .

- لم تستوعب مؤسسات التعليم العالي السعودي ما افرزته العولمة من متطلبات وتحولات صناعية تتطلب عمالة معلوماتية عالية التقنية تعتمد على الحاسوب ومهارات الإنتاج العالي والمتخصص المعتمد على المكون المعلوماتي في الإنتاج ، والمزايا التنافسية التي من صنع الإنسان ، والتي قوامها القيمة المضافة للعلم والمعرفة التي دخلت في كل الصناعات والمنتجات وأصبحت تشكل العامل المؤثر في إنتاجية الشعوب ونموها الاقتصادي ، وأن عصر العولمة يتميز بأنه إنتاج خدمات وأفكار أكثر منه إنتاج سلع وآلات وأن العوامل المحددة للإنتاجية في عصر العولمة أصبحت تعتمد على درجة ونوع التعليم الرسمي ، والتدريب ، والخبرة ، والقدرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة

- لم نلمس للجامعات السعودية أي محاولة لخوض غمار الدخول في مجال العلوم والتخصصات العلمية الحاسمة للتقدم الاقتصادي الموجود في العالم والتي تعمل على تحقيق أكبر قيمة مضافة

إلى الإنتاج مثل علم التقنية (Technoscience) الذي يجمع بين العلم والتكنولوجيا وبين البحث الأساسي والتطبيقي ، وبين الاختراع والاكتشاف وعلم التكنولوجيا الحيوية (Biotechnology) ، وعلم الاتصالات عن بعد (Telecommunications) خاصة الاتصالات الإلكترونية وعلم البصريات (Optical Science) وعلم المواد الجديدة ، وعلم الإنسان الآلي .

- فيما يتعلق باستجابة مؤسسات التعليم العالي السعودي لمتطلبات العولمة من حيث الارتقاء بجودة التعليم يمكن القول أن هذه الاستجابة لا تزال أقل بكثير من المنشود ، ذلك أن حركة الجودة والاعتماد لا تزال في بداياته ولم تؤخذ بالجدية المطلوبة من الجامعات ، فالجامعات السعودية جميعها لم تحصل على الاعتماد المؤسسي ، وغالبية برامجها لا تزال تحت التقويم والمراجعة والتحسين الذي يؤهلها للتقدم لطلب الاعتماد البرامجي من جهات عالمية ، ورغم تأسيس هيئة وطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ومطالبة وزارة التعليم العالي للجامعات بالحصول على الاعتماد الأكاديمي ، إلا أن المشوار في هذا الاتجاه لا يزال طويلاً وشاقاً لأسباب تتعلق بالأساس بمقاومة التغيير وقلة الخبرة في هذا المجال وانخفاض القناعة بالسير في هذا الاتجاه .

أما قضية رفع الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي فعلى الرغم من التوسع الكبير في إنشاء الجامعات ووجود مشاريع ضخمة لإقامة مدن جامعية كبيرة إلا أن تحقيق رفع ملحوظ في هذه الطاقة يتطلب الكثير من الوقت ولعل أهم العقبات التي تعترضه عدم إمكانية توفير الكادر التدريسي المطلوب لزيادة الطاقة الاستيعابية بسبب التوقف الذي عانت منه الجامعات في العقدين الماضيين للبعثات الخارجية التي تمد الجامعات بحاجتها من هيئة التدريس، وعدم قدرة برنامج الابتعاث الحالي بتوفير العدد المطلوب على المدى القريب .

وحول مشاركة القطاع الخاص في توفير التعليم العالي يمكن القول أن المتحقق أقل من المنشود بكثير ، فمساهمة مؤسسات التعليم العالي الأهلي لم تتجاوز 4% من إجمالي المقبدين وأقل من 1% من الخريجين من مؤسسات التعليم العالي⁴⁵ ، ولا يتوقع تحسن ملموس في هذا الاتجاه إلا من خلال افساح المجال للاستثمار الأجنبي وفتح فروع للجامعات العالمية وهذا الموضوع لا يزال يواجه مقاومة لم يتم التغلب عليها بعد .

- لا تزال مؤسسات التعليم العالي السعودي وخاصة الجامعات تعيش في برج عاجي بعيدة عن أماكن العمل ومراكز الانتاج ، كما أنه لم تعطي شأنًا لإشراك المؤسسات الإنتاجية في إعداد وصياغة خطط وبرامج التعليم العالي والمشاركة في مجال البحث والتدريب .

خامساً: ضعف مواكبة الاتجاهات الدولية المستقبلية لتطوير التعليم العالي

كرست منظمة اليونسكو الكثير من الوقت والجهد في محاولتها لتحديد الأدوار الجديدة للتعليم العالي في القرن الواحد والعشرين لجعله أكثر استجابة للمستجدات العالمية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية وأكثر مواكبة للتغيير الحاصل فيها.

ولتحقيق هذا الغرض قامت اليونسكو بعقد العديد من المؤتمرات الإقليمية، وتوجت جهودها بعقد المؤتمر العالمي للتعليم العالي بباريس خلال الفترة 5-9 أكتوبر 1998م، الذي توصل إلى تحديد اتجاهات التطوير المنشودة في التعليم العالي وذلك على النحو التالي: (46)

- 1- الاتجاه نحو تحقيق جودة التعليم العالي.
- 2- الاتجاه نحو الاستفادة من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة في التعليم العالي .
- 3- الاتجاه نحو تعزيز دور التعليم العالي في دعم مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Humane Development .

4- الاتجاه نحو تأكيد دور التعليم العالي في دعم مفهوم ثقافة السلام Culture of Peace.

5- الاتجاه نحو تطوير إدارة التعليم العالي وتعزيز مصادر تمويله.

وفيما يلي عرضاً موجزاً لهذه الاتجاهات مع الإشارة لمواكبة التعليم العالي السعودي لها .

1- الاتجاه نحو جودة التعليم العالي:

يعد تحقيق جودة التعليم العالي أحد التوجهات المهمة والضرورية في القرن الواحد والعشرين نظراً لعلاقتها الوثيقة بنوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة. وجودة التعليم العالي في مفهومها العام والشامل تتوقف على كفاءة وجودة مكونات نظام التعليم العالي التي تشمل : الهيئة التعليمية والإدارية ، والمناهج ، والطالب ، والبنية الهيكلية أو التحتية ، ووسائل الفحص والتقويم المستمر .

وحول مواكبة مؤسسات التعليم العالي السعودي للاتجاه العالمي نحو التأكيد على الجودة يمكن القول أن هذه المؤسسات لا تزال تعيش مرحلة البدايات ، فرغم الضغوط الممارسة عليها للتحويل إلى مرحلة الجودة والاعتماد الأكاديمي إلا أن هذا التحول لا يزال في بداياته الأولى ويواجه

بالكثير من الشكوك أو المقاومة أو عدم الجدية ، كما نجد أنه حتى مع رفع شعار الجودة من قبل بعض الجامعات السعودية إلا أن الممارسة لا تزال تسير في الاتجاه المعاكس ، بل أن البعض منها لجأ إلى ما يسمى بالهروب إلى الأمام من خلال التركيز على الحصول على ترتيب عالمي في ما يسمى بلعبة الترتيب Ranking Game ، في حين أن هذه الجامعات لم تحقق بعد الحد الأدنى من الجودة وهو حصولها على الاعتماد المؤسسي .

ورغم أن وزارة التعليم العالي والهيئة الوطنية للتقويم قد حددت نهاية 1434 هـ موعداً نهائياً لحصول الجامعات على الاعتماد المؤسسي إلا أن هذا الهدف بعيد المنال لغالبية الجامعات ، والسبب في ذلك أن نتائج التقويم الذاتي الذي طبقته كل الجامعات السعودية بطلب من الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد أكد أن جودة هذه الجامعات منخفضة في كل معايير ومحاور التقويم الذاتي وأن الحصول على الاعتماد يتطلب سنوات طويلة من التطوير والتحسين والارتقاء بالجودة وتهيئة البرامج التخصصية لتكون جاهزة للاعتماد ، وقبل ذلك يتطلب جهوداً ضخمة لتغيير الثقافة السائدة في أوساط العاملين بالمجال الأكاديمي من ثقافة الكم على ثقافة النوع والجودة وإعادة تأهيلهم وتدريبهم على انجاز التطوير والتغيير والارتقاء بالجودة إلى المستوى المطلوب من هيئات الاعتماد .

2- الاتجاه نحو استفادة التعليم العالي من تقنية المعلومات والاتصالات الحديثة.

لقد أحدثت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة تغييرات جذرية في مجال توسيع فرص التعليم والتدريب وأساليبها وأنماطها ، وقد استفاد التعليم العالي في الدول المتقدمة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إنشاء بعض أنماط التعليم كالجامعات الشبكية أو الجامعات الافتراضية Virtual University أو الحرم الجامعي الافتراضي .

والجامعة الافتراضية تقوم على التفاعل والتكامل بين ثلاثة مقومات أو أركان هي:

أ- استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الاتصالات الفضائية والمعلومات لأحداث تغيير جذري في تخفيض تكلفة التعليم والتدريب وتحسين طرق التدريس وتوفير فرص أكبر للتعليم والتدريب والبحث.

ب- تطبيق طرق تدريس حديثة تقوم تخلي الأستاذ عن دوره التقليدي كناقل للمعرفة ليصبح مسهلاً للعملية التعليمي ، أما الطالب فيصبح محور العملية التعليمية حيث يكون التركيز على تنمية قدراته على استخدام التكنولوجيا الحديثة في اكتشاف المعرفة بالتعاون مع أساتذته

وزملائه ، مع تحريره من قيود الزمان والمكان التي كانت مفروضة عليه في السابق . كما سيكون هناك فريق من الأخصائيين لمساعدة المعلم في مجال توظيف الأجهزة السمعية والبصرية ونظم المعلومات في إنتاج مادة تعليمية عالية الجودة .

ج- خلق فرص تعليم وتدريب جديدة ومتنوعة لعدد أكبر من الطلاب لا يمكن توفيرها بطرق التعليم التقليدية التي لا تتم إلى في قاعات دراسية محددة، وبتواجد أستاذ معين، ووفق جدول زمني صارم.

وحول مواكبة نظام التعليم العالي السعودي واستفادته من الفرص التي أوجدتها ثورة الاتصالات والمعلومات ، يمكن القول أنها لم تستعد الاستفادة المطلوبة وخاصة في مجال تسخير التقنيات التي أنتجتها هذه الثورة في الارتقاء بجودة العملية التعليمية وتوفير مزيد من فرص الالتحاق للطلبة ، فلا تزال الجامعات السعودية تعيش في المرحلة التقليدية التعليم العالي ، حيث الدور المحوري للمعلم والسلب للطلاب ، وحيث طرق التدريس التقليدية القائمة على التلقين والسطور كوسيلة تعليمية هي السائدة ، ولم تدخل بعد مرحلة التطوير السائدة في جامعات الدول المتقدمة والمتمثلة في التعليم الافتراضي الذي يسخر تقنية المعلومات والاتصالات في تقديم تعليم نوعي وحديث ومتاح لأكثر عدد ممكن من الراغبين . وبدلاً من السير في هذا الاتجاه نجد الجامعات السعودية متجهة إلى التوسع في نظام الانتساب التقليدي الذي تجاوزه الزمن ولم يعد متوائماً مع توجهات العصر الحديث نحو الجودة والاعتماد

كما أن نظام التعليم العالي السعودي لم يشرع في تأسيس البنية التحتية من شبكات وحاسبات وقوي بشرية وخلافها التي يتطلبها تكامله وتعاونها في إنشاء جامعات افتراضية .

3- الاتجاه نحو تعزيز دور التعليم العالي في دعم مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية المستدامة هي نمط جديد من التنمية العادلة والشاملة والمتوازنة والمستمرة ، هدفها الأساسي توفير السعادة والأمن والسلام الإنساني لكل الناس ، وليس النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاج لوحدهما ، وتعمل التنمية المستدامة على تلبية احتياجات الناس جميعاً في الحاضر مع الالتزام الأخلاقي بحقوق واحتياجات أجيال المستقبل ، كما تعمل على تحقيق التوازن الديناميكي بين المتطلبات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للإنسان ومتطلبات حماية البيئة والمصادر الطبيعية من الأخطار والهدر وسوء الاستخدام.

ويرى أنصار مفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development أن مفهوم التنمية السائد في العالم هذا اليوم مفهوم قاصر لأن معيار التنمية والتقدم لديه هو النمو الاقتصادي المتمثل في زيادة إجمالي الناتج القومي وارتفاع معدلات استهلاك البضائع والخدمات ، وهذا المفهوم لا يضع أي اعتبار لاستنزاف المصادر الطبيعية وللآثار السلبية التي لحقت بالإنسان والبيئة من جراء هذا النوع من التنمية ، كما أنه لا يدخلها في حسابات تكاليف التنمية .

ويعتقد أنصار التنمية المستدامة أن مفهوم التنمية السائد هذه الأيام قد فشل في التعامل مع ما يعانيه العالم من مشكلات ، بل أنه قد تسبب في خلق مشكلات جديدة ، ومن مظاهر هذا الفشل تزايد معدلات تلوث الهواء والماء وسوء التغذية والمشاكل الصحية الناتجة عنها ، والتهديد الناتج من غازات ودخان المصانع وآثارها على طبقة الأوزون وما ينتج عنها من ارتفاع معدل درجة حرارة المناخ العالمي وتدمير النبات ، وارتفاع مستوى مياه المحيطات ، وتدمير الغابات ، واتساع نطاق التصحر ، واختفاء بعض أنواع الجنس الحيواني ، والموت الجماعي للأسماك والطيور بسبب تلوث مياه البحار والمحيطات بالنفط .

أما مظاهر الفشل في الجوانب الاجتماعية فتشمل: استمرار بل وتزايد المجاعة والفقر، وتزايد معدلات العنف والتطرف وتفجر الحروب والهجرة الجماعية، وتزايد حالات العنصرية وعدم التسامح والفساد، وارتفاع الأسعار وشح المصادر وتزايد معدلات البطالة وتراجع مستويات المعيشة وتزايد حالات التوتر والإحباط.

وبسبب هذه المشاكل التي لحقت بالإنسان والطبيعة والبيئة ، ظهرت الحاجة إلى تبني مفهوم جديد للتنمية أصبح يعرف بمفهوم التنمية البشرية المستدامة .

ويطرح مفهوم التنمية المستدامة تحدياً للتعليم العالي يتمثل في ضرورة قيامه بدور محدد في نشر هذا المفهوم وتأثيره وإعداد الأجيال لتطبيقه والبحث في سبل التوفيق بين التطور الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على الأنظمة التي تحمي الحياة الطبيعية في الأرض والكون بأكمله وتحافظ عليها . وتتحدد الأدوار المنشودة لمؤسسات التعليم العالي في هذا الخصوص بما يلي :

- العمل على أن تكون الجامعة المرتكز الأساسي لبناء مجتمع المستقبل وفق مفاهيم وأسس التنمية المستدامة.

- العمل على استبدال طريقة التفكير التقليدية بطرق تفكير مبتكرة تتماشى مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة .

- العمل على تشجيع فكرة ترابط وتكامل العلوم الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية وإنشاء تخصصات جديدة تقوم على التكامل بين العلوم Interdisciplinary في علاج المشكلات وتقديم الحلول اللازمة لتحقيق التنمية البشرية المستدامة .
- العمل على إيجاد الأساس المعرفي (نظريات وأسس) المطلوب لتأطير مفهوم التنمية المستدامة .
- إكساب الأساتذة والطلاب في مؤسسات التعليم العالي المهارات الجديدة اللازمة لدعم أهداف التنمية المستدامة .
- تأسيس برامج أكاديمية ومشاريع بحوث جديدة وفق مفهوم تكامل المجالات المعرفية Interdisciplinary
- إحكام الربط بين المعرفة النظرية والتطبيقات العملية الكامنة فيها
- إحداث تغييرات محدده في برامج التعليم العالي ومؤسساته لكي تتمكن من إعداد جيل المستقبل بشكل يمكنهم من التعامل الفعال مع الأوضاع والحالات المعقدة والمشكلات الصعبة بما فيها القضايا الأخلاقية
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي الوطنية والإقليمية والدولية لخلق حوار وتفهم أفضل لمفهوم التنمية البشرية المستدامة والمساهمة في تحقيقها
- أن تكون الجامعة نفسها نموذجاً يحتذى به في مجال تطبيقات مفهوم التنمية المستدامة
- توجيه الأساتذة والطلاب نحو ربط القضايا البيئية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية معاً في دراساتهم وبحوثهم والمجال المعرفي الذي ينتمون إليه ، بشكل يعزز مفهوم التنمية البشرية المستدامة ؟
- وحول استجابة التعليم العالي السعودي وقيامه بدوره المنشود في مجال الاهتمام بمفهوم التنمية المستدامة ومحاولات تعزيز تطبيقاته في مجال البحوث والبرامج الأكاديمية القائمة على فكرة التلاقح والتكامل بين المعارف والتخصصات ، يمكن القول أن الجهود في هذا المجال تكاد تكون معدومة ولا أثر لوجود أي توجهات حقيقية نحو القيام بهذا الدور المنشود أسوة بما تقوم به مؤسسات التعليم العالي العالمية التي تبنت هذا المفهوم وتبذل كل جهدها بالتبشير به ونشره وتشجيع الحوار حوله والعمل على تعزيز تطبيقاته .

4- الاتجاه نحو تأكيد دور التعليم العالي في دعم مفهوم ثقافة السلام.

ثقافة السلام المنشودة هي الثقافة القائمة على احترام الإنسان وحقوقه ، ورفض العنف بكل أشكاله ، واتخاذ كافة السبل للوقاية منه ، وهي ثقافة الالتزام بمبادئ العدل والتسامح والحوار والتفاهم بين أفراد المجتمع الواحد ، وبين الشعوب والجماعات بتتبعها العرقي والديني والثقافي ، إنها ثقافة تعلم طرق العيش في سلام بين كل الأفراد والمجتمعات واحترام الثقافات المحلية للشعوب وتقديرها وعدم التقليل من شأنها .

وقد أتت الدعوة لبناء ثقافة السلام في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بين القوى العظمى، وهي مرحلة جديدة تشتد الحاجة فيها لبناء نموذج جديد للسلام العالمي. وتتميز هذه المرحلة بأن العنف قد اتخذ أشكالاً جديدة منها: العنف داخل المجتمع الواحد، العنف داخل الدولة الواحدة، العنف بين دولة وأخرى. كما أن العنف داخل المجتمع الواحد قد يتسع ليأخذ بعداً إقليمياً أو حتى دولياً كما حصل في رواندا و بوروندي وجمهورية الكونغو وسريلانكا ومنطقة البلقان والعراق وغيرها .

ويطمح العالم في تطوير نموذج جديد للسلام ، يقوم على تأسيس ثقافة السلام بداخل جميع دول العالم وأن يتم تأسيس ثقافة السلام من خلال التربية التي تنبذ العنف وتدعو للتعايش السلمي وتعمل على تعليم أفراد المجتمع طرقه وأساليبه، على أن تقوم الجامعات من خلال علمائها وباحثيها وطلابها ببناء أسس مقاومة العنف من خلال برامج التربية من أجل السلام .

وتوقع العالم من التعليم العالي القيم بدور ملموس في دعم ثقافة السلام من خلال بناء مناهج التربية من أجل السلام Peace Education لتستجيب لنهج السلام العالمي الجديد ، وتضمين تربية السلام في مناهج التعليم العالي ، والإسهام في بناء السياسات الهادفة إلى تخفيف الفقر ، ووضع أسس التعاون العلمي لتدعيم ثقافة السلام من خلال التعليم والتدريب والبحث وخدمة المجتمع، وجمع أهل الرأي وصناع القرار والتربويين معاً لصياغة أسس ثقافة السلام ، واستغلال شبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات الحديثة في نشر وتعزيز ثقافة السلام .

أما استجابة ومواكبة التعليم العالي السعودي لهذا الاتجاه العالمي لنشر ثقافة السلام فيمكن القول أنها تكاد تكون معدومة ، رغم أن الظروف السياسية والأمنية التي تعيشها المملكة تتطلب قيام التعليم العالي بدوره في هذا المجال .

فلا أثار في مناهج مؤسسات التعليم العالي وبحوثها ومناشطها لتربية السلام التي تنمي في طلابها قيم وسلوكيات التسامح والتفاهم والعدل والحوار وقبول الاختلاف ونبذ العنف الاجتماعي

وضرورة تلاحم النسيج الاجتماعي لما فيه الخير والنماء والسعادة لجميع أبناء الوطن ، ولا تزال مؤسسات التعليم العالي مقصرة في مجال تنمية طلابها على احترام التنوع وقبول الآخر واحترام ثقافات الشعوب الأخرى .

5- الاتجاه نحو تطوير إدارة التعليم العالي وتعزيز مصادر تمويله.

تلعب إدارة التعليم العالي دوراً حاسماً في تعزيز مستوى جودة التعليم العالي وملاءمته ، وهناك اتجاه دولي يؤكد على ضرورة تطوير إدارة التعليم العالي وعمليات التخطيط فيه ، بحيث يشمل هذا التطوير: بناء القدرة على التنبؤ بالتغيير الحاصل في بيئته والاستجابة لها ، وتبني الأساليب الإدارية والتخطيطية المتطلعة دوماً إلى الأمام ، وتوفير التدريب اللازم للارتقاء بالإداريين والرفع من قدراتهم ، وتحديث رسالة مؤسسات التعليم العالي وأهدافه العامة والخاصة وأولويات العمل فيه ، ووضع وصف وظيفي واضح ومحدد لكل موقع إداري تتضح فيه قنوات صناعة القرار ، وتطوير الإجراءات الإدارية ، وتكوين قواعد بيانات واستخدام نظم إدارية حاسوبية تسهم في الارتقاء بالوظائف الإدارية المختلفة كالتخطيط والتنظيم والتقييم والتمويل . وكذلك تشجيع المشاركة في صناعة القرار من قبل الطلبة والأساتذة والحكومة والقطاع الخاص وتنظيمات المجتمع المدني بما يدعم رسالة التعليم العالي في مجال التنمية المستدامة (47).

أما الاتجاه الدولي في مجال تمويل التعليم العالي فيؤكد على بعض الثوابت منها : أن تبقى الدولة الممول الرئيسي للتعليم العالي ، وأن الدعم الحكومي للتعليم العالي أساسي لنموه وتطوره وبقائه قادراً على أداء رسالته التربوية والاجتماعية والمؤسسية ، وضرورة مشاركة جميع المعنيين في البحث عن حلول لمشكلة تمويل التعليم العالي وتنويع المصادر ، وأن لا يتم تحميل عبء تمويل التعليم العالي على الطلاب .

وحول مدى أخذ التعليم العالي السعودي بالاتجاه العالمي نحو تطوير إدارة التعليم العالي وتعزيز مصادر تمويله يمكن القول أن إدارة التعليم العالي السعودي لا تزال بعيدة كل البعد عن المستوى المتحقق في الجامعات العالمية في هذا المضمار ، ولا تمتلك خطة ومنهجية شاملة للتطوير الإداري ، ولا تزال مؤسسات التعليم العالي السعودي تدار بأكاديميين تقتصرهم الكثير من الدراية والمعرفة والخبرة في مجال إدارة التعليم العالي خاصة والتطوير الإداري عامة ، وقد انعكس ذلك على واقع ممارسات التعليم العالي الذي يلاحظ فيه غياب منهجية التخطيط والتقييم والتماشي مع التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الإدارة الأكاديمية .

وتجدر الإشارة هنا أن لدى الجامعات العالمية معايير ومؤشرات تقاس بها جودة إدارتها ومستوى إداؤها في كل الأبعاد ، ويشترط لحصول هذه الجامعات على الاعتماد الأكاديمي التزامها بتطبيق هذه المعايير والمؤشرات ، أما الجامعات السعودية فليس لديها مثل هذه المعايير والمؤشرات لتسير وفقاً لها ولم تكن إلى عهد قريب مطالبة بالحصول على الاعتماد الأكاديمي ، وهذا يعنى غياب أي مرجعية إدارية تتطلق من أسس الجودة والاعتماد ، ولهذا السبب نجد أن الجامعات السعودية قد اخفقت في الوفاء بهذه المعايير والمؤشرات عندما تم فحصها من خلال استمارة التقييم الذاتي التي طورتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ، فقد بينت نتائج هذا التقييم ضعف جودة الجامعات السعودية في المجالات التالية : الرسالة والغايات والأهداف ، السلطات والإدارة ، إدارة ضمان الجودة وتحسينها ، التعلم والتعليم ، إدارة شؤون الطلاب ، مصادر التعلم ، المرافق والتجهيزات ، التخطيط والإدارة المالية ، عمليات التوظيف ، البحث العلمي ، علاقة الجامعة بالمجتمع.

يضاف إلى ما سبق أن أغلب الجامعات السعودية لا تمتلك رؤية ورسالة ، وليس لديها أهداف محددة ، ولم تنجز خططها الاستراتيجية المطلوبة منها من قبل وزارة التعليم العالي ، ولم يتم إنشاء وحدات لإدارة للجودة إلا في السنوات العشر الأخيرة .

وفيما يتعلق بتنوع مصادر تمويل التعليم العالي فيمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي لا تزال تعتمد بشكل كامل على ما يخصص لها من اعتمادات في ميزانية الدولة عكس الجامعات العالمية التي لا يشكل فيها الدعم الحكومي سوى نسبة محددة من الميزانية وتشكل العائدات من مشاريع البحوث والأوقاف واستثمار ممتلكاتها وفوائض مدخراتها نسبة مهمة من ميزانياتها .

ولكن السنوات الأخيرة شهدت بعض التحول نحو تنمية المصادر ومثال ذلك إنشاء الصناديق الوقفية في جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبدالعزيز إضافة إلى جامعة الملك عبدالله التي تعد رائدة في هذا المضمار .

أبرز أسباب ضعف موازنة التعليم العالي السعودي

ويمكن تلخيص أبرز أسباب ضعف موازنة التعليم العالي السعودي المتمثلة في الفجوة بين ما يقوم به التعليم العالي السعودي من أدوار وما ينتظره المجتمع منه ، في الاسباب التالية :

-العيش في البرج العاجي

عاشت الجامعات السعودي في برج عاجي معزولة عن المجتمع المحلي والعالمى. فعلى المستوى المحلي لم تتمكن طوال مسيرتها من الربط الوثيق لما تقوم به من عمل مع احتياجات المجتمع وطموحاته وتطلعاته ، بل أنها عاشت حالة من الانفصام بين ما تقوم به وما تضعه الدولة من خطط ورؤى وتوجهات استراتيجية للاقتصاد والصناعة والمجتمع السعودي . أما على المستوى العالمى فلم تهزها تحديات وفرص العولمة او يؤثر فيها ما رسمته اليونسكو من توجهات لمسيرة التعليم العالمى فى المستقبل .

-غياب منهجية وثقافة التخطيط الجامعى العلمى السليم : حيث يميل هذا النوع من التخطيط إلى الشكلية والروتينية وإنجاز وثائق خطط لا تترجم فى هيئة برامج عمل توجه المسيرة ، بل ينتهى به المطاف إلى الأرفف والادراج فور الانتهاء من إعدادها واعتمادها ، ومما عزز من استمرار هذه المنهجية العقيمة فى التخطيط ندرة الخبرات فى التخطيط وعدم رسوخ ثقافة

التخطيط وغياب الاحصائيات وقواعد المعلومات عن احتياجات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة على المستوى الجامعي ، وفي وضع كهذا اصبح من المستحيل تحقيق تعليم موائم لاحتياجات التنمية .

- غياب مفاهيم الجودة والاعتماد في الجامعات السعودية ، فرغم أن تطبيق الجامعات الأمريكية وإنشاء هيئات الاعتماد الأكاديمي الأمريكية يعود إلى أكثر من تسعين عاماً ، ورغم أن غالبية القيادات التي قادت مسيرة التعليم العالي قد تخرجت من جامعات أمريكية ، إلا أن حمى الاعتماد الأكاديمي ومفاهيم الجودة لم تصب الجامعات السعودية إلى في السنوات الماضية الأخيرة رغم أن تاريخ إنشاء بعض هذه الجامعات يعود إلى أكثر من خمسين عاماً.

- الانشغال طوال السنوات الماضية من تاريخ التعليم العالي بهاجس نشر التعليم العالي والتوسع في مؤسساته دون قيود أو موجهاً عدى الاستجابة للضغوط والطلب الاجتماعي المتعاظم عليه، وكأسهل استراتيجية للاستجابة لهذا الطلب تم التركيز على التوسع في التخصصات النظرية والأدبية والتربوية لانخفاض تكاليف انشائها والوفرة النسبية لهيئة التدريس العاملين بها من المتقاعدين أو من خريجي برامج الدراسات العليا المحلية ، يضاف إلى هذا امكانية زيادة عدد الطلاب بالفصول الدراسية النظرية ليصل إلى المئات في بعض الأحيان . وهذا قاد إلى ضعف الموازنة مع احتياجات ومتطلبات التنمية من التخصصات العلمية التي يشتد الطلب عليها .

- إيقاف برنامج الابتعاث الخارجي لهيئة التدريس أو نقله إلى الحد الأدنى وكان أكبر المتضررين من هذا الإيقاف التخصصات العلمية التي لا تتوفر لها برامج دراسات عليا محلية . يضاف لهذا ضعف مستوى هذه البرامج المحلية وعدم توفر الامكانيات والمراجع العلمية اللازمة لنجاحها في تخريج جيل من هيئة التدريس المحليين الجيدين ، وهذا انعكس بدوره على انخفاض جودة المخرجات من الطلبة .

- غياب التنسيق الفعال فيما بين مؤسسات التعليم العالي في مجال إنشاء التخصصات الجديدة ، أو مع الجهات المسؤولة عن توظيف خريجها في القطاعين الحكومي والأهلي ، وفي ظل غياب التنسيق اصبحت كل مؤسسة تعمل بمعزل عن الأخرى وتفاقت مشكلة التوسع في تخصصات غير موائمة لاحتياجات سوق العمل ومتطلباته .

- حتى بعد نق ناقوس الخطر من تفاقم مشكلة التوسع في التخصصات التي يقل الطلب عليها في سوق العمل ، وجدت مؤسسات التعليم العالي نفسها غير قادرة تماماً على ترشيد القبول وتقليص الالتحاق بالبرامج التي يعاني خريجها من شح في الوظائف بسوق العمل ، أو تحويل بعض من مخصصات ومصادر هذه البرامج إلى البرامج التي يشتد الطلب على خريجها في سوق العمل ، لأن هذا الترشيح يصطدم بالعديد من المصالح والمقاومة الداخلية والخارجية .

- مما ساهم في انخفاض الكفاءة الخارجية لمؤسسات التعليم العالي غياب الضغوط المجتمعية أو حتى الحكومية لدفع هذه المؤسسات لتجويد مخرجاتها وإعادة تصميم مناهجها أو تحديثها بهدف تحقيق موازنة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين لمتطلبات المهنة التي سيعمل بها بعد التخرج ، أو إعطاء التدريب العملي والميداني الوزن التي يستحقه في العملية التعليمية ، ولهذا استمرت شكوى سوق العمل من ضعف المهارات والخبرات التطبيقية للخريجين .

- سيطرة مهمة التدريس على مهام التعليم العالي الأخرى كالباحث العلمي وخدمة المجتمع ، لهذا لم يترك التعليم العالي بصمة تذكر في مجال البحث العلمي حيث لا أثر ملموس للبحوث التي تجرى في الجامعات على مسيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإسهام في حل ما يعترضها من مشكلات ، فرسالة الجامعة في مجال البحث العلمي لا تزال ثانوية إلى حد كبير ، وما يخص نشاط البحث لا يمثل إلى نسبة ضئيلة من ميزانياتها ، والبحث العلمي يعاني الكثير من المعوقات والصعوبات . نفس القول ينطبق على التعليم المستمر، حيث القصور الواضح في البرامج التدريبية الموجهة للارتقاء بالمهارات والقدرات المتجددة التي يحتاجها سوق العمل ، أو تلك الموجهة إلى التدريب التحويلي الذي يعمل على إعادة تأهيل الخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل وتدريبهم على مهن وأعمال متاحة في سوق العمل ، وعندما توجهت الجامعات في السنوات الأخيرة إلى برامج التعليم المستمر وخدمة المجتمع فقدت هذه البرامج غاياتها النبيلة وتحولت إلى وسيلة لتوفير موارد مالية إضافية للجامعة بعد قامت بعض الجامعات بنقسيب الطلبة المقبولين على مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه إلى فئتين : تقبل الأولى وفق نظام الانتظام مجاناً مع الحصول على مكافآت شهرية ، في حين تقبل الفئة الثانية تحت مظلة خدمة المجتمع - وفق ما يعرف بنظام التعليم الموازي أو والتعليم المسائي الذي يتحمل فيه الطالب وأسرته جميع تكاليف الدراسة. - قلة اهتمام الجامعات بجودة التدريس والتي تمثلت في غياب برامج تطوير مهارات هيئة التدريس ، لذا استمرت أساليب التدريس التقليدية القائمة على المحاضرة والتلقين سائدة في قاعات التدريس ، حيث يتم فيها

التركيز على إكساب الطالب أكبر قدر من المعلومات على حساب تنمية قدراته ومهاراته في التفكير الناقد والتحليل والاستنباط والتطبيق والابتكار والإبداع وامتلاك مهارات حل المشكلات

- عدم التأسيس لنظام فعال للتقويم العلمي الشامل لمدخلات التعليم العالي وعملياته ومخرجاته ، لتكون نتائجه الأساس في عمليات التطوير والتغيير وتصحيح الأخطاء والانحرافات وتحديد اتجاهات السير في الاتجاه الصحيح .

- عدم شروع الجامعات السعودية في بناء شراكة أو توأمة مع جامعات عالمية مرموقة أفضى إلى أن تعيش في عزلة عما يحصل للتعليم العالي في الدول المتقدمة من تطورات كمية ونوعية وأدوار متجددة وتكيف مستمر مع المستجدات واستفادة من ثورة المعلومات والاتصالات في إدخال أنماط جديدة من التعليم ، ودعم مفهوم التنمية المستدامة والتربية من أجل السلام والتلاحم القوي مع مشكلات المجتمع .

أبرز الآثار المترتبة على ضعف موازنة نظام التعليم العالي السعودي

يترتب على ضعف موازنة نظام التعليم العالي السعودي عدداً من الآثار السلبية أبرزها ما يلي:
أولاً: الآثار الاقتصادية:

1- الهدر الاقتصادي الناتج من سوء الاستثمار في القوى البشرية الوطنية من خلال تأهيلها بما يسهم في زيادة إنتاجيتها ورفع مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث أن وجود أعداد هائلة من خريجي الثانوية غير مؤهلة لهذه المساهمة يعتبر هدراً في أهم الثروات التي تمتلكها الشعوب وهي الثروة البشرية . وقد كان بالإمكان تقليل هذا الهدر من خلال التوسع في المساقات المهنية والفنية ، وربطها باحتياجات سوق العمل وبالمهن التي تشغلها عمالة وافده . فالتعليم كما هو معروف الوسيلة الأساسية لتنمية الموارد البشرية وزيادة إنتاجيتها ، فقد أثبتت بعض الدراسات أن إنتاجية العامل ترتفع بمعدلات تتناسب مع مستوى تحصيله العلمي ، فهي ترتفع بنسبة 320% بعد دراسة 12 عاماً ، وبنسبة 600% بعد الدراسة الجامعية⁽⁴⁸⁾ ، كما أثبتت دراسة "ستروميلين" حول أثر التعليم في مستوى إنتاجية العمل ، أن تأثير التعليم في زيادة الدخل القومي يصل إلى 23% تقريباً ، وأن الإنتاجية ترتفع بنسبة 30% عند مستوى التحصيل الابتدائي ، ونسبة 100% عند مستوى التعليم المتوسط و 300% عند مستوى التعليم العالي . كما أشارت دراسة أخرى إلى أن إنتاجية العامل الذي أكمل المرحلة الابتدائية تعادل 1,5 مرة إنتاجية العامل الأمي، والذي أكمل الدراسة الثانوية 2 مرة ، والمؤهل تأهيلاً عالياً 4 مرات⁽⁴⁹⁾

2- الهدر الاقتصادي الناتج عن استثمار التعليم العالي في تخصصات يقل الطلب عليها على حساب الاستثمار في تخصصات تشتد الحاجة إليها ، إي الهدر الناتج عن عدم الاستثمار في المكان الصحيح . فالمبالغ التي تنفقها مؤسسات التعليم العالي في تخصصات تقود خريجها إلى البطالة وعدم الاستفادة المثلى منه هي إهدار اقتصادي وبشري معاً . بل هو حرمان الوطن من طاقة هو في أمس الحاجة لها لو تم تخرجها من تخصص تشتد الحاجة إليه .

3- الهدر الاقتصادي الناتج عن بطالة المواطن ، والمتمثلة في عجزه عن المساهمة في النشاط الاقتصادي ، وهذا يعد هدراً لأثمن وأهم المصادر المتاحة للاقتصاد ، فعلاوة على كون ذلك يقلل من إجمالي الإنتاج فإنه يمثل نقصاً في الدخل لواحد من أهم عناصر الإنتاج وهو الفرد . ويترتب على هذا الهدر حدوث فاقد اقتصادي مهم يتمثل في الفرق بين الإنتاج الإجمالي الممكن والإنتاج الإجمالي الفعلي والذي تعني زيادته استخداماً ناقصاً لكل عناصر الإنتاج . كما أن للبطالة تأثيرات أخرى تتمثل في أن نقص الدخل يضعف القوة الشرائية لدى العاطلين وذويهم ، كما يعني نقصاً في الاستهلاك والادخار وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من آثار سلبية على الطلب ومستوى الإنتاج بصورة عامة ، كما يعني من جهة أخرى ارتفاع تكلفة الإنفاق على البطالة من خلال الجهات المسؤولة أو الأفراد الذين يقومون بالمساندة المالية للعاطلين من ذويهم وزيادة الأعباء الاقتصادية التي يتحملونها في سبيل هذا الدعم .⁽⁵⁰⁾

4- الهدر الاقتصادي الناتج عن استمرار الاعتماد على العمالة الأجنبية لسد العجز في التخصصات التي لا يتوفر لها مواطنين مؤهلين ، وذلك بسبب قصور استغلال القوى البشرية الوطنية كما أسلفنا . هذا الهدر يأخذ أكثر من صورة ومنها :

أ- تحويلات العمالة الأجنبية التي تمثل استنزافاً مستمراً لما يتدفق إلى البلاد من نقد أجنبي ، وما يترتب عليه من استنزاف للعملة الصعبة إلى خارج البلاد ، وضعف القوة الشرائية للسوق ، وضعف النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال الوطني ، وانخفاض دخول المواطنين . وتشير التقارير الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تحويلات الأجانب خلال الفترة 1983-1997م قد بلغت 596 مليار ريال سعودي ، وأن مقادير التحويلات السنوية قد تصاعد لتصل إلى حوالي 67,792 مليون ريال عام 1994هـ.⁽⁵¹⁾ وحوالي 90 مليون ريال حسب تقديرات 2010 م ، ويجب التنويه هنا إلى أن هذه الأرقام الواردة للتحويلات تعكس فقط التحويلات التي تتم من خلال القنوات الرسمية ، ولا تشمل التحويلات غير رسمية ، وهي المبالغ المحولة بالطرق التقليدية حيث أن بعض المقيمين يفضلون أخذ تحويلاتهم معهم أو إرسالها مع أشخاص آخرين ، أو تحويلها عن طريق مؤسسات أجنبية غير مرخصة ، تزاول هذا العمل تحت غطاء نشاطات أخرى.⁽⁵²⁾

ب- الاستفادة من الدعم الحكومي لمختلف السلع والخدمات العامة وبالتالي زيادة صرف المزيد من الدعم لهذه السلع .

ج- زيادة الضغط على الخدمات والمرافق العامة مما يزيد من متطلبات الإنفاق الحكومي عليها في شكل توسعة أو صيانة.

د- الخسارة الاقتصادية المتمثلة في فقدان الخبرات العلمية والعملية التي تكتسبها العمالة الوافدة خلال عملها في المملكة ثم تغادر بخبراتها تاركة فراغاً كبيراً وحاجة إلى إنفاق مبالغ طائلة في سبيل إكساب المواطنين لهذه الخبرات من جديد .

هـ- الخسارة الاقتصادية الناتجة من منافسة العمالة الوافدة للعمالة الوطنية في الفرص الوظيفية المتاحة ومساهمتها في ارتفاع حجم البطالة بين المواطنين.

و- الخسارة الاقتصادية بسبب النفقات التي تتحملها الحكومة والمواطنين في سبيل استقدام العمالة الوافدة.

ز- الخسارة الاقتصادية الناتجة عن المبالغ التي تصرفها الدولة في الجهود الأمنية الإضافية التي تطلبها تواجد هذه العمالة الوافدة بأعداد ضخمة وبجنسيات مختلفة وانخراطها في الجرائم.

ح- الخسارة الاقتصادية الناتجة عن ارتكاب فئة من العاطلين عن العمل حوادث جنائية تستوجب سجنهم وصرف مبالغ طائلة في سبيل الاحتفاظ بهم وتعهدهم بالرعاية والإصلاح .

ط- مساهمة العمالة الأجنبية في إضعاف وتأخير جهود تنمية القوى البشرية الوطنية، وخاصة في القطاع الخاص الذي لا يرى مبرراً في تنمية القوى الوطنية والاستثمار فيها ما دام البديل الأجنبي موجود وجاهز.

ثانياً: الآثار الاجتماعية:

تعيش الأسرة السعودي التي لها أبناء بالمرحلة الثانوية حالة نفسية ممزوجة بالأمل والخوف على مستقبل أبنائهم ، وفور إعلان نتائج اختبارات الثانوية العامة تستنفر هذه الأسر كامل قواها بحثاً عن مقعد دراسي بالتعليم العالي ، وبعد ظهور نتائج القبول في مؤسسات التعليم العالي ، تعيش الفئة التي لم تحصل على مقعد دراسي فترة عصيبة يعترئها الإحساس بخيبة الأمل وضياع مستقبل الأبناء والخوف من المستقبل المجهول الذي ينتظرهم ، ومما يزيد الأمور تعقيداً لديهم أنهم على علم مسبق بضيق الفرص الوظيفية بسوق العمل ، وأن أبنائهم عرضة للبطالة وما قد يترتب عليها من آثار الاقتصادية والاجتماعية مدمرة تهز كيان الأسرة بأكملها .

وحيث ان نظام التعليم العالي لا يتمكن من استيعاب كل مخرجات التعليم الثانوي ، وهذه المخرجات غير مزودة بالمهارات التي تؤهلها لدخول سوق العمل ، فان المصير الذي ينتظرهم هو الانضمام إلى فئة العاطلين ، وبطالة خريجي الثانوية العامة هي من المراهقين الذين لا يزالوا في حاجة لمزيد من الرعاية والتوجيه والتعليم والتدريب والرقابة الأسرية والمؤسسية اللازمة لاستكمال نمو شخصيته من جميع الجوانب . وهذه الفئة من البطالة مرشحة للتزايد بسبب تعاضم العوامل والموارد التي تغذيها ، والتي منها كما أسلفنا تزايد اعداد الخريجين من المرحلة الثانوية غير المستوعبين في التعليم العالي ، وتباطؤ النمو الاقتصادي بشكل لا يعمل على أحداث فرص كافية لاستيعاب هؤلاء الخريجين في سوق العمل ، واستمرار منافسة العمالة الأجنبية للعمالة الوطنية ، ونقص الخبرة والمهارة لدى أفراد هذه الفئة الأمر الذي يترتب عليه تصعيب فرص الحصول على عمل .

البطالة لهذه الفئة تعني وجودهم خارج إطار مؤسسي يتعهدهم بالرعاية ويسهم في استغلال طاقاتهم وإمكاناتهم ، وتعني عدم توفر الدخل المطلوب للوفاء باحتياجاتهم الأساسية وما يترتب على ذلك من ضغوط نفسية واقتصادية واجتماعية ، والفرد العاطل هنا يرى أن المجتمع قد خذله عندما حرمه من الوظيفة وقدمها على طبق من ذهب لملايين العمال الأجانب ، وقد يدفعه هذا لمغامرة البحث عن طرق غير مشروعته لتوفير مصدر للدخل خاصة إذا كانت أسرته غير قادرة على توفير احتياجاته المالية.

الفئة الثانية من البطالة هي فئة الخريجين الجامعيين من التخصصات النظرية التي يعاني سوق العمل فائضاً منها ، وفي اعتقادنا أن هذه الفئة ستكون أقل خطورة من بطالة خريجي التعليم الثانوي ،

ذلك أن نضوجهم العقلي والفكري وتنامي إحساسهم بالمسؤولية وارتفاع قدراتهم على التحكم والسيطرة على انفعالاتهم ، وسهولة تكيفهم مع الظروف سيجعل منهم أقل تعرضاً للانحرافات والانقياد لعالم الجريمة ، ثم أنهم يمتلكون من التأهيل والصفات والخصائص والقابلية ما يجعلهم قادرين على إعادة تأهيل أنفسهم وبذل الجهد المطلوب لإخراجهم من البطالة ودخولهم سوق العمل . وتؤكد الدراسات أن للبطالة آثارها الاجتماعية بعيدة المدى التي قد تزيد خطورتها عن الآثار الاقتصادية . ففقدان الدخل بسبب البطالة لا يخفض فقط مستوى المعيشة والرفاهية التي يمكن أن يتمتع بها الفرد العاطل أو أفراد أسرته بل ويزيد من معاناته الاجتماعية داخل أسرته وخارجها ، فهذا الفرد عرضة للفشل في تكوين أو المحافظة على علاقات اجتماعية سليمة داخل المحيط العائلي والاجتماعي . والفرد المتعطل يكون عرضة للاضطرابات العائلية وسوء التكيف وظهور نزعات السلوك الشاذ كتعبير عن الإحباط أو النقمة ، وعلى المستوى العائلي للفرد يكون نقص الدخل مؤثراً في إمكانات الفرد للنمو والارتقاء والتخلص من الفقر والفاقة . كما أن الدراسات تشير إلى وجود علاقات إيجابية بين البطالة وحدوث بعض الحالات المرضية النفسية كالاكتئاب والقلق المرضي وفقدان الاحترام للذات وتكوين تصورات سلبية عن النفس والتشكيك في مقدراتها على التكيف وممارسة الحياة الاعتيادية . وقد تتسبب هذه الحالات في مضاعفات سلوكية تصل إلى الانهيار العصبي أو الانتحار أو الإدمان .⁽⁵³⁾

وبشكل عام ، يمكن القول أنه في حالة عدم العمل على تجفيف منابع البطالة بكل السبل التعليمية والاقتصادية الممكنة ، فإن الفترة القادمة مرشحة لارتفاع مستوى الجريمة بشكل كبير من هاتين الفئتين ، فالعاطلين من هاتين الفئتين تكون أعمارهم بين 19-30 سنة ، وهذه المرحلة من أكثر المراحل خطورة ، فهي مرحلة عنفوان الشباب ، التي غالباً ما يتسم الشخص فيها بالاندفاع والقوة البدنية وحب المغامرة وعدم تقدير المسؤولية والبعد عن الحكمة والروية والسعي إلى تحقيق الطموحات والحصول على فرصة عمل مناسبة تؤمن له حياة مستقرة ، فإذا كان الشاب عاطلاً وفشلت محاولاته للحصول على عمل ، وكان في حاجة إلى المال فإنه يكون عرضة لافتقاد الثقة بالنفس والإحباط الذي قد يدفعهم إلى الحقد على المجتمع ومحاولة الانتقام بشتى الوسائل وارتكاب الحوادث الجنائية . وتدعم الإحصاءات الرسمية للحوادث الجنائية الصادرة عن مركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية هذا الرأي⁽⁵⁴⁾ ، حيث تشير إلى أن 56,4% من الحوادث الجنائية التي وقعت خلال الفترة 1415-1420هـ قد ارتكبت من شباب تتراوح أعمارهم بين 19-30 سنة، وأن 72,3% من الحوادث قد ارتكبت من أفراد أعمارهم تقل عن 30 سنة.

وتؤكد بعض الدراسات التي أجريت بالمملكة أن البطالة بين الشباب تعتبر من العوامل الهامة التي أوقعتهم في الجريمة ، وأرجعت ذلك إلى عدة عوامل منها وقت الفراغ وعدم استغلال الطاقات الكامنة لدى الشباب وطبيعة سوق العمل الذي يتسم بمزاحمة العمالة الوافدة للوطنية ، وميل أصحاب العمل إلى تفضيل غير السعوديين بحجة الخبرة والانضباط وتدني التكلفة.⁽⁵⁵⁾

ثالثاً : الآثار مركبة الأبعاد

تتعلق هذه الآثار بما يترتب على اخفاق أو تقصير نظام التعليم العالي في استجابته لمتطلبات الخطط والتوجهات الاستراتيجية للدولة أو في متطلبات العولمة وكذلك عدم مواكبته للتوجهات المعاصرة والمستقبلية للتعليم العالي ، وهذه الآثار مركبة التأثير بمعنى أن آثارها اقتصادية واجتماعية وتربوية أيضاً . ومن أبرز هذه الآثار:

- 1- الخسارة الناتجة من تفويت الاستفادة من ثمرات الفرص التي أتت بها العولمة وخاصة في مجال إنشاء جامعات افتراضية تسهم في استيعاب اعداد أكبر من افراد المجتمع الراغبين في مواصلة التعليم العالي ، وكذلك في مجال تفويت فرصة استفادة القوى البشرية الوطنية من امتلاك المهارات التي تتطلبها القدرة على المنافسة والعيش في عصر العولمة ، والخسارة الناتجة عن عدم إنشاء التخصصات الجديدة التي تعد جوهرية لتقدم المجتمعات في عصر العولمة .
- 2 – الخسارة الناتجة عن تخلف نظام التعليم العالي عن مواكبة الاتجاهات العالمية في التعليم العالي الأمر الذي يبقيه تعليماً متخلفاً عن الركب غير قادر على توفير المخرجات الجيدة من الطلبة والبحوث وخدمة المجتمع والمتضرر الأكبر من كل هذا هو المجتمع وخططه التنموية وتطلعاتها لأن يكون لها مكاناً بين المجتمعات المتقدمة .
- 4- الخسارة المترتبة على عدم استجابة نظام التعليم العالي بتوفير القوى البشرية الماهرة التي يتطلبها انجاز الرؤى والتوجهات والخطط الاستراتيجية للدولة ، والمتمثلة في تعثرها واستحالة انجازها وهذه خسارة كبيرة للدولة والمجتمع.

مقترحات لتحسين درجة موازنة نظام التعليم العالي السعودي

التعليم العالي منظومة اجتماعية تتكامل وتعتمد على غيرها من المنظومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، بحيث يتعذر على هذه المنظومة أن تتولى بمفردها مسؤولية التغيير والتطوير دون وجود دعم حقيقي من المنظومات الأخرى وتوفير التكامل والتنسيق الشامل معها .

وفي ضوء هذه الحقيقة فإن إنجاز أي تغيير جوهري في التعليم العالي يتطلب ما يلي :

1- وجود إرادة سياسية للتغيير لدى القيادة العليا في الدولة مصحوبة بدعم قوي للتغيير وإصدار القرارات والتشريعات وتوفير الميزانيات اللازمة للتغيير .

2- أن يكون التغيير وفق خطة وطنية شاملة تحدد أهداف التغيير وبرامج التنفيذ واستراتيجياته وميزانياته والمدة الزمنية للتنفيذ ، على أن تعمل هذه الخطة على تحديد الأدوار المطلوبة من جميع القطاعات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالتغيير ، وتوفير آلية تضمن التنسيق والتكامل والانسجام فيما بينها وتعمل على متابعة خطوات التنفيذ والتدخل لتصحيح المسار في الوقت المناسب .

3- أن تنطلق خطة التغيير من أهداف واضحة ومحددة تتمحور حول مجمل القضايا التي تناولتها هذه الدراسة والتي تتعلق أساساً بتحقيق موازنة قوية بين التعليم العالي ومتطلبات التنمية من القوى البشرية ، والاستجابة للاستراتيجيات والخطط والتوجهات التي حددتها الدولة للاقتصاد السعودي والصناعة وتقنية المعلومات والتحول إلى مجتمع المعرفة، ومتطلبات العولمة ، ومواكبة الاتجاهات العالمية في تطوير التعليم العالي .

4- توفير الاستقلالية الإدارية والمالية لكل جامعة لكي تتمكن من التخطيط استراتيجياً لتحسين درجة موازنتها وإحداث التعديلات الهيكلية والتنظيمية التي تتطلبها هذه الموازنة ، على أن تكون هذه الاستقلالية مصحوبة بنظام واضح وشفاف لمساءلتها عن أي تقصير في أدائها ، حيث أننا نرى أن سبب كثير من اخفاقات التعليم العالي هو عدم وجود نظام للمساءلة ، ووجود نظام للمساءلة لا معنى له بدون توفر الاستقلالية والسلطة الكفيلة بالقيام بالمهام والأدوار المنشودة للتعليم العالي.

5- تطوير أنظمة الخدمة المدنية بما يسمح بالتطوير وتحقيق الجودة بما في ذلك جعل الوظائف الحكومية بعقود سنوية يخضع تجديدها لجودة الأداء والالتزام بتأدية متطلبات الوظيفة، حيث أن النظام الحالي الذي يضمن الوظيفة للموظف حتى بلوغ سن التقاعد يجعل الموظف يتمادى في التقصير في أداء متطلبات وظيفته دون خوف من فقدان الوظيفة ، ولا يمنح المشرفين السلطات الكافية لإلزام الموظف بتأدية متطلبات وظيفته ومحاسبته عند التقصير، أو الالتزام بتطبيق التغيير الذي يتطلبه تطوير الأداء. كما ينبغي أن يطال تطوير نظام الخدمة المدنية فك الارتباط بين المرتب والشهادة ، وربط المرتب والعلوة بامتلاك الموظف للخبرات والمهارات والقدرات اللازمة للوظيفة وبدرجة الإنجاز والتفوق والإبداع وامتلاك الرغبة في التغيير والتطوير .

6- أحد الوسائل الفعالة التي نرى أنها ستسهم في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي السعودي والارتقاء بجودتها هو إلزامها بتوقيع عقود توأمة أو شراكة مع جامعات عالمية مرموقة على المستوى المؤسسي والبرامجي ، تعمل على ترسيخ ثقافة الجودة والأداء العالي والإدارة العلمية وفق الأسس والأعراف الأكاديمية التي تأخذ بها الجامعات العالمية المرموقة ، ولضمان نجاح هذه التوأمة لا بد من تحديد الأدوار التي يقوم بها الشريك الأجنبي في مجال تطوير المؤسسة المحلية وتحديد الخطة الزمنية التي تكفل إنجاز هذه الأدوار مع توفير الآليات الفعالة لتقويم هذه الاتفاقيات والتأكد من إنجازها لأهدافها المنشودة .

7- السماح لفتح فروع للجامعات العالمية المرموقة للسوق السعودي سواء بصفتها مستثمراً أجنبياً مستقلاً أو بشراكات استثمارية تعقدها مع الجامعات القائمة ، حيث أن هذه التوجه سيسمح بالاستفادة من خبرات هذه الجامعات في تطوير أداء المؤسسات المحلية ويزكي جو المنافسة الشريفة .

8- إنشاء مركز وطني لإحصاءات ومعلومات القوى البشرية الوطنية ، تكون مهمته تحديد احتياجات خطط التنمية الوطنية الراهنة والمستقبلية من القوى البشرية التي ينبغي تأهيلها عن طريق مؤسسات التعليم العالي ، وترجمة الاحتياجات البشرية لخطط الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية إلى أرقام حسب نوع التخصص ومستوى التأهيل وتحديد أدوار كل جامعة أو مؤسسة تعليم عالي في توفير هذه الأرقام.

9- مطالبة كل جامعة من الجامعات السعودية بتقديم خطة تنفيذية يتم بموجبها خلال فترة زمنية محدد تصحيح الخلل في التخصصات القائمة وتوجيهها وفق الاحتياجات الحقيقية للتنمية

الوطنية والحيلولة دون استمرار الجامعات مصدراً لارتفاع نسبة البطالة في السوق المحلي. نحن نقدر ضخامة مهمة تحويل أكبر جزء ممكن من أُل 80% من المقاعد الدراسية الراهنة التي تسيطر عليها تخصصات لا يحتاجها سوق العمل إلى مقاعد دراسية في تخصصات يشتد الطلب عليها ، ونعترف أنها مهمة شاقة لا يمكن إنجازها بالسرعة المطلوبة ، ولكن الحل لا يكمن في ترك المشكلة تستمر دون حل ، بل في وجود خطة زمنية تلزم الجامعات بتنفيذها .

10- اظهر التوجه الراهن لوزارة التعليم العالي الذي لزم الجامعات بالتطوير وتحقيق الجودة والحصول على الاعتماد وإعداد خطط استراتيجية بديلاً للخطط التقليدية أن الجامعات السعودية تعاني قصوراً صارخاً في القوى البشرية المتخصصة اللازمة لإنجاز هذا التوجه الأمر الذي جعل بعض الجامعات تلجأ إلى الاستعانة بشركات ومؤسسات اجنبيه لمساعدتها في هذا الخصوص ، لذا نقترح أن تتولى وزارة التعليم العالي تخصيص عدد من البعثات ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين لتوفير المتخصصين في إدارة التعليم العالي وبالذات في وظائف التخطيط الاستراتيجي ، التقييم الجامعي الشامل ، إدارة الجودة ، إدارة شؤون الطلاب، إدارة المرافق والتجهيزات ، بناء نظم المعلومات الجامعية .

11- أن ينطلق التطوير لنظام التعليم العالي من المنطلقات التالية:
أ-الارتقاء بجودة نظام التعليم العالي في كل مكوناته المادية والبشرية ، أي الانطلاق من مفهوم الجودة الشاملة .

ب- تحقيق أكبر قدر من المواءمة بين نظام التعليم العالي واحتياجات المجتمع السعودي من القوى البشرية الوطنية المؤهلة والحيلولة دون أن يكون هذا النظام مصدراً لتغذية البطالة .
ج-تعظيم استثمار المجتمع في طاقاته البشرية من خلال رفع الطاقة الاستيعابية لنظام التعليم العالي إلى المعدلات المتحققة في الدول المتقدمة .

د- أن يكون التطوير وفق خطط محدده للتطوير تسير خطواتها وفق مبادئ وأسس التغيير المخطط الذي يعطي أهمية للتوعية بالتغيير ونشر ثقافة التغيير والتعامل الفعال مع مقاومة التغيير والتدريب الجيد قبل التطبيق .

قائمة المراجع

- 1- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الخامسة ص 162
- 2- وزارة التخطيط " خطة التنمية السادسة ص170
- 3- وزارة التخطيط "خطة التنمية السادسة 1415-1420" ص195، 307
- 4- وزارة التخطيط "خطة التنمية السادسة 1415-1420" ص 305
- 5- احصائيات وزارة التعليم العالي لعام 1429 المتوفرة في موقع الوزارة www.moh.gov.sa ، احصاءات تم الحصول عليها من المؤسسة العامة للتعليم الفني والمهني .
- 6- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثامنة 1425-1430هـ ، ص ص 437-447موقع الوزارة www.mep.gov.sa
- 7- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية التاسعة 1431-1435هـ ، ص ص382-385 موقع الوزارة www.mep.gov.sa
- 8 - Unesco, Higher Education in the Twenty-first Century: Vision and Action. Summary of the working Document, World Conference on Higher Education, Paris, 5-9 October 1998.p.4-5
- 9- بوقحوص ، خالد أحمد " اتجاهات تطوير التعليم العالي في ظل العولمة " مجلة التعاون ، الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، العدد 51، يونيو 2000م ص 51-89
- 10 - اليونسكو ، "مشروع الإعلان العالمي بشأن التعليم العالي للقرن الحادي والعشرين : الرؤية والعمل " المؤتمر العالمي للتعليم العالي ، باريس 9 أكتوبر 1998 .
- 11 - موقع وزارة التعليم العالي www.moh.gov.sa ، المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، تقرير الانجازات السنوي 1430 /1231هـ
- 12 - موقع اليونسكو ، www.uis.unesco.org
- 13 - احصاءات تم الحصول عليها من مركز المعلومات بوزارة التربية للخريجين لعام 1429/1430
- 14 - احصاءات تم الحصول عليها من مركز المعلومات بوزارة التربية للخريجين لعام 1429/1430
- 15 - وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية التاسعة 1431-1435هـ ، ص379 موقع الوزارة www.mep.gov.sa
- 16 - المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني ، تقرير الانجاز السنوي 1430/1431هـ ، ص20
- 17- القحطاني ، سالم سعيد. "مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل في المملكة العربية السعودية " ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية : رؤى مستقبلية ، 25-28 شوال 1418 هـ الجزء الأول ، الرياض ، مطابع جامعة الملك سعود ص 161-162
- 18- الجلال ، عبد العزيز ، تربية اليسر وتحلف التنمية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، مطابع الرسالة ، 1405هـ ، ص . 106
- 19- الخضير ، سعود " التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الطموح والإنجاز " ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، 1419هـ ، ص89-92

- 20- القرني ، علي سعد "العلاقة بين برامج التعليم العالي وحاجات المجتمع السعودي للتنمية" مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية ، المجلد 2 ، 1410 هـ ، ص . 541-540
- 21- الرشيد ، محمد الأحمد ، البعادي ، حمد محمد " الكفاءة الخارجية للتعليم الجامعي في دول الخليج العربية ومدى ارتباطها بخطة التنمية وبرامجها " وقائع الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومديري الجامعات بالدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض مكتب التربية العربي لدول الخليج ، 1415 هـ ، ص 156
- 22- احصائيات وزارة التعليم العالي لعام 1429 المتوفرة في موقع الوزارة www.moh.gov.sa
- 23- وزارة التعليم العالي ، احصاءات عام 1429 هـ
- 24- وزارة التخطيط ، (الخطة الخمسية التاسعة 2010-2015 ص384)
- 25- الجلال ، عبد العزيز ، تربية اليسر وتخلف التنمية ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، الكويت ، مطابع الرسالة ، 1405 هـ ، ص 133-134 ، 159
- 26- انظر : الجلال (مرجع سابق) ص 159-165، القحطاني (مرجع سابق) ص 159-163
- 27- الجلال (مرجع سابق) ص 163-165
- 28- وزارة التخطيط " خطة التنمية السابعة 1420-1425" ص 75-107
- 29- الخالدي ، نكاه مخلص " العولمة " المفاهيم والمتطلبات " ، المجلة الاقتصادية السعودية ، العدد 3 ، خريف 1420 هـ ، 1999 م ، ص 33-34
- 30- الغفوري ، عبد الواحد . العولمة والجات : التحديات والفرص ، القاهرة مكتبة مدبولي ، 2000م ، ص 10
- 31- الغفوري ، عبد الواحد . العولمة والجات : التحديات والفرص ، القاهرة مكتبة مدبولي ، 2000م ، ص 10
- 32- عبد الدائم ، عبدالله . التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي ، ط2 ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1991م ، ص 16 ،
- 33- غبان ، محروس ، عولمة الاقتصاد والتعليم العالي في المملكة : الآثار والمضامين والمتطلبات . ص 38
- 34- = Morrow, R. and Torres, C. "The State, Globalization, and Education Policy " in Burbules, N. and Torres, C. (ed.), Globalization and Education: Critical Perspective. New York, Routledge.1999. P.34
- 35- كارتون ، مايكل . وطويل ، صبحي . "مدخل إلى الملف المفتوح" . مستقبلات ، المجلد 27، العدد 1 ، مارس 1997م ، ص : 24
- 36- محمد ، عبداللطيف محمود . " التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي وتغيرات نهاية القرن " دراسات تربوية واجتماعية ، المجلد الأول ، العدد الأول ، يناير 1995م ، ص 79-80
- 37- = Burbules, N. and Torres, C. "Globalization and Education: An Introduction" In Burbules, N. and Torres, C. (ed.) " Globalization and Education: Critical Perspective". New York, Routledge.1999. P.7
- 38- بهاء الدين، حسين كامل " التعليم والمستقبل " القاهرة ، دار المعارف ، 1997م ، ص62-150 ، اليحيوي ، يحيى " العولمة الموعودة : قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا " الرباط، منشورات عكاظ ، 1999م ص10-15.

- 39 - Stewart, F. "Globalization and Education" International Journal in Educational Development, vol.16, No.4, 1996, p.328
- 40 - Slaughter, S. " National Higher Education Policy in a Global Economy " in Currie, J. and Newson, J. " p.56-89, يبحث عنه في الإنترنت
- 41 - بهاء الدين، حسين كامل " التعليم والمستقبل " القاهرة ، دار المعارف ، 1997م ، ص62-150 ، اليحياوي ، يحي " العولمة الموعودة : قضايا إشكالية في العولمة والسوق والتكنولوجيا " الرباط، منشورات عكاظ ، 1999م ص72
- 42 - بورنيت، بيكولاس . باتونفوس ، انتوني. " التعليم والاقتصاد العالمي المتغير : حتمية الإصلاح " مستقبلات ، المجلد 27، العدد 2، يونيو 1997، ص 248-250
- 43 - الكاملي ، عبد القادر . الجنيدى، ماهر. " ثورة إنترنت التعليمية" إنترنت العالم العربي ، العدد الثاني ، أكتوبر 1998م، ص 20
- 44 - عبد الدائم ، عبدالله . التربيية وتنمية الإنسان في الوطن العربي ، ط2 ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1991م ، ص 25-32
- 45 - احصائيات وزارة التعليم العالي لعام 1429 المتوفرة في موقع الوزارة www.moh.gov.sa
- 46 - الزهراني ، سعد عبدالله بردي " تقرير عن مؤتمر اليونسكو الدولي للتعليم العالي في القرن الواحد والعشرين " مقدم لمعالي وزير التعليم العالي بعد عودة وفد المملكة من المؤتمر الذي كان الباحث عضواً فيه ، وعضواً في اللجنة المكلفة من معالي الوزير لإعداد التقارير حول وثائق المؤتمر ، نوفمبر 1998م
- 47 - اليونسكو، (خلاصة إعلانات وخطط عمل المؤتمرات الإقليمية لليونسكو حول التعليم العالي) المؤتمر العالمي حول التعليم العالي ، باريس ، 5-9 أكتوبر 1998. ح.29-32
- 48 - حبيب ، مصدق " التعليم العالي والتنمية الاقتصادية " دار الرشيد للنشر ، العراق 1981م ، ص 19
- 49 - النورجي، مزاحم ، و محمد ، عامر سليمان " التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة ، الندوة العربية لتخطيط القوى العاملة ، مكتب العمل العربي بغداد 1979م ص 19
- 50 - (البطالة بين خريجي الثانوية ص 35-36)
- 51 - مؤسسة النقد العربي السعودي ، التقرير السنوي ، الرياض ، 1418هـ، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء .
- 52 - السلامة ، عبدالله حمد ، أثر العمالة الوافدة على قطاع البتروكيماويات في القطاع السعودي ، مجلة الدراسات الدبلوماسية ، العدد الثالث عشر ، 1998م الرياض ، ص252.
- 53 - الدار التربوية للدراسات والاستشارات (بتكليف من مركز أبحاث مكافحة الجريمة) ، البطالة بين خريجي التعليم الثانوي والجامعي في منطقة الرياض التعليمية ، القعدة 1411هـ ص 36-37 .
- 54 - وزارة الداخلية ، بيانات مستخرجة من قاعدة بيانات مركز أبحاث مكافحة الجريمة التابع لوزارة الداخلية بالرياض بتاريخ
- 55 - الأمانة العامة لمجلس القوى العاملة ومركز أبحاث مكافحة الجريمة بوزارة الداخلية ، البطالة وأثرها على معدلات الجريمة ، الرياض ، صفر 1418هـ .

ورقة عمل بعنوان :

التعليم العالي والتنمية في دولة الامارات العربية المتحدة

مقدمة إلى منتدى التنمية

خلال الفترة من 10 - 11 فبراير 2011

مملكة البحرين

إعداد الدكتورة : آمنة خليفة

مدخل

التنمية في أي مجال لا بد إن تهتم أساسا بالإنسان فهو الذي يقوم بعملية التنمية والتنمية تبدأ بالإنسان وتنتهي إليه وتكون من أجل الأفراد والمجتمع في توازن وتكامل وانسجام. والتعليم وأحد مرتكزات التنمية، وعصب التطور في أي مجتمع، والضمان الوحيد للحفاظ على الإرث الثقافي والحضاري للدول. وتسير دولة الإمارات العربية بعزم وتصميم لإيجاد نظام تعليمي متطور، يربط بين الطالب والمجتمع، ويعزز ثقة الطالب بنفسه واعتزازه بهويته، وينمي مشاعر السلام والتسامح لديه، ويفتح آفاقاً رحبة لخدمة المجتمع، والإسهام في التطور العالمي. ومن أهم سمات هذا العصر أنه عصر العلم والتكنولوجيا ولذلك لا بد من تسخيرها في مواجهة معركة بناء المجتمعات بناء شاملا متكاملًا حتى يستجيب لمتطلبات الحياة في حركتها الدائمة المستمرة، والإنسان بالعلم والمعرفة والوعي والطموح والقدرة على العمل والإنتاج والقدرة على الخلق والإبداع يستطيع إن يسخر كل قوى الطبيعة ومصادرهما وما في باطن الأرض وما فوقها لصالحه والارتفاع بمستوى معيشتة وتوفير الحياة الكريمة له وهذا الاستثمار يؤدي إلى ارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية وزيادة معدلات الإنتاج .

وتعمل المؤسسات الجامعية على مد المجتمع بالقوة البشرية المؤهلة فكريا وفنيا لخوض معركة التطور في المجتمع. كما أن العناصر البشرية المؤهلة قادرة على تحويل المصادر الطبيعية إلى أشياء نافعة يمكن استغلالها والاستفادة منها.

هذا وقد شهد مجتمع الإمارات العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضت عليه العديد من المتطلبات خصوصا في مجال التعليم العالي وذلك بإحداث تغييرات أساسية من ناحية إمكانياته وأهدافه وهيكله ومحتواه والأساليب المستخدمة وعلاقته بالمجتمع ومتطلبات التنمية. مما يترتب عليه ظهور العديد من الجامعات

والكليات والمعاهد الحكومية والخاصة، وإنشاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تختص بالترخيص لمثل هذه المؤسسات واعتمادها والإشراف عليها وحرصها على سمعة التعليم العالي بالدولة والتأكد من أن المؤسسات تعمل على درجة من الجودة والكفاءة مع مراعاة الجوانب الاجتماعية عند الترخيص لمثل هذه المؤسسات والتأكد من قدرتها على تحقيق أهداف المجتمع وتوجهاته . هذا وقد وصل التعليم في الإمارات إلى درجة من النضج تستلزم تحديدا واضحا واتفاقا تاما على عناصر الجودة والتميز التي تمكن من قياسه ومتابعته.

أهمية التعليم العالي ودوره في تنمية المجتمع

نعيش في عصر أصبحت فيه المعرفة المتقدمة والكثيفة هي محرك التنمية واضحتا أكثر عوامل الإنتاج والخدمات عاندا كما أمست أغلاها ثمنا وأكثرها تكلفة في إنتاجها أو في الحصول عليها ولم يعد رأس المال أو الموارد العينية أو المالية هي العناصر الأهم في عمليات الإنتاج ويشير د. رءوف حامد إلى إشكالية الظاهرة المعرفية بالنسبة للبلدان النامية والتي تتمثل في صورة رامية حين يكون المطلوب الانتقال من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة ، يعتبر التعليم العالي هو احد محركات التنمية الاقتصادية وأحد محاور التعليم مدى الحياة كما أنه مستودع المعارف ومبتدعها وهو الأداة الرئيسة لنقل الخبرة الثقافية والعلمية التي راكمتها البشرية .

تطور التعليم العالي في الامارات

يشهد التعليم العالي توسعا كبيرا وزيادة في إعداد المقبلين عليه إلى جانب الجامعات الخاصة التي بدأت تتزايد في البلاد نظرا لازدياد الطلبة الذين ينهون مراحلهم الأولى ويرغبون في الالتحاق بالجامعات والذين لا تستطيع الجامعات الحكومية استيعابهم، وتسعى الإمارات إلى تطوير منظومة التعليم كمرتكز رئيسي في إستراتيجيتها للتنمية البشرية والاقتصادية .

والتزاماً وتنفيذاً لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للارتقاء بالعملية التعليمية إلى أعلى مستويات الجودة وإنتاج المعرفة، وبشكل تلبي فيه المدخلان والمخرجات التعليمية والنظام التعليمي العام والعالي المتطلبات التي تقتضيها عمليتا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريعها في الدولة، مشيراً إلى أهمية الأخذ في الاعتبار أن نصف المجتمع الإماراتي دون سن الخامسة عشرة من العمر، وهو أمر يحتم تأهيلهم وإعدادهم وتلبية طموحاتهم، لكي يأخذوا دورهم ومكانهم الواعد في سوق العمل والدولة بوجه عام، بعد أن يكونوا مواكبين لجميع التطورات والمستجدات التقنية والفنية والعلمية في العالم من العلوم والرياضيات والفروع العلمية الأخرى.

وتمت ترجمة توجيهات قيادة دولة الإمارات بوضع رؤية إستراتيجية واضحة، تهدف إلى بناء اقتصاد متنوع ومزدهر، مبني على المعرفة، لتكون الإمارات من أفضل دول العالم بحلول العام 2021، مشيراً إلى أن الدولة حققت تطورات عدة في جميع البنى التحتية، وعلى سبيل المثال لا الحصر: التصنيع، والنقل، والمواصلات، والخدمات الصحية، والتعليم، والقطاع المالي، والعقارات، والسياحة وغير ذلك، وهي متجهة نحو تحقيق دولة المعرفة والإبداع.

وجاءت رؤية القيادة ليصل نمو الناتج المحلي في أبوظبي في العام 2030، إلى 1.5 تريليون درهم (416 مليار دولار)، وتنوعه بحيث تشكل القطاعات غير النفطية نسبة 64 بالمائة، على سبيل المثال البتر وكيماويات، والطيران، فيما تتضمن خطة دبي الإستراتيجية لما ستكون عليه العام 2015، التركيز على القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة عالمياً، وهي خمسة قطاعات لكل منها خطة فرعية: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والبنية التحتية والأراضي والبيئة، والعدل والسلامة والتميز

الحكومي. وهذه التطورات تتطلب كوادراً بشرية تتمتع بالمهارات العلمية والفنية، إضافة إلى المهارات الحياتية الأخرى، بما يمكنها من مواكبة التغيرات والتطورات العلمية المستجدة، مشيراً إلى أن للتعليم المدرسي دوراً مهماً في تلبية هذه المتطلبات.

وهدفت رؤية الحكومة 2021 إلى بناء اقتصاد متنوع مبني على المعرفة وهذا يتطلب مراحل عدة قائمة على بنية تحتية متماسكة وكفاءة في التصنيع والمعرفة والإبداع.

وبرزت في إستراتيجية الحكومة الاتحادية لعام 2007 خمسة أهداف تتعلق بالتعليم العالي تشمل إطلاق برامج مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ومجالس التعليم لرفع مستوى خريجي الثانوية العامة وتأهيلهم للتعليم الجامعي ومراجعة البرامج الأكاديمية للتأكد من التزامها بمعايير الجودة وتأسيس علاقات شراكة وتعاون مع جهات العمل للتأكد من مخرجات التعليم لسوق العمل ومتابعة الجامعات والكليات الخاصة للتأكد من كفاءتها وتأسيس علاقات التوأمة والتعاون مع الجامعات العالمية المرموقة.

مع الأخذ بالاعتبار أن نصف المجتمع الإماراتي دون سن 15 سنة وهو أمر يحتم تأهيلهم وإعدادهم وتلبية طموحاتهم لكي يأخذوا دورهم ومكانهم الواعد في سوق العمل بعد أن يكونوا مواكبين لجميع التطورات والمستجدات التقنية والفنية والعلمية في العالم من العلوم والرياضيات والفروع العلمية الأخرى.

على ماذا يركز التعليم العالي ؟

- 1- المعرفة العلمية وتتضمن دراسة النظريات العلمية والمدارس الفكرية وقدرة الطالب على التحليل والنقد ونشر الثقافة والوعي لدى المجتمع.
- 2- تنمية المهارات الفكرية والفنية للطالب بحيث يكون قادراً على الاتصال الجماهيري وقادرة على النجاح في عمله المهني وخدمة المجتمع.

دور الجامعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

1- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية والإدارية في مختلف التخصصات التي يحتاج إليها في مختلف مواقع العمل.

2- التشخيص العلمي لمشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والتعرف عليها والبحث عن الحلول العلمية المناسبة حتى يمكن رسم سياسة اجتماعية واقتصادية على أسس مدروسة.

3- تطوير المعرفة والتقدم بها وتبسيط المعارف الجديدة وتوصيلها إلى الناس بصورة تخدمهم وتخدم أهداف التنمية .

فعلى الجامعة مسئولية ملاحقة النمو السريع في مجالات المعرفة ومواجهة الزيادة في أعداد الطلبة وتوفير الكفاءات البشرية اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة.

ولذا فان الجامعة مجتمع علمي وبيئة تنمية للكوادر الفنية من الشباب ولذا لا بد إن يتوافر فيها الجو الاجتماعي والعلمي الذي يزود الموجودين بالمهارات والاتجاهات اللانقطة لصنع المجتمع المتطور أي إن يصبح دور الجامعة الاهتمام بنوع المواطن وتكامله ونموه الاجتماعي والجسماني والعقلي والنفسي ومدته بأفضل الخبرات التعليمية التي تحقق هذا النمو وهذا التكامل . واستطاعت مؤسسات التعليم العالي إن تحقق شيئا من الأدوار التي انيطت بها إلا أنها لم تبلغ ما بلغته الجامعات في الدول المتقدمة فعلى الرغم من الرؤية المتميزة للتعليم العالي ، فان مؤسسات التعليم العالي لم تبلور صورة واضحة لدورها في المجتمع والذي يتلخص في خدمة المجتمع وحفظ التراث وتطويره وتنمية الموارد البشرية ، ورفع كفاءتها والاعتناء بالثقافة والمعرفة المتخصصة وتنميتها والعمل على نشرها محليا وعالميا وإعداد المتخصصين في فروع العلوم المختلفة وتكوين الشخصية السوية التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة ونشر الأخلاق

وترسيخها وتنمية شعور المواطنين بالانتماء للوطن وخدمته وتطوير أهدافه المجتمعية

وظائف الجامعة :

- 1- إعداد الطلب إعدادا متطورا لحياة مهنية في مجال من المجالات
- 2- الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير أساليبه ووسائله
- 3- إعداد باحثين ذوي عقليات متفتحة مبتكرة.
- 4- تدريب جميع المستويات من المتخصصين. والفنيين عن طريق الدراسات المنظمة والدورات التدريبية
- 5- تأليف الكتب الدراسية وتطوير المناهج والبرامج التعليمية.
- 6- تدريب المعلمين على أحدث الطرق والوسائل التعليمية
- 7- إمداد المجتمع بمتدربين على مستويات رفيعة

متطلبات تحقيق الجودة والتميز في التعليم العالي :

- 1- إمكانية قياس الجودة وتحققها على أرض الواقع.
- 2- الوعي الكامل بالعوامل الأساسية لنجاح عملية تطوير التعليم .
- 3- الدعم القوي من المسؤولين بالدولة
- 4- الرغبة المجتمعية في التطوير
- 5- توافر القيادات والعناصر التي تحقق هذا التطوير.
- 6- وضوح الرؤية حول كيفية تحقيق تطوير التعليم.

متى نقول إن مخرجات التعليم العالي قد حققت أهدافها ؟

- 1- إن تكون المخرجات في الطليعة على مستوى المنطقة والعالم في مجال الابتكار والإبداع.
- 2- إن تسهم المخرجات في دعم الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل.
- 3- إعطاء البحث العلمي الأهمية التي يستحقها لأنه يسهم في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار والقدرة على المنافسة على المستوى العالمي.
- 4- العلاقة القوية بين التعليم العالي وسوق العمل.

مخرجات التعليم العالي:

- 1- الابتعاد المتزايد لمرجعية الدولة ونفوذها الاقتصادي والسيطرة المتزايدة في الهيمنة التدريجية لمؤسسات التخصص والياتها.
- 2- المدى الذي يمكن إن تخضع فيه الجامعة كمؤسسة تعليمية ثقافية معينة بأعداد القدرات البشرية والكفاءات العالية لشروط الاستثمار الاقتصادي نفسها من حسابات المدخلات وتكلفة الإنتاج من المخرجات.
- 3- كيفية التعرف على خصائص سوق العمل واحتياجاته وشروطه وتقلباته واختلاله حتى يمكن إيجاد قدر من الملائمة بينه وبين الإعداد الجامعي على الأقل للتهيئة لدخول سوق العمل بعد التدريب وتنوع الأنشطة.
- 4- كيف يمكن لمؤسسة جامعية أن تعيد صياغة بنيتها ومناهجها وطرق تعليمها ومصادره ومضامينه بحيث يكون أداة معينة لانتقال المجتمع إلى اقتصاد المعرفة وإدارة المعرفة والتنظيم الشبكي والتعاونية التنافسية والعقلية العلمية والتعلم الذاتي والمستمر وفتح أبواب التميز والتجديد والإتقان والإبداع وتجاوز النمطية أو إعادة إنتاجها.

5- مواجهة قضية الهوية الثقافية في إطار الإعصار الكوكبي وما يتطلبه ذلك من منهجية علمية عقلانية بعيدة عن الأصوات الخطابية المثالية تفيد من منجزات الثورات العلمية والمعلوماتية وتتسلح بوعي برسائل الإعلام والتميز بخصوصيات ثقافية مبدعة أساساً للعطاء الإنساني وللتبادل الثقافي العالمي.

من الأهمية تطوير التعليم وتحديثه وبناء الرؤى المستقبلية بشأنه لأن العلم يقف وراء ما شهدته الدولة من قفزات كبيرة في كيفية التعامل مع المشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والنظر إلى المستقبل بوعي وفكر خلاق. وما ادخال الإمارات تغييرات عدة طوال السنوات الثلاثين الماضية على المناهج الدراسية الا و يعكس رغبة الدولة في المضي قدماً نحو مجتمع قائم على المعرفة. والايامن بأن الإخفاق في استكمال التعليم يؤدي إلى مخاطر اقتصادية واجتماعية جمّة، و آثار التسرب المدرسي تبدو جلية في البطالة، ومستويات المعيشة، والسلوك غير اللائق، كالجريمة والجرح المدنية. ومن الأهمية إقامة الشراكات مع القطاع الخاص في الإمارات، بهدف تطبيق الطرق العالمية المثلى في المجال التربوي.

إن التحدي الذي تواجهه الإمارات في مجال اتساق التعليم وجودته، هو نفسه الذي تواجهه دول العالم في معظمها، وبرغم أن هذا لم يقف حتى الآن عقبة في وجه نمو هذا الاقتصاد المزدهر، فلا بد من اتخاذ الخطوات اللازمة لبناء أساس متين لنظام تعليمي أقوى في المستقبل. وهناك عمل جيد يتم حالياً، كما تتخذ الحكومة مبادرات إستراتيجية لمعرفة مدى تقبلها أن تجعل شركاءها مشتركين في الحوار والتشاور.

المؤسسات الجامعية في دولة الإمارات

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة كان التعليم العالي "الجامعي" أحد السمات التي تميزت بها الدولة في ميدان التنمية البشرية فمنذ اليوم الأول لقيامها اهتمت الدولة, بأبنائها الدارسين والمتعلمين فهيأت لهم فرص التعليم الجامعي من خلال ابتعاثهم للدراسة في الخارج, سواء كان ذلك في الجامعات العربية أو الأجنبية. وعلى الرغم من أن ذلك الأسلوب كان يحقق جزءا كبيرا من أهداف التعليم العالي إلا أن الدولة كانت تتطلع إلى التعليم العالي باعتباره مركزا مهما لتحقيق أهداف التنمية ولذا اتجهت الأنظار إلى قيام جامعة الإمارات العربية المتحدة في 11 نوفمبر 1977م وتحقق ذلك الحلم عندما صدر القانون رقم 4 لسنة 1976 بافتتاح الجامعة بأربع كليات وما يقرب من خمسمائة طالب وطالبة . وتطور التعليم الجامعي في الدولة خلال السنوات التي مرت من عمر الجامعة فبلغ عدد كلياتها تسع كليات هي الآداب والعلوم والتربية والعلوم الاقتصادية والإدارية والشريعة والقانون والعلوم الزراعية والهندسة والطب والعلوم الصحية وكلية تقنية المعلومات, إلى جانب أسلوب متميز في التعليم بنظام الانتساب الموجه , يضاف إلى ذلك اتجاه الجامعة نحو البحث العلمي الذي يهدف إلى تنمية المجتمع وتطويره عمليا , فكانت مراكز البحوث العلمية التي بلغت خمسة مراكز, ينتظر منها أن تؤدي دورا يساهم في دعم الجامعة , من خلال البحوث والدراسات التي تعدها هذه المراكز , وعلى الصعيد الطلابي ارتفع عدد الطلاب إلى نحو عشرة آلاف وتم تخريج العديد من الدفعات بينما يصل معدل النمو الطلابي في الجامعة إلى حوالي 21% سنويا.

أخذت جامعة الإمارات تنمو نموا سريعا فاق ما كان متوقعا فبعد أن كان عدد الطلاب في عام 1977 يقدر ب-502 طالب وطالبة منهم 313 طالبا و189 طالبة وصل عددهم في العام الدراسي 91/90 إلى 9952 طالبا وطالبة بما في ذلك طلاب

وطالبات مركز التعليم الجامعي الأساسي وبلغ إجمالي عدد الخريجين حتى الدفعة العاشرة 9340 طالبا وطالبة وبلغ مجموع الخريجين من الدفعة الأولى حتى العشرين في العام الدراسي 1999-2000 أكثر من 26 ألف خريج وخريجة وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس 605 أساتذة وعدد المحاضرين في وحدة المتطلبات الجامعية 335 محاضرا بالإضافة إلى 13 معيدا ومعيدة وبلغت نسبة أعضاء هيئة التدريس من المواطنين 25 %

الميزانية

لقد بدأت الجامعة في السنة المالية 1977 بميزانية قدرها تسعون مليون درهم تقريبا، وتطورت كما ونوعا إلى أن وصلت الميزانية إلى 399 مليون درهم في عام 1986، أي بنسبة زيادة قدرها 450% على الرغم من انخفاض دخل الدولة من البترول في السنوات الأخيرة. وخلال السنوات من 1977 حتى 1986 فإن الجامعة قد أنفقت أكثر من نصف مليار على الإنشاءات والمباني اللازمة لتمكينها من أداء رسالتها في المجتمع. وأسهمت الدولة في إعانة الجامعة خلال نفس الفترة بما يقارب الثلاثة مليارات درهم بخلاف الدعم العيني المتمثل في بعض المباني والمعدات والأجهزة وغيرها.

كليات التقنية

قدمت كليات التقنية العليا التي أكملت عامها الثاني والعشرين هذه السنة 2010 منذ تأسيسها في العام 1988 أكثر من 23 ألف خريج وخريجة في مختلف البرامج التخصصية العلمية التي تدرسها الجامعة في حقول تكنولوجيا الهندسة والإعمال التجارية الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والإعلام والعلوم الصحية وغيرها من البرامج التي توفر الاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

واستقبلت كليات التقنية العليا في العالم الأكاديمي 2001-2002 أكثر من 18 ألف طالب وطالبة من بينهم 5 آلاف طالب وطالبة من المستجدين يدرسون في 11 كلية تتوزع في 6 مدن بإمارات الدولة في كل من ابوظبي والعين ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة .

الكليات المساندة

اهتمت الدولة بالكليات المساندة مثل كلية التمريض التي تعد العاملين في هذا الميدان لتوفير احتياجات الدولة وكذلك كلية الاتصالات التي تؤهل العاملين ليكونوا عناصر فنية تخدم في هذا التخصص .

ولم يتوقف التعليم العالي عند الجهود التي تبذلها الحكومة بل بدأ القطاع الخاص يدخل للمشاركة في هذه الجهود فقامت الكليات الخاصة سواء كانت كليات متوسطة أو جامعية, لتقدم خدمة جديدة وهي التعليم العالي خاصة لأولئك الذين لم تتيسر لهم الفرصة للحصول على التعليم العالي في الجامعات . وهكذا نجد أن التعليم العالي "الجامعي" في الإمارات قد قطع شوطا واسعا خلال السنوات القصيرة التي مرت من عمر الدولة , لتحقيق الأهداف التي وضعت له , والعمل على رقي الدولة ورفعتها . ويتم توجيه التعليم العالي في الإمارات من خلال طرح الدراسات والتخصصات التي يحتاجها المجتمع , وتوجيه الطلاب إلى التخصص في مجالات معينة تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته وتسهم في تنميته .

نظام الدارسة

يقوم التعليم في جامعة الإمارات على نظام الساعات المعتمدة , وهو من أحدث نظم التعليم في العالم , وتعمل به معظم الجامعات الحديثة لما يتسم به هذا النظام من مرونة تجعله من أكثر النظم التعليمية استعدادا لمواكبة التطور العلمي والتربوي وأقدرها على

الاستجابة لاحتياجات المجتمع ويقوم هذا النظام على تعيين الساعات الدراسية التي يشترط إكمالها والنجاح فيها طبقاً للمستوى الذي تحدده الجامعة من أجل الحصول على شهادة البكالوريوس أو الليسانس في تخصص معين وتوزع مساقات الدراسة - بحسب هذا النظام - على أساس فصلي , وليس على أساس سنوي ويتألف كل فصل من ستة عشر أسبوعاً, كما تتكون الساعات المعتمدة للكثير من المساقات من ساعتين إلى ثلاث ساعات, وقد يصل بعضها إلى أربع ساعات. وتضم الجامعة الكليات الآتية:

كلية الآداب

لا تقتصر الدراسة في كلية الآداب على النواحي النظرية البحتة وحدها وإنما تعنى بالدراسات العلمية والعملية والتطبيقية إضافة على عنايتها بالنواحي النظرية التي تكون كأساس للدراسات الاجتماعية والأدبية والإنسانية فيها . وتضم الكلية الأقسام العلمية التالية:

- 1- الدراسات الإسلامية .
- 2- اللغة العربية وآدابها .
- 3- التاريخ والآثار .
- 4- الجغرافيا.
- 5- الخدمة الاجتماعية.
- 6- اللغة الإنجليزية وآدابها .
- 7- الإعلام والاتصال الجماهيري.

كلية العلوم الزراعية

من أهم أهداف هذه الكلية إعداد العناصر البشرية المتخصصة والمدربة ميدانياً والقادرة على ممارسة مسؤولياتها في تطوير أساليب الزراعة وتنميتها لخدمة المجتمع في دولة

الإمارات العربية المتحدة وعلى هذا الأساس استحدثت في الكلية أربعة تخصصات هي:

- 1- إنتاج نباتي ووقاية .
- 2- تربة وري وميكنة زراعية .
- 3- إنتاج حيواني وأسماك .
- 4- صناعات غذائية وتغذية .

كلية الهندسة

بدأت كلية الهندسة نشاطها التعليمي في العام الجامعي 1980 - 1981م بقسم الهندسة المدنية وقسم الهندسة الكيميائية والبتروول, وفي العام التالي تم افتتاح أقسام الهندسة المعمارية, الكهربائية الميكانيكية , وهذه التخصصات متاحة للطلاب فقط عدا قسمي الهندسة المعمارية والهندسة الكهربائية, فهما متاحان للطلبات أيضا .

وتضم كلية الهندسة مركزا لبحوث التقنية والطاقة ويهدف المركز إلى تدعيم دور الجامعة في خدمة أهداف التنمية للمجتمع في مجالات وبحوث وخدمات واستشارات التقنية والطاقة.

كلية الطب والعلوم

ترتكز برامج كلية الطب والعلوم الصحية على أسس علمية سليمة متميزة إقليميا وعالميا وتستخدم في أساليبها أحدث ما توصلت إليه التقنية المعاصرة في التعليم الطبي والبحث والخدمة الصحية تلبية للاحتياجات الصحية لمجتمع الإمارات. ويتم تخطيط منهاج الكلية بحيث يتمكن الطلاب عند التخرج عبر التدريب المبكر والمستمر بالكلية من القيام بالأبحاث خاصة المرتبطة منها بالمشاكل الصحية لدولة الإمارات , واكتساب

المهارات اللازمة لمتابعة الدراسات العليا في أي مكان في العالم . وقد تم قبول الدفعة الأولى المكونة من 24 طالبا وطالبة في العاشر من سبتمبر 1988 وقد صدر حديثا قرار بإنشاء الأقسام العلمية التالية بالكلية:

- 1- علم التشريح البشري
- 2- الكيمياء الحيوية
- 3- طب المجتمع
- 4- العناية المركزة
- 5- طب الأسرة
- 6- التعليم الطبي
- 7- علم الأحياء
- 8- النساء والتوليد
- 9- طب الأطفال
- 10- علم الأمراض
- 11- علم الأدوية
- 12- علم وظائف الأعضاء
- 13- الطب النفسي
- 14- علم الأشعة
- 15- الجراحة
- 16- الفيزياء الحيوية

كلية التربية

تعمل كلية التربية في إطار مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة وفي ظل حاجاته ومتطلباته وفي الوقت نفسه تتصل مهماتها اتصالاً وثيقاً بما يفرضه واقعها في جامعة خليفة عربية إسلامية والمساهمة في الحركة الثقافية العامة في مجتمع الإمارات . وتضم الكلية ثلاثة أقسام هي :

1- قسم التربية .

2- قسم علم النفس .

3- قسم التربية الرياضية .

كلية العلوم الاقتصادية والإدارية

تعتبر كلية العلوم الاقتصادية والإدارية إحدى الكليات الأساسية ، فقد أنشئت مع إنشاء جامعة الإمارات العربية وتهدف إلى إعداد الكوادر المؤهلة علمياً وعملياً للمساهمة الفعالة في تحقيق تطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة نحو التقدم والتنمية . وتضم الكلية خمسة أقسام هي:

1- قسم الإدارة العامة .

2- قسم المحاسبة .

3- قسم العلوم السياسية .

4- قسم الاقتصاد .

5- قسم إدارة الأعمال .

وطرحت الكلية ثلاثة تخصصات جديدة هي التأمين، العلوم المصرفية، التخطيط والإحصاء.

كلية الشريعة والقانون

أسست كلية الشريعة والقانون بموجب القرار الوزاري رقم 39 المؤرخ في 15/10/1978م وتضم تخصصات متنوعة , فهناك التخصص المنفرد في كل من الشريعة والقانون والتخصص الرئيسي في كل منهما والفرعي في الآخر أو في تخصص من خارج الكلية, وهناك التخصص المزدوج

وتهدف كلية الشريعة والقانون إلى إعداد جيل من الشباب تتكامل لديهم منهجية البحث العلمي ومقومات الشخصية العلمية الإسلامية, بفضل ما يحصلون عليه من أصول التشريع الإسلامي وأصول المعرفة القانونية, والأمل معقود على هذا الجيل في إزالة الجفوة الراهنة بين الفكر الشرعي والفكر القانوني.

كلية العلوم

بدأت الدراسة بها في مطلع العام الجامعي 1978/77 . وتضم الكلية الأقسام الخمسة الآتية:

طلبة البعثات

الرياضيات وعلوم الحاسب الآلي, الفيزياء, الكيمياء, علوم الحياة, الجيولوجيا, ويتبع الكلية متحف للتاريخ الطبيعي ووحدة لتربية الكائنات الحية . وتهدف كلية العلوم إلى إعداد الكوادر المتخصصة في حقول العلوم الأساسية الرياضية والفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيولوجية وفقا لاحتياجات ومتطلبات التنمية , وتزويد خريجها بالمعرفة والثقافة العلمية وقواعد تطبيقاتها في مختلف الميادين هذا بالإضافة إلى عمادة

الدراسات العليا .

أوفدت إدارة البعثات والعلاقات الثقافية الخارجية خلال العام الحالي 388 طالبا وطالبة للدارسة في الخارج في كافة التخصصات منهم 201 طالب وطالبة في المرحلة الجامعية و 187 طالبا وطالبة دراسات عليا. كما أنهت الإدارة إجراءات تخرج 69 طالبا وطالبة منهم 37 /مستوى جامعه/ و32 / مستوى دراسات عليا/. وعقدت الإدارة لقاء إرشاديا للطلبة الجدد وذلك بالتعاون مع السفارة الأمريكية والسفارة الاسترالية / كل على حده /. ويقوم قسم البرامج التعليمية بعملية الإشراف والمتابعة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها في إطار الخطة العامة للتعليم العالي ومراجعة البرامج التعليمية حيث تتحقق عملية الإشراف والمتابعة من خلال التنسيق والمتابعة مع هيئة الاعتماد الأكاديمي بالوزارة فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها وبرامجها التعليمية المتعمدة وإعداد قائمة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة المتعرف بها والتي بلغ عددها 23 مؤسسة معترف بها في مجال التعليم العالي وعدد 8 مؤسسات معترف بها في مجال الخدمات الجامعية. كما يتولى القسم التصديق على الشهادات والوثائق الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها. وقد استقبل القسم خلال هذه الفترة 1794 طالبا وطالبة متقدمين لتصديق شهادات وتم تصديق عدد 4396 وثيقة 00 أما الفرق بين عدد الطلبة المتقدمين لتصديق شهاداتهم والشهادات المنجزة فهو نتيجة للزيادة في عدد النسخ وإعداد دليل يحتوى على القرارات الوزارية الصادرة في شأن ترخيص هذه المؤسسات كما يضم نماذج التوقيعات والأختام المعتمدة للمخولين بالتوقيع في تلك المؤسسات والموافقة على نشر الإعلانات في الصحف اليومية التي تتعلق بمؤسسات التعليم العالي داخل الدولة وخارجها. وتمت الموافقة على نشر 149 إعلانا وذلك بما يتوافق مع النظم المعمول بها في الوزارة ومتابعة الإعلانات التي تتعلق بمؤسسات التعليم العالي والتي تنشر في الصحف المحلية وذلك تنفيذا لما جاء في قرار وزير الإعلام والثقافة رقم 113 لسنة 1998 بشأن تنظيم

بعض الإعلانات التجارية وإعداد طلب تصديق شهادة للطلبة الخريجين المتقدمين للوزارة لتصديق شهاداتهم الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها وإعداد الإحصائيات الخاصة بالطلبة المسجلين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها وعدد الوثائق التي تم تصديقها وإعداد سجل بأسماء الطلبة الخريجين من مؤسسات التعلم العالي الخاصة المعترف بها مبين به اسم الطالب والجنس والجنسية والمؤسسه والدرجة العلمية والتخصص والمشاركة في إعداد وكتابة التقارير التي تتعلق بالتعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ورفع تقرير شهري وآخر سنوي يوضح سير العمل في قسم البرامج التعليمية. وتعمل وزارة التعليم العالي حالياً على وضع نظام المعلومات الالكترونية وذلك لتسهيل عملية حصول المراجعين على المعلومات المطلوبة بأسرع وقت ممكن وإعداد كتيب عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة المعترف بها في مجال التعليم العالي والخدمات الجامعية وبيانات عن شروط القبول نظام الدراسة وبرامجها المعتمدة وإعداد تقرير شامل عن التعليم العالي الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2002. وقام قسم معادلة الشهادات في إطار المهام التي حددها قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 1992 بإنشاء مكتبة تضم مراجع عديدة واسطوانات مدمجة صادرة عن هيئات أكاديمية مختلفة وذلك عن طريق سفارات وملحقيات الدولة في الخارج وكذلك من خلال التعاون مع سفارات الدول المعتمدة لدى الدولة والمنظمات الدولية ذات الصلة وذلك للاستفادة منها في اتخاذ القرارات وإعداد دليل بالنظم الأكاديمية المختلفة. كما انتهى القسم من دراسة وإعداد مسطرة أو سلم أكاديمي لكل نظام من النظم الأكاديمية لمختلف الدول مما يسهل عمل اللجنة في اتخاذ قراراتها ومازالت بعض الأنظمة التي حدثت بها تغيرات قيد الدراسة وتعديل وتطوير برنامج معادلة الشهادات بالتعاون مع قسم الحاسب الآلي في الوزارة مما ساعد على سرعة انجاز العمل وسهولة الوصول للمعلومات والإحصائيات الدورية بالإضافة لمتابعة الأخطاء وتصحيحها بصورة دورية

وإعداد وتصميم استمارة جديدة لطلب معادلة الشهادات وتعميم تطبيقه في بداية عام 2002 والمشاركة في اجتماعات لجنة مجلس التعاون الخاصة بمعادلة الشهادات. وفي مجال التعاون الخارجي قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوقيع بروتوكول تعاون في مجال التعليم العالي مع جمهورية أرمينيا كما وقعت مذكرة تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع النمسا إضافة إلى توقيع بروتوكول للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع الجمهورية اليمنية وتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي مع جمهورية السودان.

تطوير التعليم العالي في دولة الإمارات

لقد اهتمت دولة الإمارات بقضية تطوير التعليم بكل مراحلها، وهي تحظى بعناية خاصة وقد برز ذلك في إستراتيجية الحكومة الاتحادية (إبريل 2007)، حيث ظهرت خمسة أهداف تتعلق بالتعليم العالي تتمثل في إطلاق برامج مشتركة بين وزارة التربية والتعليم ومجالس التعليم لرفع مستوى خريجي الثانوية العامة وتأهيلهم للتعليم الجامعي؛ ومراجعة البرامج الأكاديمية للتأكد من التزامها بمعايير الجودة؛ وتأسيس علاقات شراكة وتعاون مع جهات العمل للتأكد من ملائمة مخرجات التعليم لسوق العمل؛ ومتابعة الجامعات والكليات الخاصة للتأكد من كفاءتها؛ وأخيراً تأسيس علاقات التوأمة والتعاون مع الجامعات العالمية المرموقة.

وفي "أجندة السياسة العامة 2007-2008" التي أصدرتها حكومة أبوظبي (الحكومة المحلية) جاء أن "الأولويات الرئيسية على صعيد التعليم العالي تتمثل في إتاحة فرص في أبو ظبي تضاهي في جودتها الفرص التي كان الطلاب في السابق يسافرون إلى خارج البلاد من أجلها. وهذا يتطلب بصفة رئيسية إقامة شراكات مع المؤسسات الدولية الكبرى لإنشاء مرافق تعليمية جديدة في أبو ظبي، إضافة إلى السعي لتحسين أداء المؤسسات الموجودة حالياً بالإمارة". ان ترتيب الأولويات في الوثيقتين جدير بالانتباه،

ففيما تأتي الشراكات مع الجامعات العالمية في ذيل القائمة في خطة الحكومة الاتحادية، فإن هذه الشراكات تصبح في خطة الحكومة المحلية ، وفي هذا الإطار افتتحت جامعة السوربون الفرنسية فرعاً لها في أبو ظبي، يدرّس العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون والآداب. وتشير "الرؤية الاقتصادية لأبوظبي 2030"، إلى مشروعات تعاون وشراكة مع مركز "إنسياد" للتعليم التنفيذي وبحوث الأعمال، وجامعة فليتشر للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تفتس الأمريكية، وكلية ميونيخ للتقنية وجامعة بون اللتين ستؤسسان كلية للطب والعلوم ضمن حرم جامعة أبو ظبي، وجامعة نيويورك التي ستفتتح فرعاً بأبوظبي لتدريس العلوم الإنسانية عام 2010. ويعتبر ربط التعليم بسوق العمل هو أحد الثوابت في خطط دولة الإمارات المحلية والاتحادية. وعلى الرغم من أن نسبة البطالة بين مواطني الدولة ليست بالأمر الذي يثير قلقاً، فإن مخرجات التعليم خلال السنوات السابقة كانت مختلفة، والخريجون لا يلبون حاجات سوق العمل، ولا يمتلكون المهارات اللازمة، وهو ما جعل من ربط التعليم بسوق العمل هدفاً رئيساً. وتماشياً مع هذا التوجه تم إنشاء "جامعات صغيرة" خاصة تقدّم برامج تدريبية في التخصصات المرغوبة في سوق العمل (الإدارة والتسويق والعلاقات العامة والموارد البشرية والسكرتارية وبعض تطبيقات الحاسوب). ويمكن أن نرى شكلاً متطرفاً من أشكال ربط التعليم بسوق العمل من خلال نموذج جليّ هو تأسيس كلية دبي العقارية قبل عامين تقريباً، والتي كانت مجرد استجابة متعجلة لنمو سوق العقارات التي ما لبثت أن تأثرت سلباً بالأزمة المالية العالمية. تسعى أبوظبي ودولة الإمارات إلى تعويض نقص مواطني الدولة وتراجع نسبتهم في سوق العمل عن طريق تأهيل كوادر بشرية فائقة المهارات والقدرات تشغل المواقع الإدارية والتنفيذية الأرقى في الأنشطة الاقتصادية المزدهرة للإمارة، وتقود جموع العاملين الوافدين الذين يبدو أن هناك تسليماً بضرورة استمرار تدفقهم للحفاظ على مستويات النمو العالية. وهناك يقين بأن تأسيس منظومة تعليمية فائقة التطور هو الطريق إلى تحقيق ذلك، وهذا هو الأفق الذي

يحكم النظر إلى العملية التعليمية ككل، ضمانا لاستدامة التنمية، والاستفادة من التغيرات في طبيعة الاقتصاد العالمي الذي تلعب فيه المعرفة دوراً بارزاً في إحراز القوة والثروة والمكانة العالمية. الرؤية في ذاتها صائبة، ولكن الخطط المعلنة ووسائل تنفيذها تطرح أسئلة كثيرة، وتثير شكوكاً يجب معالجتها.

تحديات ومشاكل التعليم العالي :

- 1- التوسع الأفقي في القبول
- 2- التخصصات تقليدية
- 3- طرق التدريس تقليدية
- 4- العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس عال
- 5- الاعتماد على الكفاءة العلمية الوافدة
- 6- ضعف البحث العلمي

التحديات التي تواجه الجامعات

- 1- تلبية احتياجات المجتمع من برامج التنمية
- 2- البرامج التعليمية القادرة على إيجاد القوى البشرية التي تتعامل مع ما ستكون عليه الحياة من تقديم علمي وتطور حضاري
- 3- الخطط طويلة المدى
- 4- مخرجات التعليم.
- 5- قلة فرص البحث العلمي والإمكانات البحثية المتاحة من مصادر علمية ومراكز بحثية وتمويل للجهود العلمية .
- 6- التوازن بين مخرجات التعليم النظري والعملية.

مقترحات لتطوير مؤسسات التعليم العالي:

- 1- أهمية وضع خطط تنموية واضحة ومحددة.
- 2- التنوع في الدراسات التي تقوم بها المؤسسات والتوازن بين التخصصات.
- 3- تطوير أساليب الأداء في مؤسسات التعليم العالمي.
- 4- مواكبة معطيات العصر العلمية والتقنية.
- 5- التركيز والتدقيق في مدخلات ومخرجات التعليم العالي.

مقترحات تطوير التعليم العالي في الإمارات

سؤال يتعلق بالجامعات القائمة، تلك التي لا يبدو أنها تحظى بكثير من الاهتمام في استراتيجيات أبوظبي، ألا يمثل إصلاح الكيانات القائمة وتفعيلها هدفاً جديراً بالعمل من أجله؟ إن مؤسسات تعليمية مهمة مثل "كليات التقنية" وجامعة الإمارات، المؤسسة الأقدم والأعرق، تحتاج إلى مزيد من العناية، وهي تبدو وكأنها بعيدة عن ذهان مخططي السياسات التعليمية الطموحين. ولا شك في أن استقطاب الجامعات الأجنبية له جاذبيته، لكنه ليس كل شيء، وربما تكون الآمال في هذه الجامعات أكثر مما هي عليه واقعياً، وتاريخها العريق ونجاحها المشهود ليس ضامناً وحده لنجاح مماثل على أرض الدولة.

ويبدو أن هناك تقييماً مبالغاً فيه للمردود من خطط التطوير، فقد جاء في "الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030" حول الشراكات مع الجامعات الأجنبية: "ولن يقتصر دور هذا القطاع على تلبية الاحتياجات التعليمية المحلية فحسب، بل إنه سيستقطب أيضاً الطلبة من عموم المنطقة". ومثل هذا الحكم يتعجل كثيراً في افتراض نجاح لم يبدو ما يشير إليه بعد.

✓

التعليم العالي والتنمية وتحديات المستقبل (الكويت نموذجاً)

مقدمة للقاء السنوي الثاني والثلاثون لمنتدى التنمية الخليجي
المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 10-11 فبراير 2010

الدكتور علي أحمد الطراج
أستاذ علم الاجتماع
جامعة الكويت

تقديم ...

لقد حظى التعليم العالي باهتمام متزايد في معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وذلك باعتباره الرصيد الاستراتيجي الذي يمد المجتمع بكل إحتياجاته من الموارد البشرية التي يحتاج إليها للنهوض بمتطلبات التنمية ، ومن هنا تأتي أهمية إتساق إستراتيجيات وتوجهات وسياسات التعليم العالي مع أهداف التنمية وموائمة لمتطلباتها وأولوياتها ، وفي هذا الصدد يشير الطريف إلى إسهام مؤسسات التعليم العالي الوطنية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي في بناء نهضة الدول الأعضاء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما أعدته من قوى بشرية إعتمدت عليها سياسات توطين الكفاءات الفنية والقيادات الإدارية في خطط وبرامج ومشروعات التنمية (الطريف 2006)

وتعد العلاقة بين التعليم العالي والتنمية علاقة تبادلية عضوية ، فالتنمية بمفهومها الشامل ، كما يشير حبشي تعنى عملية تحول في البناء الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي والثقافي تؤدي إلى زيادة الإنتاج ، وإشباع الإحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع ، وزيادة متوسط دخولهم ، وتحقيق مطالبهم وطموحاتهم ، وتوسيع خياراتهم ، والتنمية بهذا المفهوم تستند إلى التعليم بصفة عامة ، والتعليم العالي بصفة خاصة لإحداث التنمية والمساهمة في إستمراريتها . * (حبشي ، 2000)

وفي إطار هذا السياق ، تأتي الورقة البحثية الراهنة التي إتخذت من التعليم العالي والتنمية وتحديات المستقبل " الكويت نموذجا " موضوعا رئيسيا لها ، والتي تسعى إلى تحقيق الأهداف الرئيسية التالية :

1. الكشف عن الدور الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية بصفة عامة ، والتنمية البشرية بصفة خاصة .
2. رصد الإختلالات الهيكلية التي قيدت من الدور الإيجابي الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية في معظم المجتمعات النامية بصفة عامة ، والمجتمع الكويتي بصفة خاصة .
3. إقتراح التوجهات والسياسات والآليات التي تحد من الإختلالات الهيكلية المؤثرة على الدور الإيجابي الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية بالمجتمع الكويتي آنيا ومستقبليا .

وإذا كانت دولة الكويت تمر اليوم بمنعطف تاريخي غاية في الأهمية ، فلا يبدو لها مستقبل مشرق في القرن الحادي والعشرين إلا من خلال بناء إستراتيجية لنظام التعليم العالي متطور وحديث، وقادر على تحقيق تنمية بشرية مستدامة من خلال إنتاج أجيال مستتيرة متمكنة قادرة على العطاء والإنتاج والمنافسة ، ومؤهلة للتعامل مع ثورة المعرفة المبنية على تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والحاسبات والإنترنت .

ولن تحقق الورقة البحثية أهدافها - من وجهة نظري - إلا من خلال تحليل نقدي لواقع التعليم العالي في علاقته بالتنمية بصفة عامة والتنمية البشرية المستدامة بصفة خاصة ، وهذا يتطلب بناء إستراتيجية للتعليم العالي * تأخذ في اعتبارها مجموعة المحاور التالية :

1. التركيز علي مهارات التفكير الإبداعي ، والتحليل والنقد وتغيير أساليب الحفظ والتلقين .
2. تعزيز مهارات حل المشكلات وذلك من خلال دعم تعليم الرياضيات والعلوم التطبيقية .
3. تغيير أساليب التدريس من خلال الإقناع والمشاركة وإبداء الرأي .
4. ترسيخ القيم الأخلاقية النبيلة في مناهج التعليم العالي ومن ذلك قيم العدالة والتسامح والصدق والتعاون واحترام وقبول الآخر .

إن هذه الإستراتيجية المقترحة مطالبة بالتركيز على مهارات التفكير الإبداعي ، والتحليل والنقد ، وتغيير أساليب الحفظ والتلقين ، وتعزيز مهارات حل المشكلات ، وذلك من خلال دعم تعليم الرياضيات والعلوم التطبيقية ، وتعزيز وتغيير أساليب التدريس من خلال الإقناع والمشاركة وإبداء الرأي ، ودعم وترسيخ القيم الأخلاقية في مناهج ومقررات التعليم العالي والتي يأتي في مقدمتها قيم العدالة والتسامح والتعاون واحترام وقبول الآخر .

أولاً - التعليم العالي والتنمية ... علاقة جدالية :

تشير أدبيات التنمية في علاقتها بالتعليم العالي إلى ذلك الدور المتعظم الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية بصفة عامة ، والتنمية البشرية المستدامة أو المتواصلة بصفة خاصة ، وذلك منذ العقود الأخيرة في مجال ما يطلق عليه الآن بتفجر المعرفة الناجم عن ثورة المعلومات والإتصالات والحاسبات والانترنت . الأمر الذي أدى بكثير من المجتمعات النامية إلى ضرورة إعادة النظر في جدلية العلاقة بين التعليم العالي والتنمية على أساس قاعدة أن التعليم العالي محرك أساسي لدفعها والنهوض بها ، بحكم ما يوفره لها من أطر متخصصة بالكم والنوع المطلوبين ، وما ينتجه من معرفة وتقنيات وآليات عمل وبرامج تنفيذية تمكنها من تحقيق أهدافها ، وبالرغم من ذلك يبقى التعليم العالي في نفس الوقت مرتبطاً بالتنمية يتأثر بظروفها ، ويتقدم بتقدمها ، ويتدهور بتدهورها ، ويختل باختلالاتها ، وهذا ما يؤكد على تلك العلاقة الجدلية أو التبادلية بينهما .

فضلا عن ذلك ، فقد أكدت تجارب المجتمعات المتقدمة في تطوير وتحديث التعليم العالي بمختلف مؤسساته على أنه قادر على تقديم نماذج وأنماط متعددة من الخدمات التي تلبي إحتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية ، على أن هذه الخدمات تتم بمقابل مالي ، إذ أن الاستثمار يتمثل في تقديم خدمة مقابل أجر ، وفي هذا الصدد يشير نوفل إلى أن كل خدمة تقدمها الحكومة لا تقابلها مدفوعات تغطي تكلفتها ، هو نوع من الأعباء المقيدة لحركة الاقتصاد والمجتمع . (نوفل ، 1999) الأمر الذي يؤدي إلى العجز في الموازنات العامة ، ويبرز مفهوم إسترداد التكلفة من المستفيدين من الخدمات ، *Cost Recovery* حيث أن مفهوم الإستثمار في التعليم العالي ما هو إلا إفراز من إفرازات هذا التوجه الاقتصادي.

ولقد أشار خبراء البنك الدولي إلى أن مفهوم إسترداد التكلفة في إطار الاقتصاد الحر يعنى أن كل سلعة أو خدمة لابد أن تقابلها مدفوعات تعبر عن القيمة الحقيقية للسلعة أو الخدمة (Harvey،1996) ، ويعنى ذلك أن الاستثمار في التعليم العالي وتطويره مشروع ممكن لا على مستوى البلدان العربية والإسلامية فحسب ، بل على مستوى البلدان النامية والمتقدمة أيضا ، وذلك إستناداً إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي من ناحية ، وضرورة الاستجابة له من ناحية أخرى ، إذ أن ذلك التعليم وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية

ما زال أغلبه تقليديا ، حيث يهدف إلى تخريج موظفين في الجهات الحكومية ، وهو مدعو أكثر من أي وقت مضى . كما يشير أشتاتو إلى القيام بوظائف إقتصادية واجتماعية من أجل المساهمة في تطوير قطاع الإنتاج في مختلف الميادين الزراعية والصناعية والخدمية ، ومن أجل التكيف مع سوق العمل ذات الاحتياجات المتغيرة دوما ، وذلك عن طريق التدريب المستمر للعاملين والفنيين في مجالات تخصصاتهم ، وذلك في نطاق التنمية البشرية المستدامة، علما أن هذه الوظائف الاقتصادية والاجتماعية تتطلب إنفاقا كبيرا تعجز الحكومات أو أغلبها على تأمينه ، مما يفضي إلى ضرورة تطوير مصادر جديدة للتمويل ، ومنها الإستثمار في التعليم العالي (محمد أشتاتو ، 2003) .

وفي إطار تطوير وتحديث التعليم العالي يشير جيتس Gates إلى أن التعليم العالي الذي يؤكد على مهارات حل المشكلات سيصبح مهما أكثر من أي وقت مضى ، ففي عالم مطرد التغير يعد التعليم الإستعداد الأمل لأن يكون المرء قادراً على التأقلم ، ومع تحول الاقتصاد سوف يصبح الأشخاص والمجتمعات الأنسب تعليماً هم الأفضل أداءً ، ولأن الأهمية التي يسبغها المجتمع على المهارات ستأخذ في التزايد ، فإن نصيحتي الحصول على تعليم رسمي جيد ، ثم مواصلة التعليم بعد ذلك ، ولتحاول إكتساب إهتمامات ومهارات جديدة طول حياتك (بيل جيتس ، 1998) .

وبالرغم من تأكيد المختصين في التعليم العالي على أنه قد أدى وما زال يؤدي خدمات جليلة للكثير من المجتمعات النامية ، ولكن التحولات السريعة التي شهدتها العالم ، والتي كان أبرزها تأثيرا تيار العولمة ، والتي دفعت بالكثير من المخططين التربويين وصانعي القرار التربوي إلى إعادة النظر في الدور الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية ، هذا من جانب ، وأن هناك العديد من الإختلالات الهيكلية التي أصابت التعليم العالي وقيدت الدور الإيجابي الذي يقوم به في التنمية ، وهذا من جانب آخر .

وبناء على ذلك ، فقد حدد هؤلاء المخططون التربويون ، ومتخذوا القرار التربوي مجموعة من الإختلالات الهيكلية التي أصابت ذلك الدور الإيجابي الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية ، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات النامية ، والتي يأتي في مقدمتها محدودية التعليم العالي ، حيث ساهمت مؤسسات التعليم العالي في تشكيل كوادر وطنية وظفتها الحكومات في مختلف إداراتها لتجسيد إستقلالها السياسي والاقتصادي ، ولكن مع مرور الوقت وتزايد هذه الكوادر في المؤسسات الحكومية ، الأمر الذي شلت فيه هذه الكوادر حركة الدوائر

الحكومية ببيروقراطيتها الثقيلة التي وضعت نصب أعينها فكرة الدفاع عن مناصبها ومصالحها الشخصية أولاً ، أي ما يطلق عليه المفكرون الأنجلوسكسونيين The Concept of self-Perpetuatedne ، أو فكر استمرار الأمور على ما هي عليه ، وجعل المؤسسات في خدمة مصالح موظفيها أولاً (بن فاطمة ، 2003) .

فضلا عن ذلك ، فقد جاء الإختلال الهيكلي الثاني الذي أصاب الدور الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية ، ونعني به تراجع مردودية التعليم العالي الذي شهد تراجعا ملحوظا في جودته ، بل شهد أيضا بالإضافة إلى ذلك تراجعا غير مسبوقا في كفاءته الخارجية ، ونعني بذلك التراجع الشديد في حجم إسهامات مخرجاته في التنمية في كثير من الدول العربية ، ولقد أرجع أشتاتو ذلك التراجع إلى أن كثيرا من هذه الدول لم تتمكن من ضخ الأموال لتجديد وسائله وتحسين مخرجاته ، وكانت نتيجة ذلك فقدان الثقة في توجهاته وسياساته من كل طرف من الفئات المكونة له ، فأعضاء هيئات التدريس لم يتمكنوا من متابعة أبحاثهم العلمية ، بل أصبحوا غير قادرين على تقديم هذه الأبحاث ، وتحولوا إلى موظفين شغلهم الشاغل المحافظة على مناصبهم ورواتبهم ، هذا من جانب ، أما الطلبة فلقد بدا لديهم القناعة بأن كلياتهم ومعاهدهم هي ملاجئ للبطالة في إنتظار الحصول على فرض عمل لكسب المال ، والإداريون همهم الوحيد الحفاظ على الإستقرار وتطبيق القوانين واللوائح الجامعية ، وهذا من جانب آخر. (أشتاتو ، 2003)

وفى ضوء هذا التراجع أصبحت توجهات وسياسات التعليم العالي في كثير من الدول العربية تتخلص في لعبة الإنتظار ، إنتظار ظروف أفضل دفعت بها إلى التوقع والانغلاق على نفسها ، فلا المناهج ولا المقررات الدراسية قد تغيرت لتلحق بالواقع العالمي ، ولا البحث العلمي المهمة الأولى والأصيلة لأعضاء هيئات التدريس قد تقدم وساهم في التنمية ، ولا الطلبة قد تقدموا في دراساتهم وحققوا أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية. (رضا ، 1993) .

وفى إطار هذا السياق ، يشير السهلاوى إلى تحذير البعض في المجتمع السعودي من قتامة المستقبل القريب، فالزيادة المتوقعة في عدد السكان تنذر بزيادة عدد الراغبين في الإلتحاق بمؤسسات التعليم العالي إلى الحد الذي قد لا تكون فيه الدولة مستعدة أو حتى قادرة على الإنفاق عليه ، لاسيما أن تكاليفه آخذة في الزيادة ، مما سيؤدي إلى تضائل الإنفاق وعجزه عن الاستجابة للاحتياجات التعليمية المتوقعة في المستقبل ، الأمر الذي سينعكس على مؤسسات التعليم العالي إما بالإنكفاء على ذاتها ، أو الاكتفاء بتقديم موضوعات ذات كلفة

اقتصادية منخفضة وتكديس أعداد كبيرة من الطلبة في قاعات الدراسة ، مما يشكل تهديدا للجودة . (عبدالله عبد العزيز السهلاوى ، 2000)

ويأتي الإختلال الهيكلي الثالث متمثلا في إنغلاق التعليم العالي الذي ظهر في كثير من المجتمعات العربية ، إذ أن توجهات وسياسات تأسيسية وتكوينية لم تكن مهتمة سوى بالتركيز على مهمة التعليم والتكوين ، وبعد أن إنتهى من هذه المهمة سقط في حيرة من أمره كما يشير إلى ذلك نوفل لأنه لم يبق له أي مبرر أو هدف لوجوده ، وهذا الأمر كان ولا يزال سببا في الأزمة التي مازال يتخبط فيها إلى يومنا هذا ، فالتعليم العالي ومنتسبيه من أعضاء هيئات التدريس والطلبة والإداريين في واد والاقتصاد والمجتمع بمتطلباتهما واحتياجاتهما الملحة في واد آخر ، والتنمية المحتومه أن الكل خاسر في هذه العملية ، وقطار التنمية متوقف في محطة الإنطلاق غير قادر على الحركة في الاتجاه المطلوب (نوفل ، 1990) .

ويأتي الإختلال الهيكلي الرابع والأخير متمثلا في إنعدام الثقة في التعليم العالي ، حيث يشير الجلال إلى أنه ومع مرور العقود وتوالى الإخفاقات البنيوية ، فقد إتضح للطلبة وأولياء أمورهم والباحثين في مجالات علم الاجتماع التربوي ، واقتصاديات التربية ، والتنمية البشرية أن مؤسسات التعليم العالي في وضعها الراهن غير قادرة على المساهمة في تنمية مجتمعاتها ، ونتيجة لذلك فقد المتعاملون معها الثقة فيها ، وبدأوا في البحث عن بدائل خارج نطاق التعليم العالي الرسمي أو الحكومي ، ووجد هؤلاء ضالتهم في التعليم العالي الخاص .

وفيما يتعلق بواقع التعليم العالي بدولة الكويت ، فلقد بدأ بإرسال طلابها إلى مؤسسات التعليم في الخارج قبل إفتتاح جامعتها عام 1966، وقد توفرت المنح الدراسية المدعمة من الحكومة في مجال التعليم العالي منذ عام 1936 ، وكانت إحداها في بغداد ، والأخرى في القاهرة ، وفي عام 1955 كان هناك 126 طالبا يدرسون خارج البلاد منهم 76 طالبا كانوا ملتحقين ببرامج التعليم العالي في مصر ، أما الآن فطلبة البعثات الكويتيين يدرسون في مختلف برامج التعليم العالي في المملكة المتحدة ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وأستراليا وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط والأدنى ، وفي أماكن عديدة من العالم ، ولقد تنبأت الخطة الخمسية الحالية للحكومة أن يصل عدد الطلبة المبتعثين على نفقتها إلى 3000 طالبا بحلول عام 2012 ، بالإضافة إلى آلاف الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم الخاصة ، أو أولئك الذين يبحثون عن جهات تمول دراستهم العليا في الخارج وأولئك الملقين في الجامعات الخاصة التي أنشأت في البلاد حديثا .*(العتيقي ولافي ، 2009)

ولقد شرعت جامعة الكويت بداية من عام 1966 بطرح برامجها الأكاديمية في الدراسات الإنسانية والعلوم العامة ، حيث يدرس فيها اليوم ما يزيد على 30.000 طالبا وطالبة منخرطين في عدد من البرامج الأكاديمية التي ضم الهندسة ، والعلوم الطبية ، إلى جانب برامج الدراسات الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، ومن بين حوالي ألف طالب (30.000 طالب) يتخرجون من المدارس الثانوية في الكويت في كل عام يلتحق ما يقارب الستة آلاف منهم بجامعة الكويت ، بالإضافة إلى 10.000 طالب يلتحقون بالبرامج المهنية و ببرامج التدريب المهني في إطار الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ، كما أن هناك 2500 طالبا يلتحقون بالجامعات الخاصة ، ومثلهم يغادرون للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في الخارج .

ولقد أنشأت الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب عام لتدعيم نشاط التعليم المهني وبرامج التدريب التي تعود بداياتها إلى خمسينات القرن الماضي ، وتشرف هذه الهيئة على مجموعة من البرامج ذات العلاقة بسوق العمل ، والتي يطرحها كل من المعهد الفني ، ومعهد المعلمين ، ومعهد الصحة ، ومعهد إدارة الأعمال ، ومعهد الإتصالات ، ومعهد التدريب على الكهرباء والمياه ، ومعهد التدريب الصناعي .

ثالثاً - التوجهات والسياسات التي تحد من الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الدور الايجابي الذي يلعبه التعليم العالي في التنمية :

لقد استطاعت توجهات وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة المدى (2010/2011-2013/2014) ، وعلى وجه الخصوص ذات الصلة بالتعليم العالي تصحيح الكثير من الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها ، والتي أشارت إليها الورقة البحثية الراهنة في قسمها الأول ، حيث جاء في مقدمة هذه التوجهات والسياسات تحقيق الملائمة بين مخرجات التعليم الجامعي وأهداف الرؤية الإستراتيجية لدولة الكويت للتحويل إلى مركز مالي وتجاري ، وتحسين جودة التعليم الجامعي ، والإهتمام بتعظيم الجوانب النوعية للعملية التعليمية ، وتعزيز القدرات العلمية والتقنية بين مخرجات التعليم العالي بما يحقق الجودة الشاملة ، وذلك من خلال رفع نسب أعداد المقبولين في الكليات العملية والتكنولوجية إلى 55% من جملة المقبولين .

فضلا عن تحقيق التوازن بين نسب المقبولين والخريجين في التخصصات المختلفة ، ففي حين يقبل أكثر من 38% من الطلاب في التخصصات العلمية لا تزيد نسبة الخريجين لنفس التخصصات عن 29% ، مما يعنى حدوث التسرب أثناء الدراسة لصالح الكليات الأدبية والمهنية .

وفي نفس هذا الإطار ، تشير توجهات وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل إلى تخفيض معدلات البقاء في عدد من الكليات الأدبية ذات معدلات الرسوب العالية التي وصلت إلى 110% من متوسط الفترة اللازمة للحصول على الدرجة العلمية ، وحتى تتناسب معدلات البقاء مع المعدلات المتعارف عليها في التعليم الجامعي عالميا ، كما أكدت هذه التوجهات والسياسات على التقييم المستمر للبرامج الأكاديمية الجامعية وتحديثها وفقا للقواعد المعتمدة عالميا ، ومن خلال التعاون مع أرقى المختصين والمؤسسات الجامعية والمهنية الدولية .

وفي إطار تطوير وتحديث البحث العلمي ، فقد أشارت توجهات وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل إلى زيادة مخصصات الإنفاق على البحث العلمي ، وتوجيه سياسات البحث العلمي لخدمة متطلبات التنمية ، والتفاعل مع الأهداف المجتمعية في النمو وتحقيق الرؤية الإستراتيجية ، وتنظيم المبادرات البحثية للهيئة الأكاديمية في إطار خطط بحثية مرتبطة بالسياسات الوطنية للبحث العلمي ، وتشجيع البحوث والدراسات المشتركة بين أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك مع المؤسسات الوطنية المختلفة .

وفي إطار التوسع في تأسيس جامعات مستقلة في مناطق الكويت فقد وفرت الخطة الإنمائية متوسطة المدى التمويل اللازم لإنشاء جامعات مستقلة إلى جانب جامعة الكويت في حرمها الجديد في الشدادية ، وذلك لتوفير مناخ تعليمي متنوع، والإسهام في خلق جو تنافسي فيما بينها يدعم الجودة والتميز ، على أن يسهم القطاع الخاص بدور أكبر في إدارتها وتشغيلها، على أن تكون هذه الجامعات غير هادفة للربح (وذلك بتخصيص الأراضي المناسبة لها وتسهيل حصولها على قروض ميسرة طويلة الأجل وبفوائد مناسبة)

وفي إطار الاهتمام بالتعليم العالي ودورة في التنمية فقد أكدت الخطة الإنمائية متوسطة المدى على إيلاء مهمة التخطيط والإشراف على التعليم العالي في الدولة إلى مجلس أعلى لمؤسسات التعليم العالي ، وهو مجلس وطني متخصص ومدعم بخبرات دولية ، ويختص بوضع السياسات ، ويهتم بضمان الجودة والتوجيه نحو التخصصات المطلوبة ، ويشجع

التعاون والبحث العلمي والتنافس والتميز في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاصة.

ولقد أولت توجهات وسياسات التعليم العالي في الخطة الإنمائية متوسطة المدى الإهتمام بالتوجه نحو التنوع في التعليم الجامعي وتعددية مؤسساته ، والحد من حجمها ، وفتح باب المنافسة بينها على أسس علمية أكاديمية بحثية ، وتشجيع التعاون مع المؤسسات الأكاديمية الدولية والجامعات العالمية المرموقة .

وفيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فقد أشارت توجهات وسياسات الخطة الإنمائية متوسطة المدى في هذا الصدد إلى تطوير واستحداث تخصصات جديدة بما يناسب توجهات الدولة في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري ، وعلى وجه الخصوص في مجال الدراسات المالية والمصرفية والتجارية ، وحصص الإحتياجات التدريبية للمجتمع وتحديثها كل عامين ، ورفع نسبة طلاب الدراسات التطبيقية من حوالي 27% حاليا إلى 40% من جملة المقبولين خلال المدى الزمني للخطة الإنمائية متوسطة المدى 2011/2010 - 2014/2013 ، والحد من التسرب من معاهد الهيئة من 27% إلى 15% في نهاية سنوات الخطة الإنمائية .

وفيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الجامعات الخاصة في التنمية فقد أشارت توجهات الخطة الإنمائية متوسطة المدى إلى تحفيز الجامعات الخاصة من خلال المنح والبعثات الداخلية والهيئات والمساعدات ، وتوفير الأراضي وبناء المرافق اللاتقة ، ودعم نشاطها البحثي والدراسات العليا بها ، وتطوير هيئاتها شريطة الحد من منحها التجاري ، ومع الأخذ بعين الإعتبار التميز والجودة والتنافسية في جميع عناصر العملية التعليمية ، وإخضاعها والكليات التابعة لها للتقييم الشامل من حيث المناهج والبرامج وهيئات التدريس والمرافق والمخرجات والبحوث والأنشطة المهنية والمجتمعية ، وفقا للأساليب والمعايير الدولية المتعارف عليها ، وإنشاء هيئة للإعتماد الأكاديمي وضمان الجودة .

أما فيما يتعلق بتوجهات وسياسات البحث العلمي فقد أكدت الخطة الإنمائية متوسطة المدى في هذا الصدد على تطوير جهود جامعة الكويت البحثية من خلال مشروعات محورية تشمل : تطوير البنية التحتية للبحث العلمي بالجامعة ، وتطوير الموارد البشرية في مجال البحث العلمي ، وتبنى مشاريع أبحاث ذات أولوية تنمية بالجامعة ، وتعزيز قنوات التعاون

البيئي المشترك والشراكات الفاعلة بين مؤسسات البحث العلمي ، وعلى وجه الخصوص بين معهد الكويت للأبحاث العلمية ، وجامعة الكويت ، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي في إطار أولويات التنمية ، وبرامج الشراكات الفعالة لمراكز التميز ، وتعزيز التعاون العلمي الدولي للمؤسسات البحثية والتعليمية الوطنية والمراكز العلمية والبحثية المتطورة في الخارج من خلال برامج ومشروعات لمعهد الكويت للأبحاث العلمية وجامعة الكويت مع ربطها بأولويات التنمية ، وتعميق ونشر الثقافة العلمية ، والممارسات العملية البناءة وتنمية الابتكار في المجتمع ، وعلى وجه الخصوص بين الأجيال الناشئة من خلال برامج ومشروعات مشتركة للمؤسسات العلمية ، ومنظمات المجتمع المدني المعنية ، ودعم جهود النادي العلمي .

قائمة المصادر والهوامش :

عبد الله إبراهيم الطريف (2006) , التجربة الإقليمية والدولية في مجال التعليم العالي (تجربة الجامعة العربية المفتوحة) , ندوة التعليم العالي في دول مجلس التعاون الخليجي , الواقع والمستقبل , مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية , العدد (15) , الطبعة الأولى , الكويت , ص 32.

محمد مصطفى حبشي (2000) , سياسة التعليم العالي : إدارة وتمويل , مجلة اتحاد الجامعات العربية , العدد (3) , القاهرة , ص ص 197 - 198 .

* يعد التعليم العالي الركيزة الأساسية للتنمية الشاملة بصفة عامة , والتنمية البشرية بصفة خاصة , ولا تقتصر أهمية التعليم العالي - من منظور التنمية البشرية - علي كونه يؤدي إلي تحسين نوعية عنصر العمل وزيادة إنتاجية , فالتعليم العالي يسهم بشكل فعال في تزويد مخرجاته بالمهارات والخبرات التي تمكنهم من أداء المهام الموكلة لهم في مواقع العمل بجدارة, وهذا يعني التوافق بين عمليات التعليم والتدريب ومخرجا تهما كما وكيفا وبين حاجات التنمية وسوق العمل من المهارات المطلوبة , وقد أشار الجلال في هذا الصدد إلي ضرورة توثيق العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل , وتحقيق التلاؤم المطلوب بينها بشكل مستمر ومتطور.

أنظر :

- عبد العزيز الجلال (2007) , التعليم وسوق العمل : مداخل عملية ونماذج ناجمة لتوثيق التواؤم , ورقة مقدمة لمؤتمر المعرفة الأول (28 - 29 أكتوبر 2007 , دبي , ص 17.

*أن إخفاق التعليم العالي بالكويت في إنتاج أجيال قادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل راجع إلى غياب الرؤية الإستراتيجية المحددة لعلاقة التعليم العالي بالتنمية .

محمد نعمان نوفل (1999) ، تصميم نموذج كمي لكيفية إحتساب العلاقة بين التخطيط للتعليم العالي واحتياجات الخطط الاقتصادية وأسواق العمل ، ورقة مقدمة إلي إجتماع مسؤولي التعليم العالي في البلاد العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، (24 أ – 26 أغسطس 1998) .

HARVEY,L., (1996) , Defining Quality : Assesment and Evaluation in Higher Education , International labourReview , VOL .7, P 9.

محمد أشتاتو (2003) ، طرق وأساليب تحفيز مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للاستثمار في التعليم العالي ، تمويل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، ص ص 25 – 29 .

بيل جيتس (1998) ، المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل ، ترجمة عبد السلام رضوان ، عالم المعرفة (231) الكويت ، ص 403 .

محمد بن فاطمة (2003) ، تمويل التعليم العالي عن طريق الاستثمار ، تمويل التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) ، مطبعة المعارف الجديدة ، الرباط ، المملكة المغربية ، ص ص 15 – 11 .

محمد أشتاتو (2003) ، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

محمد جواد رضا (1993) ، أزمت الحقيقة والحرية في التربية العربية المعاصرة ، ذات السلاسل ، الكويت ، ص ص 71 – 72 .

عبد الله عبد العزيز السهلاوي (2000) ، الاتجاهات حول الإنفاق علي التعليم العالي والحوار المطلوب ، المجلة التربوية ، العدد (56) ، المجلد الرابع عشر ، مجلس النشر العلمي ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص 108 .

محمد نبيل نوفل (1990) ، تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي ، مجلة التربية الجديدة، العدد (51) ، القاهرة ، 39 - 40.

عبد العزيز الجلال (1995) ، التربية والتنمية : تقويم المنجزات ومواجهة التحديات في دول الخليج العربية ، الدار التربوية للدراسات والاستشارات ، الرياض ، ص 242 .

عماد العتيقي ولافي الحربي (2000) ، مواجهة التحديات : أنظمة جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الكويت ، الجودة في التعليم العالي ، الجزء (15) ، العدد (1) ، المملكة المتحدة ، ص 53 .

* يشير كل من العتيقي واللافي في دراستهما بعنوان : " مواجهة التحديات (أنظمة جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الكويت " إلي إن التعليم الحكومي في دولة الكويت قد بدأ نشاطا حديثا الي حد ما ، حيث انشأ مجلس المعارف رسميا في العام 1936 ، وفي ذلك العام لم يكن عدد الطلبة المسجلين سوي 600 طالبا من الذكور فقط ، وبعد مضي خمس وعشرون عاما بلغ عدد الطلبة المسجلين من الذكور والإناث 35.000 طالبا .

الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية (2010) ، الخطة الإنمائية متوسطة الأجل 2011/2010 - 2014/2013 ، دولة الكويت ص ص 50-53 .

التعليم الجامعي في البحرين: التطور و التحديات

د. باقر النجار
جامعة البحرين

لا يمكن أن ننظر إلى التعليم بعيداً عن الفضاءات المشكلة له. فالنظام التعليمي في مستوياته المختلفة يبقى في ذلك متأثراً بالأنساق الأكثر قوة في المجتمع: السياسية والاقتصادية. كما انه في ضوء ذلك الفهم الذي فيه يُفسر الدين و يمارس. بل أنها في بعض حالاته قد يكون لبعض القوى الاسلامية دوراً مهماً في تشكيله و بالتالي صياغة مخرجاته. بمعنى آخر قد يكون هناك حرصاً عند البعض أن لا يأتي النظام التعليمي، في مراتبه العليا، في أداءه و مخرجاته مشكلاً لقناعات و رؤى قد لا تتسق مع تلك التي تقوم عليها أو تشكلها الأنساق المهيمنة في المجتمع.

ومع ذلك فإن النظام التعليمي في مراتبه العليا، فد بات مفصلياً في تحديد ليس فقط المسارات العلمية للداخلين فيه، وإنما هو كذلك في تحديد و لربما تشكيل قدرات مهمات من سماتهم الشخصية في إطارها الفكري والسياسي.

وتعلمنا العالي رغم أنه لا يحتل رتب و مواقع متقدمة على الصعيد العالمي من الناحية المعرفية و الأكاديمية أو من حيث تقيده بالأعراف الأكاديمية المعروفة، إلا أنه قد استطاع أن يقود، من خلال بعضاً مما يطرحه أو من خلال بعض رجاله، قدرات مهمات من التغيير في الجانب المعرفي والثقافي في مجتمعاتنا. ولربما قد استطاع كذلك أن يخلق بفعل الأطروحات الجديدة لبعض من رجاله قدرات أخرات من الحراك السياسي بدت تأثيراته واضحة على أطروحات الأجيال الجديدة من الشباب، والتي لم يعد الفضاء التعليمي فضاءً وحيداً في تشكيل تطلعاته ورؤاه الاجتماعية والسياسية، وإن كان مؤثراً في تشكيل مستقبله الوظيفي و المهني.

إن البحث في قضايا التعليم بشكل عام وفي التعليم العالي، إنما هو بحثاً في قضايا التنمية: في نجاحاتها وإخفاقاتها، وهي حالة لم يرى منها إعلاناً بشكل عام إلا جانبها الوردى البراق دون الحديث عن إخفاقاته. فهو في هذا يتجه نحو تعظيم بل تضخيم الانجازات دون الالتفاف لحقيقة إن البحث في الإخفاق يمثل الدرس الأول أو الخطوة الأولى في النهوض و تجاوز الكبوات. فالحقيقة لا تحمل دائماً ألواناً وردية فحسب، كما أن حال أدائنا التتموي لم يكن في كل مساراته مصيباً رغم إنجازاته الكمية الواضحة.

وتحاول هذه الورقة الحديث بشكل عام عن حالة التعليم الجامعي في البحرين من حيث نشأته وتطوره والمشكلات والتحديات التي يواجهه. و سنركز في هذه المعالجة على ثلاث قطاعات أو نماذج من التعليم الجامعي: وهي جامعة البحرين و جامعة الخليج العربي و الجامعات الخاصة.

1- البدايات:

رغم أن التعليم بشكل عام قد بدأ في البحرين مبكراً، إذا ما قورن بالمواقع الأخرى في الخليج العربي، إلا أن بدايات التعليم وتحديداً الجامعي قد بدأ متأخراً بعض الشيء عن بقية دول المنطقة. فأول مؤسسة تعليمية عليا هي كلية الخليج الصناعية، وهي مؤسسة تعليمية قد تأسست عام 1967، وهي مؤسسة خليجية قد ضمت في ذلك معظم دول الخليج الأربع باستثناء المملكة العربية السعودية والكويت، وهي مؤسسة قصد منها تخريج فنيين ومهرة في مجالات العمل الفنية في القطاع العام والخاص.

ولحق ذلك بعدة سنوات تأسيس معهد المعلمين في عام 1971 والذي كان الهدف منه تخريج مدرسي المرحلة الابتدائية والإعدادية لمدارس البحرين. وتخرج كلا المؤسستين الطلبة "بالدبلوم المشارك" وقد يعتبر التأسيس الفعلي للتعليم الجامعي في البحرين قديماً مع إنشاء كلية البحرين الجامعية في عام 1978 وهي قد ضمت وقت نشأتها تخصصات في مجال العلوم والآداب والتربية إلا أنها مع ذلك بقين حبيسة تلك التوجهات تلك التوجهات التربوية التي حوتها بعد انشأ معهد المعلمين... إذ بقيت وظيفتها في الغالب وخصوصاً في مجالات الآداب والتربية ولربما العلوم تخريج مدرسين في هذه التخصصات لرصد الحاجات المتزايدة لمدرسين في مدارس البحرين في التخصصات الأساسية وهي العلوم والرياضيات واللغة.

2- جامعة البحرين.

أما تأسيس جامعة البحرين فقد بدأ مع صدور المرسوم الأميري في عام 1986 والذي بموجبه تم إدماج كلا من كلية البحرين الجامعية وكلية البحرين للتكنولوجيا حيث جاءت مشكلة من الكليات الخمس الأساسية وهي:

1- كلية العلوم.

2- كلية الآداب.

3- كلية التربية.

4- كلية الهندسة.

5- كلية إدارة الأعمال

وكانت المشكلة الأولى عند التأسيس هي قائمة على إدماج مؤسستين تعليميتين تقومان على فلسفتين مختلفتين من حيث الهدف والنظام التعليمي. إذ في الوقت الذي كانت الكلية الجامعية تمنح درجة الليسانس والدبلوم العالي، اقتصررت الكلية التكنولوجية على منح الدبلوم المشارك وهو الأمر الذي تغير مع مرور الوقت والتأسيس وتضم الجامعة الآن ثمان كليات أساسية وهي كلية العلوم وكلية الآداب و التربية و الهندسة و غدارة العمال. إذ أصبحت تضم كلية الحقوق وتقنية المعلومات وكلية التعليم التطبيقي وتراوح عمر كلية التعليم التطبيقي حوالي الثلاث سنوات، كانت فكرتها الأساسية أن تقوم بتخريج طلبة بشهادة الدبلوم المشارك، إلا أن إنشاء كلية البوليتكنك قد دفع الجامعة للتفكير في تقليص أعداد الطلبة الدارسين فيها و من ثمة إدماج بعضا من تخصصاتها في الكليات الأخرى. واستعاضت الجامعة عن كلية التربية بكلية المعلمين، وهي كلية جديدة لا يتجاوز عمرها الثلاث سنوات لم تخرج بعد فوجها الأول.

و ارتفع عدد طلاب الجامعة منذ التأسيس حتى الآن إذ قفز هذا الرقم من بضعة آلاف في مطلع التسعين إلى ما يقارب 13 ألف طالب في عام 2010 ويشير الجدول رقم (1) إلى أن أعداد الطلبة في جامعة البحرين قد انخفض من 17,469 طالباً في عام 2004 إلى 11,408 طالب عام 2008 ثم انخفض هذا الرقم إلى 10,652 طالب عام 2010. وقد يعني هذا الانخفاض إلى أن جزءاً كبيراً من الطلبة الباحثين عن التعليم الجامعي قد اتجهوا نحو الدراسة في الجامعات الخاصة التي سنأتي على ذكرها فيما بعد. و أن هذه الجماعات تتيح لهم بعض التخصصات التي لا تتيحها لهم الجامعة الوطنية.

كما و يوضح الجدول السابق (رقم 1) إلى أن غالبية الطلبة يتركزون في أربع كليات رئيسية هي كلية إدارة الأعمال وعدد طلبتها (3850) وكلية تقنية المعلومات وعدد طلبتها (1724) وكلية الهندسة وعدد طلبتها (1347) ثم كلية الآداب وعدد طلبتها (1055).

وانخفض عدد طلبة كلية التربية من 2883 إلى ما دون 117 طالب بين عامي 2004 و2010. و أقتصرت التخصص فيها على فرعين رئيسيين هما التربية الرياضية وقسم المناهج التربوية. ولم تعد الكلية التي بقيت أسما قائمة، تقبل طلبة جدد فيها فيما عدا أكاديمية التربية الرياضية التي باتت تحمل اسمها. حتى البرامج الخاصة بتعليم رياض الأطفال و ذوي الاحتياجات الخاصة فيها قد تم إيقاف القبول فيها أو إلغائها. بمعنى آخر أن عدد الطلبة في هذه الكلية الأساسية لم يعد يتجاوز بضعة عشرات.

ولا تتبع كلية المعلمين الحديثة النشأة جامعة البحرين إذ أن نشأتها جاءت محاولة لتجويد كما سمي بمستوى الخريجين الجدد من مدرسي مدارس. إذ أنها تعتبر من الناحية الإدارية جهازا مستقلا له أنظمتها الإدارية التعليمية المختلفة عن تلك السائدة في جامعة البحرين. بل أن سلم الأجور فيه يفوق ذلك المعمول به في جامعة البحرين، رغم أنه يستخدم المرافق المتاحة في الجامعة.

من الناحية الأخرى، انخفض عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة من 795 عام 2004 إلى حوالي 661 عام 2008. بفعل وقف القبول في عدد من البرامج المختلفة بكلية التربية بمستوياتها المختلفة فيما عدا قسم التربية الرياضية، بل يمكن القول كذلك بفعل الإلغاء غير المعلن لكلية التربية، كما هو وقف القبول في عدد من البرامج في فروع العلوم الاجتماعية في كلية الآداب لشكوى قلة فرص العمل المتاحة لخريجي هذه الفروع في سوق العمل. إذ تم إلغاء برنامج الجغرافية التطبيقية كما وتم وقف القبول في برنامج الخدمة الاجتماعية و علم الاجتماع و التاريخ و كذا الإقبال الأقل على برامج اللغة العربية و اللغة الإنجليزية و الدراسات الإسلامية . و مع مرور الوقت فإن المقررات في هذه الفروع الإنسانية و الاجتماعية ستصبح مقررات تكميلية أو اختيارية لطلبة كلية الآداب أو الكليات الأخرى.

و بشكل عام فقد مرت جامعة البحرين منذ نشأتها في منتصف الثمانينيات بثلاث مراحل أساسية شكلت مساراتها وبالتالي إخفاقاتها ومحاولات نهوضها. ويمكن هنا تحديد هذه المراحل في المسارات التالية:

(1) مرحلة التأسيس: والتي جاءت مع صدور الرسوم الأميري الخاص بتأسيس جامعة البحرين في أبريل من عام 1986.. وقد تمثلت هذه المرحلة في محاولة تثبيت بعض الأسس والتقاليد الأكاديمية التي تقوم عليها الجامعات في بعض المناطق العربية واعتمدت الجامعة في ذلك على بعض الخبرات العربية والأجنبية. وقد اعتمدت الجامعة في تحقيق ذلك على بعض الخبرات العربية و الأجنبية. وهي مرحلة لم تكتمل بعد كما أنها لم تستطع أن تؤسس تقاليد جامعية غير قابلة للنقض أو الانقراض. و إلا أنها تبعت مرحلة لم تكتمل.. وهي مرحلة قد استمرت قرابة العقد من الزمن و امتدت من عام 186 حتى عام 1995.

(2) مرحلة الخروج عن المؤسساتية الأكاديمية: 1995-2003. وهي المرحلة التي تم البحث فيها عن قيادات للجامعة من خارجها وهي قيادات و إن عرف أو قيل عن البعض فيها عن خبراتهم الإدارية إلا أن حجم المصاحبات التي جاءت على الجامعة بعلم هذا الاستقدام كان كبيرا. و أتمت هذه المرحلة بتغيير أو إلغاء الكثير من الأنظمة الأكاديمية التي بدأت الجامعة تسير عليها، كما هي المعايير التي في ضوئها تتم عملية تولي المناصب القيادية داخل الجامعة. فمثلا كان مجلس أمناء الجامعة يتم انتقائه من الخبرات المحلية و العربية ذات العلاقة بالتعليم الجامعي، وهو الأمر الذي لم يعد قائما الآن. كما أن النظام الذي وفقه كانت تسند المناصب الإدارية من نواب الرئيس وما هو أدنى كانت تأخذ بمعيار الأقدمية و الرتبة الأكاديمية. وهو الأمر الذي لم يعد يأخذ به منذ ذلك الحين، ومع ذلك فإن هذه التغييرات لم تمس نظام الترقى الأكاديمي الذي حافظ العمل فيه على قدرا من الضوابط الأكاديمية.

(3) مرحلة البحث عن الهوية. وهي المرحلة قد بدأت ببعض الإنفراجات في علاقة الإدارة بجسمها التدريسي و الطلابي كما هي في محاولات إصلاح وضع العملية التعليمية و الإدارية في إطار من مقاييس الجودة الجديدة التي يتم الحديث عنها أو فيها. وهو الأمر الذي تمثل في حصول الكثير من برامج كلياتها بعضا من الاعتمادية المحلية و الدولية.. و هي مرحلة و إن بدأت مع الأعوام التالية لعام 2003 إلا أنها لا زالت تحمل ثقل و

بصمات المرحلة السابقة، فحجم العطب المعياري كان كبيراً و مشكلاً لأحد أهم المعوقات البنائية في أية انطلاقة صحيحة للجامعة.

فدون الإدراك الواعي بأهمية الإصلاح التعليمي الحقيقي وليس الشكلي، ودون الأخذ بمعايير العمل الجامعي بتقاليده الصحيحة، فإن الكثير من الخطوات تبقى خطوات لن تقود لتقدم حقيقاً في واقع مؤسستنا الوطنية و أن حملت بعض النيات الصادقة. فهي في بعضها تبقى حبيسة تلك الرؤى الجديدة و السائدة في التعليم و الاقتصاد و القائمة على أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة(النيو ليبرالية) و التي لا ترى في التعليم إلا تلك العلاقة الميكانيكية القائمة بين التعليم و سوق العمل. منها أن ترى فيه، أي التعليم الجامعي، فضاءاً مهماً لإنتاج المعرفة و الرؤى الجديدة الدافعة نحو التشكل المجتمعي الجديد. أي لا بد بالنظر للجامعة كبيت لإنتاج الأفكار و المعرفة الجديدة و ليس لإعادة إنتاج ما هو قائم من ممارسات و رؤى لا معيارية. و أن الجانب المعرفي و الثقافي في عملية التنمية لا يمكن تقريره حسابياً و على المدى الزمني القصير. كما أن ليس كل المعارف هي بالضرورة موجهة للسوق و إنما هي في بعضها لها إضافاتها غير المنظورة على صعيد الفرد و المجتمع. و أعتقد أن العلوم الاجتماعية و الإنسانية يجب أن تشكل الإطار الذي في إطاره تتم عملية التعليم للعلوم الأخرى. إلا أن هذه الرؤية و في ظل سيادة منطق السوق لا تجد من يتبناها أو يأخذ بها.

3- جامعة الخليج العربي:

وهي إحدى الجامعات الحكومية والتي تم تأسيسها في عام 1979، وهي جامعة إقليمية تضم دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى العراق في السابق. وقد كانت فكرة إنشاء الجامعة تقوم على تقديم خدمات تعليمية في مجالات وتخصصات لا تقدمها الجامعات الخليجية الأخرى، أو أنها لا تتوفر في بعض الدول الخليجية. وتنقسم الجامعة إلى كليتين رئيسيتين: كلية للدراسات العليا تقدم تخصصات مختلفة في مجال التربية الخاصة وعلوم التصحر وإدارة التقنية و بعض البرامج الأخرى في مجال العلوم الطبية تقدم من خلال كلية الطب... و قد أرتفع عدد برامج الدراسات العليا فيها من عشرة برامج عام 2004 إلى حوالي ثلاثة عشر

برنامجا في عام 2010. وتقدم الجامعة برامج على مستوى الدبلوم العالي والماجستير في

التخصصات التالية:

1- علوم التصحر

2- التقنية الحيوية

4- إدارة التقنية

5- إدارة البيئة

6- الإعاقة الذهنية

7- صعوبات التعلم

8- تربية الموهوبين

9- التعليم و التدريب عن بعد

10- التعليم الطبي

11- السياسات الصحية

12- المختبرات الطبية

13- الطب الجزئي.

كما و تضم الجامعة كلية للطب ينتظم فيها عدد من الدارسين من عموم دول مجلس التعاون. وتقوم فلسفة التعليم في هذه الكلية على فكرة التعليم الإبداعي وهي تعتمد على الجهد المبذول من قبل الطالب أكثر منه على ما يقدمه المدرس للطالب.

وقد أرتفع عدد الطلبة الدارسين في هذه الكلية من حوالي 803 طالب، منهم 569 طالب

منتظم في برنامج بكالوريوس الطب في عام 2004، إلى حوالي 1290 طالب، منهم 798

طالب منتظم في برنامج البكالوريوس في عام 2010. (أنظر الجدول رقم 2)

وقد مرت الجامعة خلال أعومها السابقة منذ التأسيس حتى الآن بصعوبات مالية كبيرة نتيجة لأمتناه بعض الدول الأعضاء المشكلة لها عن تسديد نصيبها من ميزانية الجامعة. وهي حالة لم تسعفها محاولاتها تبني نظام الوقفية في الكراسي التعليمية فيها. و ستبقى الجامعة تعاني من

هذا المشكل ما لم ترى فيها الدول المشكلة لها ليس إطارا تعليميا يجمع بين طلبتها و إنما في يروا فيها أطارا رمزيا يجسد حالة التعاون القائمة فيما بينهم. وهي حالة، أي التعاون، رغم بعض كبواتها الكثيرة أو القليلة إلا أنها قد مثلت إطارا مهما في علاقة الدول ببعضها البعض الآخر.

4- سوق الجامعات الخاصة:

مثل سوق الجامعات الخاصة خلال السنوات العشر أو الأقل الماضية حلا لرغبات البعض في دخول التعليم الجامعي، أو حلا للبعض ممن لا يرغب في إرسال أبنائه للخارج. إلا أن حالة و نتيجة لغياب الرقابة الصارمة عنها في نشأتها الأولى قد مثلت مبعثا للكثير من المشكلات التعليمية المتعلقة بدرجة انضباط هذه الجامعات وخضوعها لمعايير العمل الجامعي. فبعض هذه الجامعات تفتقر للبنية الأساسية الضرورية لقيام التعليم الجامعي من مبان و فصول و مختبرات و معامل و ساحات و أعضاء مؤهلين في مجالات فروع برامجها التعليمية. فبعض هذه الجامعات قد أقيمت في مبان و قفل و شقق تفتقر لأي إمكانية لقيام الحد الأدنى من العملية التعليمية فيها. كما أن بعضها كان حتى وقت قريب تمنح طلابها درجة البكالوريوس في التخصصات المختلفة فيها بعد سنتين دراسيتين. أو أنها تمنح درجتي الماجستير و الدكتوراة في تخصصات تفتقر لإمكانات تدريسية (أساتذة) و مكتبية مهمة في حقل الدراسات العليا. أو أنها تمنح هذه الدرجات في تخصصات تفتقر هي فيها لمختصين في المجال التربية الخاصة و الدراسات القانونية. و تشير دراسة تقييمية لبرنامج ليسانس الحقوق في أربع ج من الجامعات الخاصة أن الجامعة الخليجية و جامعة دلمون قد حصلا على تقدير لا يبعث على الثقة و جامعة العلوم التطبيقية و جامعة المملكة قد حصلتا على قدر محدود من الثقة من قبل هيئة ضمان الجودة. (1)

و نتيجة لتدني الرواتب و الأجور في جل الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية فإن ما يأتي لبعض هذه الجامعات أما أساتذة ذو تأهيل و كفاءة أو درجة (الشهادة) علمية أقل. و تتجه بعض هذه الجامعات في محاولاتها استقطاب الطلبة الخليجين نحو تكوين فصولا خاصة لبعض الطلبة العاملين في دولهم و الدارسين فيها: تبدأ يوم الخميس و تنتهي يوم السبت من

كل أسبوع. أي أن جزءا مهما من طلبة هذه الجامعات لا يعرف من الحياة الجامعية إلا في عطلته الأسبوعية. من هنا فان بعضا من هذه الجامعات قد أصبحت مكانا لقبول المتسربين أو المتعثرين من الجامعات الحكومية الأخرى أو الجامعات الخليجية أو أن يكونوا من الحاصلين على معدلات دنيا في الشهادة الثانوية لا قد لا قبل بهم جامعاتهم الوطنية.

وقد أحرزت معظم هذه الجامعات على برامجها و بنياتها الأساسية درجات أقل على مقياس جودة التعليم. حيث تم تصنيف هذه الجامعات إلى ثلاث فئات رئيسية وهي:

- 1- جامعات مستوفية لشروط جودة التعليم العالي. وتقع ثلاث مؤسسات في هذه الفئة وهي الجامعة الأهلية و جامعة البحرين الطبية(الاييرلندية) و الجامعة العربية المفتوحة.
- 2- جامعات ذات أستيفاء جزئي بجودة التعليم العالي. وهي الجامعة الملكية للبنات ومعهد بيرلا للتكنولوجيا وجامعة العلوم التطبيقية.

3- جامعات لم تستوف شروط التعليم العالي و ذات أداء متدن في العملية التعليمية، مثل الجامعة الخليجية و جامعة أما الدولية و جامعة المملكة و جامعة دلمون و معهد نيويورك للتكنولوجيا و كلية البحرين الجامعية. وهي المؤسسات التي يقول عنها التقرير بأن لديها جوانب ضعف جوهرية على جميع موضوعات المقياس تضعها في خانة المؤسسات ذات المستوى الضعيف جدا.(2)

من هنا رفضت بعض دول المنطقة الاعتراف بالدرجات العلمية الممنوحة من قبل هذه الجامعات. كما دخلت الإدارة التعليمية الرسمية ذات العلاقة بالتعليم العالي خلال السنتين أو الثلاث الماضية في صراع على صفحات الجرائد و في المحاكم مع بعض من هذه الجامعات، مما أدى إلى انخفاض أعداد الطلبة الخليجين الدارسين في هذه الجامعات و تحديدا من الكويت و المملكة العربية السعودية و هو السوق الأسس الذي منه يأتي جل الطلبة الدارسين في هذه الجامعات.

وقد ساهمت زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي و زيادة الأرباح التي بات يجنيها ملاك هذه الجامعات على رفع عدد هذه الجامعات من خمس جامعات في عام 2004 إلى

حوالي الثلاثة عشر جامعة بنهاية العام الجامعي 2009-2010. كما ارتفع عدد الطلبة الدارسين في هذه الجامعات من 85 طالب عام 2004 (الجدول رقم 2 و 4) إلى 10,950 طالب عام 2008 إلا أن هذا الرقم قد انخفض إلى ما يقرب من سبعة آلاف طالب بنهاية العام الجامعي الماضي 2010 نتيجة لسحب دول المنطقة اعترافها بجل هذه الجامعات.

و كما أشرنا سابقا فإن هذه الجامعات مع استثناءات بسيطة جدا تفتقر للمتطلبات الأساسية للتعليم الجامعي. فبعضها قد أقيم في مبان و فلل سكنية كما أن بعضها الآخر قد أقيم في شقق و مراكز تجارية محدودة المساحة و الإمكانيات.

5- معضلات تتطلب رؤى قبل الحل.

إن من يطلع على كتاب التعليم العالي في السعودية لأحمد العيسى المدير السابق لجامعة اليمامة الأهلية ولربما كتابات أخرى في المنطقة، يخرج بحقيقة أن هناك قدرا مهما من التشابه بين جامعات المنطقة. فعضلات مؤسستنا الجامعية لم تبدو لي خاصة بنا و إنما هي معضلات عامة تكاد أن تشمل في بعضها الحالة الخليجية بقدر كبير أو صغير. و هي معضلات شكّلت مأزق مؤسساتنا الجامعية الحالي و التي يمكننا تحديدها في التالي:

أولا: لا يمكن لأي مؤسسة تعليمية، أو بالأحرى أية مؤسسة كانت أن تنهض دون إدارة قوية و اعية بدورها مدركة بمتطلبات نهوضها. ونحن هنا لا نتحدث عن الإدارة في مواقعها السياسية فحسب و إنما نتحدث عن الإدارة في مواقعها الأكاديمية و في دورها المعرفي و الأكاديمي. و في وصفنا للإدارة القائمة أو لنقل بعضها، فأنها تتسم بكونها تنعدم فيها مقومات الإدارة الأكاديمية من الناحية الشخصية و الأكاديمية و المعرفة العلمية. و هي في هذا قد جاءت أما لأسباب شخصية أو لسياقات سياسية. و قد باتت ظاهرة تسييس هذه المواقع بمسمياتها المختلفة واحدة من أكثر المعضلات التي دفعت في السنوات الأخيرة لإدارة هذه الجامعات بشخصيات أقل ما توصف به هو افتقارها للمتطلبات الشخصية و المعرفية للإدارة الجامعية.

ثانيا: و اتساقا مع السابق فإن عمليات التعيين للمناصب القيادية في هذه الجامعات أصبحت في بعضها منزوعة من المعايير الموضوعية أو حتى من الشروط الشخصية كمتطلبات واجبة فيمن يقود العمل الجامعي. و أصبحت المتغيرات العصبوية و الأخرى الشخصية و لربما الإنحيازات السياسية عوامل تتقدم عن الأخرى

الموضوعية فيمن يتولى المراكز القيادية الجامعية. وهي في بعضها قد جاءت خاضعة لرغبات أطراف و قوى أو شخصيات متنفذة أو مؤثرة في هذه القرارات. و نتيجة لذلك فقد استوت على قيادة العمل الجامعي في المنطقة قيادات أقل ما يقال عنها أنها لا تتناسب للعمل الأكاديمي بضوابطه و قيمه و أصوله.

ثالثا: و ارتباطا بالسابق، بل متمفصلا به فإن ضعف هذه الإدارة قد قاد إلى ضعف في بعض عناصر هيئتها التعليمية، بل أن بعضا من وافديها و محلبيها قد أعتمد في بقائه أو صعوده على شبكة من العلاقات الوظيفية مع الإدارة الجامعية الضعيفة و مع أسر بعضا من الطلبة و مع مراكز للنفوذ في خارج المؤسسة الجامعية. بل بعضا منهم، قد ساهم بفعل سيادته و كثرته العددية في تحويل التعليم الجامعي إلى "بقلات" لبيع المقررات المعلبة. أما بعضهم الآخر فقد حمل لواء "الكتابة" عن بعض من الأكاديميين المحليين من أصحاب المواقع الإدارية المتقدمة في مؤسساتنا الجامعية. و التي لا يمثل أنتاجهم العلمي أكثر من خواء منها إلى أن تكون نتاجا علميا حقيقيا يضيف إلى المعرفة البشرية.

وقد لا يعفى من ذلك بعض عناصر الهيئة التعليمية المحلية و التي في سلوكها و قيمها أقرب إلى قيم و سلوك "الباعة" منها لسلوك و قيم المؤسسات الأكاديمية العلمية العليا. و لا يخرج أنتاجهم العلمي أو ما كتب لهم عن "شطحات" قد لا تليق حتى أن تكون في بعض زوايا القراء في بعض الجرائد الحائطية.

خامسا: هناك دعوات متكررة في الكثير من الأوساط الأكاديمية الخليجية لفك الارتباط بين هذه الجامعات و السياقات الإدارية البيروقراطية الرسمية المتمثلة أما في وزارات التربية و التعليم أو وزارات التعليم العالي. وهي علاقة لا يراها البعض إلا مقيدة من الناحية الإدارية و أحيانا أخرى المعرفية لأي انطلاقة حقيقية لهذه الجامعات. (3) وهي جهات بدت غير متحملة في الكثير من الأحيان لوز مسئوليتها في الدفاع عن هذه المؤسسات و أفرادها. و هي جهات تخضع في الكثير من قراراتها أما لرغبات سياسية أو أخرى عصبوية. و يأتي كتاب أحمد العيسى السابق على ذكر الكثير من الأمثلة في الحالة السعودية التي نجد ما يماثلها في الجامعات الخليجية الأخرى.

رابعا: و اتساقا كذلك بالسابق فإن الاختلال الإداري و الضعف الأكاديمي و المعرفي لبعض أعضاء الهيئة التعليمية قد قاد إلى اختلالات مهمة على صعيد العملية التعليمية: سواء من حيث تبني تقنيات و آليات جديدة في عملية التمدرس أو من حيث تخلف و قدم معلوماتها العلمية عن الجديد في الحقل التخصصي، وهي معلومات يتم بها حشو عقل الطالب حشوا ميكانيكيا.

و إذا ما كان هذا المدرس "عاطلا" من الناحية المعرفية و القدرة على الإبداع الأكاديمي و عاجزا في شخصه و معرفته، فإن نتاجا تهم العملية و التعليمية هي الأخرى ستكون عاطلة عاجزة عن أن تأتي بإضافات حقيقية مستقبلا على الصعيد العملي. من هنا فإن الشكوى التي تثيرها قطاعات التوظيف في القطاع الرسمي و

الخاص عن "كهالة" معرفية و ضعف في البناء الشخصي للمخرجات البشرية لبعض أو جل مؤسساتنا الجامعية إن هو في الأصل إلا نتاج لضعف المدخلات الإدارية و "هزلة" مكوناتها البشرية و المعرفية الأولى. و سيكون الضعف متصلا إذا ما كانت بعضا من نتاجاتنا الطلابية الضعيفة هي التي ستقود يوما العملية التعليمية في جامعاتنا.

و يفضح الإنتاج العلمي لهؤلاء مرة أخرى "الهشاشة" المعرفية التي بات عليها طاقمنا التعليمي أو بعضه، بل ما قد يسمى تجاوزا بالتكوين المعرفي الذي قد تشكلوا هم وفق منطقته أو أصوله.

إن التميز في التعليم الجامعي لا يمكن أن يكون دون تميزا معرفيا لأفراده و تمرس في قيم الإدارة الصحيحة، كما أن ذلك لا يمكن أن يكون دون تميزا في الإنتاج العلمي و المعرفي لطواقمنا التعليمية. و ستعجز كل محاولات الإصلاح عن تحقيق أهدافها إذا لم تُصَبَّ في جذر المشكل و في مواقعه الإدارية و في البناء المعرفي و المؤسسي و في الطواقم البشرية و في تغير أنماط علاقة المؤسسة الجامعية بالمجتمع بسياقاته المؤثرة.

المصادر:

- 1- جريدة البلاد البحرينية- 8 فبراير ص.9
- 2- نفس المصدر السابق.
- 3- أحمد العيسى- التعليم لعالي في السعودية:رحلة البحث عن هوية-دار الساقى- بيروت-2010.

جدول رقم (1) تطور أعداد طلبة جامعة البحرين في السنوات 2004-2010

المجموع	التعليم التطبيقي	الحقوق	تقنية المعلومات	الهندسة	إدارة الأعمال	التربية	الآداب	العلوم	الكلية
17469	غير مفتوح	832	2391	1327	5343	2883	4062	945	2004
11408	2626	732	1433	780	2893	719	1847	573	2008
10652	932	764	1724	1347	3850	117	1055	526	2010

جدول رقم (3) عدد الجامعات الخاصة وطلبتها

عدد الطلبة	اسم الجامعة
11	الجامعة الاهلية
28	الجامعة العربية المفتوحة
16	جامعة AMA
16	الجامعة الخليجية
14	الكلية الجامعية
85	المجموع

جدول رقم (2) طلبة جامعة الخليج العربي وفق تخصصات المختلفة- 2010

العدد	البرامج المطروحة
798	بكالوريوس في الطب
	برامج الماجستير
20	التعليم الطبي
4	السياسات الصحية
12	المختبرات الطبية
5	الطب الجزئي
51	علوم التصحر
24	التقنية الحيوية
55	إدارة التقنية
29	الإدارة البيئية
45	الإعاقة الذهنية
66	صعوبات التعلم
93	تربية الموهوبين
12	دكتوراه في تربية الموهوبين
75	التعليم والتدريب عن بعد
1290	المجموع

جدول رقم (4) طلبة في الجامعات الخاصة 2008

عدد الطلبة	اسم الجامعة	العدد
529	كلية البحرين الجامعية	1
1181	جامعة نيويورك للتكنولوجيا	2
1088	الجامعة الأهلية	2
403	المركز الدولي لمعهد بيرلا	4
2299	جامعة اما الدولية	5
672	جامعة المملكة	6
1954	جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	7
612	جامعة العلوم التطبيقية	8
1672	الجامعة العربية المفتوحة	9
219	جامعة البحرين الطبية	10
191	الجامعة الخليجية	11
130	الجامعة الملكية للبنات	12
10950	المجموع	

✓

التعليم العالي في دولة قطر

دراسة وصفية تحليلية

مقدمة للقاء السنوي الثاني والثلاثون لمنتدى التنمية الخليجي

المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 10-11 فبراير 2010

عبد الله جمعه الكبيسي

أستاذ أصول التربية

جامعة قطر

**الميكمل العام للدراسة
التعللم العالل فف دولة قطر
دراسة وصففه تعللله**

المحتوى

- شكر وتقدير

- مقدمة

1. واقع التعللم العالل

1.1 - جامعة قطر

1.1.1 - الهكل التظمف للجامعة

2.1.1 - الكلفاء

3.1.1 - تطور أعداد الطلبة

4.1.1 - مراكز البحوث

5.1.1 - الحوافف والدورات

6.1.1 - تطور المباني والتجهفزاز والمفرانفة

2.1 - المفرنة التعللمفة للتربفة والعلم وتمفة المجتمع

3.1 - الكلفاء الخاصة والحكومفة

1.3.1 - كلفة الطفران المفرن

2.3.1 - كلفة شمال الأطلفظف

3.3.1- كلية أحمد بن محمد العسكريه

4.3.1- كلية خدمة المجتمع

2- تحليل أهم مراحل التطور التي شهدتها جامعة قطر من عام 1985-2010

1.2- المرحلة الأولى من 1985-1993

2.2- المرحلة الثانية من 1994-2003

3.2- المرحلة الثالثة من 2003 - 2010

3- مشكلة الخلل السكاني وأثرها على تركيبة قوة العمل من المواطني

4- الخاتمة

5- الجداول

6- الأشكال

7- الملاحق

8- المراجع

الجداول

- 1 - جدول رقم (1) توزيع الطلبة المسجلين في الجامعة حسب الجنس والجنسية لفترات زمنية مختلفة.
- 2 - جدول رقم (2) توزيع مخرجات الجامعة من الطلبة القطريين من مختلف الكليات لسنوات مختارة.
- 3 - جدول رقم (3) تطور الميزانية التشغيلية والرأسمالية من 2006/2007-2010/2011
- 4- جدول رقم (4) تطور عدد طلبة كلية شمال الأطنطي بحسب الجنس والجنسية

الأشكال

- 1 - الشكل رقم (1) يوضح عدد الطلبة الجدد الذين سجلوا في البرنامج التأسيسي للأعوام الأكاديمية 2004-2007.
- 2 - الشكل رقم (2) يوضح نسبة الطلبة الجدد الذين سجلوا في البرنامج التأسيسي في المستوى الأول في اللغة الإنجليزية للأعوام 2004-2007.
- 3 - الشكل رقم (3) يوضح انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس القطريين في الجامعة في ثلاثة أعوام.

الملاحق

- 1 - ملحق رقم (1) الهيكل التنظيمي لجامعة قطر 2007
- 2 - ملحق رقم (2) خطاب اللورد MACULAYS في البرلمان البريطاني في 2 فبراير 1835.

شكر وتقدير

أقدم بالشكر والتقدير لمنندى الشمية الخليلي على تكليفي
هذه الدراسة، التي أعتقد أنها ستكون مع مجموعة الدراسات
الأخرى التي كلفها الزملاء الآخرون، مصدراً مهماً للباحثين في مجال
التعليم العالي على مستوى العالم العربي.

كما أشكر وأقدر زملائي في جامعة قطر وبهيئة المؤسسات
الأخرى على المعلومات والإحصائيات التي قدموها لي، كذلك أشكر
كل الزملاء الذين شجعوني على إنجاز هذه الدراسة.

فلهم جميعاً كل الشكر والاحترام.

مقدمة:

تشهد دولة قطر منذ أواخر التسعينيات توسعاً ملحوظاً في مجال التعليم العالي، يتزامن مع ما حدث في مختلف دول مجلس التعاون، ففي قطر على سبيل المثال، تأسست المدينة التعليمية التي تضم فروعاً لجامعات أجنبية، كذلك توجد عدة كليات مستقلة للتعليم التطبيقي بالإضافة لجامعة قطر.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطور التاريخي لجامعة قطر للاستفادة من الدروس والتجارب التي مرت بها الجامعة خلال سبعة وثلاثون عاماً منذ إنشائها. فالوعي بذاكرة الجامعة يساعد المنتسبين إليها من أعضاء هيئة تدريس وقيادات جامعية وإداريين وطلاب على الفهم السليم لجامعتهم كيف تأسست؟ وكيف تطورت ونمت وفي أي اتجاه؟ وما هي المعوقات التي صادفتها وكيف تغلبت عليها؟ إن سجلات الجامعة تعبر عن هذا التاريخ ولكن استنطاقها هو من مهمة الباحثين الذين يحاولون إعطاء تفسير موضوعي لأحداث الجامعة. ولعل مثل هذه المحاولة تعين باحثين آخرين للتعلم في تتبع جوانب معينة من تاريخ الجامعة مثل تطور البرامج والتخصصات في كليات الجامعة وعلاقتها بسوق العمل، أو المباني الجامعية وكفاءتها لمتطلبات التعليم الجامعي، أو المراكز البحثية ومدى مساهمتها في إثراء البحوث التطبيقية لخدمة المجتمع، أو المكتبة الجامعية ومدى عصريتها وكفاءتها في توفير مصادر التعلم واستخداماتها لتكنولوجيا المعلومات. مثل هذه المكونات للتعليم الجامعي وما يماثلها تحتاج إلى دراسات تحليلية منفردة غايتها النظر في ماضي هذه المكونات الجامعية من أجل بلورة رؤية مستقبلية للكفاءة الداخلية والخارجية للجامعة.

وستقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج التاريخي الوصفي التحليلي للمراحل الأساسية التي مرت بها الجامعة من خلال فحص وتحليل قانون الجامعة ووثائق الجامعة وتقاريرها السنوية ومحاضر مجلس الجامعة وأدلة الكليات

والمراكز والتقارير الإحصائية للجامعة. كما أن الباحث سيوظف خبرته في التفسير والتحليل التي اكتسبها خلال فترة معاشته للحياة الجامعية.

والدراسة لن تحاول أن تحلل كل مكونات النظام الجامعي كأن تفرد فصولاً لمراحل التطور والنمو التي مرت بها كل كلية على حدة أو تتبع التفصيلي لنمو الطلاب وأعضاء هيئة التدريس أو تحليل ميزانية الجامعة إلا ما يراه الباحث معيناً ومكماً لأغراض بحثه. وبهذا سيكون البحث منصّباً على تتبع التطور العام للجامعة خلال السبعة والثلاثون سنة الماضية مع الوقوف على تحليل الخصائص الرئيسية لهذا التطور لإبراز نواحي القوة والقصور لهذه الرحلة التاريخية من حياة الجامعة.

أما بالنسبة لبقية مؤسسات التعليم العالي الأخرى فسيتم عرضها باختصار.

وتتكون الدراسة من ثلاثة محاور رئيسية المحور الأول يتناول بالعرض والتحليل لواقع التعليم العالي، والمحور الثاني يتعلق بتحليل أهم المراحل التي مرت بها جامعة قطر، أما المحور الثالث فإنه يركز على مشكلة الخلل السكاني وتأثيرها على قوة تركيبة العمل من المواطنين. وتضم الدراسة كذلك خاتمة وملاحق ومراجع.

1 - نشأة التعليم العالي وتطوره.

1-1 جامعة قطر.

1-1-1 لحة تاريخية عن نشأة جامعة قطر.

الكثيرون من منتسبي جامعة قطر اليوم لا يستطيعون الإجابة بشكل مرضٍ عن هذا السؤال "كيف تأسست جامعة قطر؟" والإجابة على هذا السؤال تقتضي منا الرجوع إلى مراجعة تقارير خبراء اليونسكو التي أعدت خلال الأعوام 1973، 1974، 1977، وإلى تقارير كليتي التربية للأعوام 1975، 1976، 1977. ومن قراءة تلك التقارير يتضح أن جامعة قطر التي صدر قرار إنشائها بالقانون رقم 2 لسنة 1977 قد سبقتها بدايات ترجع إلى عام 1973 عندما أنشئت كليتي التربية للمعلمين والمعلمات.

وعندما صدر القانون رقم 2 لسنة 1977 بإنشاء جامعة قطر، نص على أن الأمير هو الرئيس الأعلى للجامعة، وفي 11 يونيو من عام 1977 تم الاحتفال بتخريج أول دفعة من طلبة كلية التربية باسم جامعة قطر. وقد دعي للاحتفال رؤساء الجامعات العربية والوزراء والسفراء وأولياء أمور الطلبة، وقد ألقى الأمير الرئيس الأعلى للجامعة خطاباً حدد فيه مبادئ وسياسات التعليم العالي في دولة قطر. وأصبح حضور الأمير الاحتفالات السنوية لتخريج الطلبة تقليداً في حياة جامعة قطر.

وقد لا يفهم هذا التطور شبه المفاجئ الذي عجل بإنشاء جامعة قطر في مثل هذا التوقيت إلا إذا حللنا ما كان سائداً على الساحة الخليجية في مضمار التعليم العالي، فهناك عوامل لها دلالاتها يمكن الإشارة إليها. من هذه العوامل، قرار المؤتمر العام الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف لدول الخليج العربية الذي اتخذ في اجتماعه بالرياض في أكتوبر 1975 والذي نص على تكليف المكتب الإقليمي للتربية بالرياض بتشكيل لجنة فنية لدراسة إنشاء جامعة إقليمية. وقد توالى بعد ذلك القرارات والمؤتمرات التي تمخضت عن لقاءات واجتماعات

وزراء التربية والتعليم والمعارف لبلورة فكرة الجامعة الإقليمية حتى تم بالفعل اتخاذ قرار في المؤتمر العام الرابع للوزراء المنعقد بدولة البحرين في أبريل 1979 يقضي بإنشاء جامعة الخليج العربي وأن تكون دولة البحرين مقراً لها.

كذلك صدور القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 1976 بإنشاء وتنظيم جامعة الإمارات العربية المتحدة ومقرها مدينة العين.

كما أن سلطنة عمان أخذت في تشكيل اللجان التأسيسية في أواخر السبعينيات لإنشاء جامعة بها، والتي صدر مرسوم سلطاني رقم 9 لسنة 1986 بإنشاء جامعة السلطان قابوس.

أما دولة البحرين فقد أنشأت الكلية التكنولوجية في أواخر السبعينيات والتي طورتها إلى مستوى جامعة باسم جامعة البحرين سنة 1986. وفي دولة الكويت تم إنشاء جامعتها في عام 1966 وقد سبقتها المملكة العربية السعودية بإنشاء عدة جامعات ومعاهد للتعليم العالي.

وقد كان لإنشاء الجامعات بدول الخليج العربي أغراض سياسية بجانب الأهداف التعليمية والثقافية، فدول الخليج العربي كانت تمر بظروف مرحلة جديدة نتجت عن حداثة استقلالها من الاستعمار البريطاني، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فشل هذه الدول في تحقيق أهداف فكرة الاتحاد التساعي التي طرحت على حكام الخليج بعد إعلان بريطانيا سنة 1968 الانسحاب من هذه المنطقة. وأصبح حكام الخليج ينظرون للتعليم العالي في تلك المرحلة على أنه من العوامل الضرورية لاستكمال نظام الدولة السياسي، ولأحكام الرقابة الداخلية على الطلبة خوفاً من تعرضهم أثناء دراستهم في الجامعات العربية الأخرى لتيارات سياسية وحرزبية قد تجر المخاطر على هذه البلدان. وكان من العوامل الأخرى التي ساعدت هذه الدول على إنشاء جامعاتها والإنفاق عليها بسخاء ما حدث في سوق النفط العالمية من الزيادات الهائلة في عائداته التي بدأت في منتصف السبعينيات.

وعلى هذا فإن جامعة قطر التي تمت ولادتها في عام 1977 قد توافقت وتزامنت مع حركة إنشاء وتوسع في سياسات التعليم العالي بدول الخليج العربي بالشكل الذي رأيناه⁽¹⁾.

إعادة تنظيم الهيكل الأكاديمي لجامعة قطر:

لقد تضمن قانون إنشاء الجامعة 34 مادة تشمل المجالات الأكاديمية والبحثية، والتنظيمية، والإدارية والمالية، وأهداف التعليم العالي وفلسفته، ولغة التعليم، ويشير التقرير السنوي لجامعة قطر للعام الأكاديمي 1977/76 إلى أن الجامعة تجري دراسة وإعداد الهيكل الأكاديمي والتنظيمي لجامعة قطر، وكذلك إعادة النظر في متطلبات تنفيذ القانون الجديد، وإعادة تنظيم هياكل الأقسام والتخصصات الحالية.

أما التقرير السنوي لجامعة قطر للعام الأكاديمي 1978/77، فقد تضمن إنشاء أربع كليات بالفعل وهي كلية التربية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

والتقريران السابقان يوضحان لنا أن الفترة الزمنية بين صدور القانون رقم 2 لسنة 1977 واستحداث ثلاث كليات بجانب كلية التربية كانت قصيرة جداً، وهذا يؤكد أن هذه الكليات الجديدة كانت عبارة عن أقسام تخصصية نمت وتطورت في أحضان كلية التربية.

والجديد الذي يمكن أن نشير إليه هنا هو أن مفهوم الأقسام قد بدأ العمل على أساسه منذ البدايات الأولى لنشأة جامعة قطر، وأن مفهوم الكليات ما هو إلا عبارة عن إطار تنظيمي إداري يرعى هذه الأقسام الأكاديمية ويطورها بما يحقق التوازن والانسجام داخل الجامعة. إذ أن الأقسام الأكاديمية هي البناء الأساسي في فلسفة التنظيم الجامعي، ولهذا فإن القسم الأكاديمي الواحد في كلية ما لا يتكرر استحداث ما يماثله في كلية أخرى. فعلى سبيل المثال قسم الرياضيات بكلية العلوم

هو القسم الوحيد في الجامعة الذي يطرح مقررات مختلفة في الرياضيات لطلبة الكليات الأخرى.

وبعد أن تم استحداث الكليات الأربع، اتجهت الجامعة لإنشاء مراكز البحوث كما نصت عليه المادة الرابعة من قانون إنشاء الجامعة. فصدر في 13/7/1980 أربعة قرارات أميرية بإنشاء أربعة مراكز للبحوث وهي على التوالي مركز بحوث السيرة والسنة النبوية، ومركز البحوث العلمية والتطبيقية، ومركز البحوث التربوية، ومركز الوثائق والدراسات الإنسانية. وقد حددت تلك القرارات مهام هذه المراكز وأهدافها ونظامها المالي والإداري. وكانت تلك المراكز تعتمد في إنجاز مشروعاتها البحثية على التعاقد مع باحثين من أعضاء هيئة التدريس ومن الهيئات والجامعات الأخرى، وكان الهدف من ذلك تجنب مشكلة تضخم أجهزة المراكز بباحثين متفرغين ينتج عنها زيادة في أعباء الجامعة المالية.

وفي عام 1980 حصل تطور آخر في حياة الجامعة، إذ تم إنشاء مجلس أمناء استشاري بقرار أميرى، ضم عدداً من رؤساء الجامعات ومن أصحاب الخبرة في المجالات الأكاديمية ممن تم اختيارهم من الشخصيات العربية والأجنبية بالإضافة لأعضاء من جامعة قطر ووزارة التربية والتعليم وبعض الشخصيات القطرية. وقد حدد القرار الأميري اختصاصات المجلس، بتقديم التوصيات في المسائل الآتية:-

1 - السياسة العامة للتعليم الجامعي، والبحث العلمي، وتطويرهما على نحو يفي بمتطلبات المجتمع القطري وحاجاته، ويحقق لنهضته في هذين المجالين أعلى المستويات من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

2 - الخطط والمعايير والبرامج والوسائل النظرية والعلمية، اللازمة لبعث الحضارة المجيدة والمحافظة على أصالة التراث الإسلامي وإنمائه، وإعداد

الإنسان القطري المزود بأصول المعرفة، وطرق البحث المتقدمة، والقيم الدينية والخلقية والوطنية السامية.

3 - تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات.

4 - توثيق عرى الروابط الثقافية والعلمية بين جامعة قطر وبين الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية والدولية.

5 - أية مسائل أخرى يحيلها إليه مجلس الجامعة في إطار الاختصاصات المخولة له قانوناً.

6 - متابعة تنفيذ ما يقدمه من توصيات.

وفي عام 1981 تم إعادة تشكيل إدارة الجامعة بحيث تم تعيين ثلاثة أعضاء بقرار أميري وهم مساعد مدير الجامعة ووكيل للشؤون الأكاديمية وأمين عام للشؤون الإدارية والمالية.

وتم إعادة تشكيل مجلس الجامعة بناءً على ذلك بحيث ضم في عضويته مساعد مدير الجامعة ووكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية والأمين العام للجامعة للشؤون الإدارية والمالية وعمداء الكليات وممثلاً عن وزارة التربية واثنين من أقدم الأساتذة في الجامعة، واثنين من أعضاء هيئة التدريس القطريين.

ومجلس الجامعة هو أعلى سلطة في الجامعة طبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون إنشاء الجامعة، وقد حددت المادة السابعة من نفس القانون اختصاصاته بما يلي:

يختص مجلس الجامعة بالنظر بوجه عام في المسائل المتعلقة بتنظيم التعليم الجامعي لربطه بالبحث العلمي بما يفي بحاجات البلاد ومطالب نهضتها، وعلى الأخص:

أ - وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي، وترفع هذه السياسة العامة إلى مجلس الوزراء لإقرارها، وتعتمد من الأمير.

ب - التخطيط للتعليم الجامعي وتنسيقه وتنظيمه ومتابعته، وفقاً للسياسة العامة المقررة لهذا التعليم.

ج - الشؤون المتعلقة بالدراسة والطلاب والامتحانات والدرجات العلمية.

د - اقتراح اللوائح التنفيذية والتنظيمية، والفنية والإدارية والمالية، ولا تكون هذه اللوائح نافذة إلا بعد إقرارها من مجلس الوزراء واعتمادها من الأمير.

هـ - أي اختصاصات أخرى يخولها القانون أو اللوائح التنظيمية والتنفيذية الجامعية.

وبالرغم من أن قانون الجامعة جاء شاملاً في مواده لكل ما تتطلبه الجامعة من مرجعية قانونية لتسيير شؤونها الأكاديمية والثقافية والإدارية إلا أنه قيد قرارات الجامعة في المسائل الأساسية بموافقة مجلس الوزراء واعتماد الأمير. ولكن جاءت المادة الثلاثون من هذا القانون والتي نصها "يجوز أن يفوض الأمير بعض اختصاصاته طبقاً لهذا القانون أي جهة يصدر بها قرار منه" لتخفف بعض القيود التي وردت في القانون. وذلك من خلال العرض المباشر للمسائل الأساسية للجامعة على الأمير الرئيس الأعلى للجامعة من قبل مدير الجامعة لأخذ الموافقات عليها أو التفويض له بالتصرف في المسائل المماثلة.

وبناءً على ما نصت عليه المادة الرابعة من قانون إنشاء الجامعة والتي نصها "تتكون الجامعة من عدد من الكليات والمعاهد ومراكز البحوث..." قامت الجامعة في عام 1977 بتشكيل لجنة تأسيسية من خمسة عمداء من الجامعات الأمريكية مختصين في التخصصات الهندسية لمساعدة الجامعة في إنشاء كلية للهندسة، التي تم افتتاحها في 4 أكتوبر 1980، وحددت مدة الدراسة فيها بعشرة فصول دراسية أي خمسة سنوات. كما أقرت اللغة الإنجليزية كلغة للدراسة

بالكلية. وقد شملت الكلية على أربعة تخصصات وهي، الهندسة الميكانيكية، والهندسة الكهربائية، والهندسة المدنية، والهندسة الكيميائية.

وفي عام 1983 تم تشكيل لجنة تأسيسية أخرى لإنشاء كلية الإدارة والاقتصاد مكونة من خمسة عمداء من الجامعات العربية لمساعدة الجامعة في وضع الخطط والبرامج اللازمة واقترح الصيغة المناسبة لإنشاء كلية للإدارة والاقتصاد، وقد أوكلت مهمة الإشراف عليها لمساعد مدير الجامعة. وقد عرضت نتائج أعمالها التي استغرقت سنتين على عدة حلقات نقاشية حضرها مختصون في العلوم الإدارية والمحاسبة، كما عرضت اللجنة في أكثر من لقاء تصوراتها وخططها على مجلس الأمناء الاستشاري. وفي العام 1986/85 تم قبول الطلبة في كلية الإدارة والاقتصاد التي شملت على أربعة تخصصات وهي الإدارة العامة، المحاسبة، الاقتصاد، وإدارة الأعمال. وقد رأت الجامعة أن تستمر خبرات اللجنة التأسيسية كلجنة استشارية لمدير الجامعة بهدف الإشراف على مستوى الكلية وبنفس المنهجية التي سارت عليها اللجنة الاستشارية لكلية الهندسة.

وقد وظفت الجامعة مثل هذه المنهجية التي تتفاعل من خلالها الخبرة الخارجية مع خبرة الجامعة في إنشاء الكليات الجديدة والبرامج والتخصصات النوعية، وتطوير المكتبات الجامعية وإنشاء مركز الحاسب الآلي ومركز تكنولوجيا التعليم وإنشاء الكلية التكنولوجية في عام 1990م.

وفي عام 1982 عندما بدأت أفواج المبتعثين من القطريين من حملة الدكتوراه تعود للجامعة، نشأ في أحضان الجامعة تجمع غير رسمي من هؤلاء المتحمسين للمشاركة في صنع القرار الجامعي. وكانت الجامعة تدرك أهمية مثل هذا التجمع ومدى دوره في المستقبل كجهة رقابية للسياسة الجامعية، فلم تحاول تعطيله أو القضاء عليه أو حتى توظيفه لمصلحة إدارة الجامعة، مما أتاح لهذا التجمع أن ينمو بسرعة وأن يختار منهجية عمله وإدارة اجتماعاته والموضوعات التي يعنى بالحوار حولها، ومنذ البدء اتخذ قرار من بين أعضاء هذا التجمع أن

الذين يشتركون فيه، يشاركون بصفتهم أعضاء هيئة تدريس قطريين، ولا يتصرفون على أساس مناصبهم الأكاديمية أو الإدارية وذلك لمنح هذا التجمع مدى أوسع من الحرية في طرح الآراء ومناقشتها، كذلك اختار أعضاء هذا التجمع منهجية تقوم على أساس انتخاب أحد أعضائه لإدارة الاجتماع ولمرة واحدة لكل سنة أكاديمية لإتاحة الفرصة للآخرين لممارسة دور القيادة وفن إدارة الحوار.

وكان هذا التجمع أشبه ما يكون بالمنتدى الفكري الذي تكونت من خلاله كفاءات جامعية تدربت على الحوار ومناقشة المسائل ذات العلاقة بمستقبل الجامعة مثل تعديل بعض مواد قانون الجامعة، وإيداء الرأي في اللوائح التنفيذية للجامعة، ونقد وتقويم كثير من السياسات والممارسات الجامعية.

الانتقال إلى المباني الجامعية الدائمة:

في السابع والعشرين من عام 1979 صدر قرار مدير الجامعة رقم 23 بإنشاء المكتب الفني للتطوير الجامعي وكان من اختصاصاته متابعة الدراسات والمقترحات والتصميمات الهندسية للحرم الجامعي، وتنسيق الاتصال بالمسؤولين عن أعمال الإنشاءات الجديدة، وضمان ملاءمتها لاحتياجات الجامعة، والإعداد لاستخدام مباني الحرم الجامعي الجديد عند انتهائه.

ونتيجة لاستحداث هذا المكتب الذي يتبع مدير الجامعة مباشرة، فإن منهجية العمل بين الجامعة كمستفيد وبين مدير مشروع الحرم الجامعي الذي كان مقره في الديوان الأميري قد بدأت تتحدد وأخذت مساهمة الجامعة فيما يخص متطلبات العمل الجامعي تبرز من خلال اللقاءات والمشاورات مع المهندسين الاستشاريين للمشروع، وتمثل الفترة الزمنية الممتدة من عام 79 - 1985 مرحلة قائمة بذاتها، فهي تعبر عن تجربة ثرية في تاريخ المكتب حيث استطاع التعامل مع بيوت خبرة عالمية يتصل عملها بمشروع الجامعة وما يشمله من عمليات فنية متعددة، وقد اكتسب أعضاء المكتب خبرة عالية عادت على الجامعة بفوائد كثيرة وبخاصة في مسائل إدارة الحوار والتخطيط العلمي لإنجاز المشاريع وبرمجتها من منظور

فلسفي يهدف إلى تحقيق بيئة تتكامل فيها الأنشطة الأكاديمية والعلمية والثقافية والرياضية.

وقد عبر الدكتور كمال الكفراوي المعماري المصمم والمشرف على التنفيذ في لغة موجزة عن فلسفة عمارة جامعة قطر كالتالي:

"إن لغة عمارة جامعة قطر هي محاولة للتعبير عن مفهومي للبيئة العمرانية العربية الإسلامية المعاصرة، تجمع بين عناصر التراث الثقافي والعمراني الثابت للبيئة الخليجية، والحوار مع العصر الحديث وإنجازاته العلمية والتكنولوجية والاستجابة لمتطلباته. ويهدف هذا التعبير المعماري إلى تأكيد فكرة الاستمرارية في إطار التجديد (المرشد)، ومبدأ تجانس العمارة مع المكان والزمان والقوى الطبيعية والإنسان في تجمعاته على المواقع الجغرافية والحضارية المختلفة، وهذا ما تعنيه بالهوية الثقافية لفن العمارة"⁽²⁾.

وفي عام 1985 تم إنجاز المراحل الأساسية لمبنى الجامعة، وكان حدثاً تاريخياً كبيراً أسعد المجتمع الجامعي وبخاصة جمهور الطلبة، وأخذت الجامعة تعد نفسها للانتقال لمبناها الدائم. ولكن بعض أولياء أمور الطالبات ممن لهم تأثير على القرار تدخلوا لدى الأمير الرئيس الأعلى للجامعة معترضين بحجة أن المبنى الجديد قد يسمح بالاختلاط كما أنه من حيث المكان يقع في أطراف المدينة مما قد يعرض الطالبات للخطر أثناء الذهاب والعودة من الجامعة وبخاصة أن الطريق المؤدية للجامعة كانت واحدة.

وقد جاء هذا الاحتجاج في وقت حرج، فتاريخ افتتاح الحرم الجامعي قد تم تحديده في 23 فبراير عام 1985، والدعوات ثم إرسالها لرؤساء الجامعات ومدير عام منظمة اليونسكو، وهكذا تم الاحتفال في موعده وتم إرجاء نقل الطلبة ريثما توجد الصيغة المناسبة، وبعد ذلك طرحت مجموعة من البدائل نعرض لأبرزها:

البديل الأول : أن يخصص المبنى الجديد للبنين ويخصص المبنى القديم للبنات.
البديل الثاني : أن يخصص المبنى الجديد للبنات ويخصص المبنى القديم للبنين.
البديل الثالث : أن تظل البنات في المبنى القديم بصورة مؤقتة ويشرع في بناء مبنى جديد لهن منعزل من حيث المكان عن مبنى البنين.

وكان الأخذ بواحدة من هذه البدائل يحتاج إلى قرار من أعلى سلطة في البلاد، وبالرغم من أن البديل الثالث كان أقرب البدائل منطقية ويرضي معظم أولياء الأمور في ذلك الوقت إلا أن تجربة الجامعة السابقة في مضمار إنجاز المباني الجامعية ومعرفتها بتغيير الظروف الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد أثار لديها الشكوك حول جدية الأخذ بالبديل الثالث، وبدأت المشاورات واللقاءات بين إدارة الجامعة والرئيس الأعلى للجامعة لاختيار حلول أخرى، واستقر الأمر على تنفيذ حل وسط يتضمن عزل مبنى البنات عن مبنى البنين بسور داخلي، تكون المكتبة الرئيسية للجامعة من نصيب الطالبات وتكون مباني كلية العلوم ومبنى تكنولوجيا التعليم من نصيب الطلاب، ويشق طريق خاص لدخول وخروج الطالبات مختلف عن طريق الطلاب يسهل التحكم فيه ومراقبته.

وقبل بدء العام الدراسي 1986/85 بأيام كلف الأمير الرئيس الأعلى للجامعة لجنة وزارية للتحقق من أن المبنى بصيغته الجديدة يحقق أهداف عدم الاختلاط بين الطلاب والطالبات، وعلى أثر نتيجة تقرير اللجنة الوزارية الذي أكد أن مبنى الحرم الجامعي الجديد يتماشى مع المبادئ الإسلامية والأعراف الاجتماعية، انتهى الحديث حول مسألة إمكانية اختلاط الطلبة في المبنى الجديد وقد حقق المبنى الجديد نقلة نوعية في حياة الجامعة بما تضمنه من سعة مكانية وإمكانات متنوعة كثيرة ساعدت فيما بعد على التوجه نحو سياسة التعليم النوعي⁽³⁾.

نمو وتطور تقاليد الجامعة وأعرافها:

لقد حدد قانون الجامعة المبادئ العامة والإطار العام لفلسفة التعليم العالي، وترك التفاصيل لاجتهادات الجامعة من خلال مجالسها الأكاديمية، وبحسب نموها وتطورها، ومجال هامش الحركة الذي تستطيع أن تمارس نشاطاتها المختلفة في إطاره. ويرجع الفضل في بناء تقاليد الجامعة وأعرافها لاستقرار الفترة الأولى من

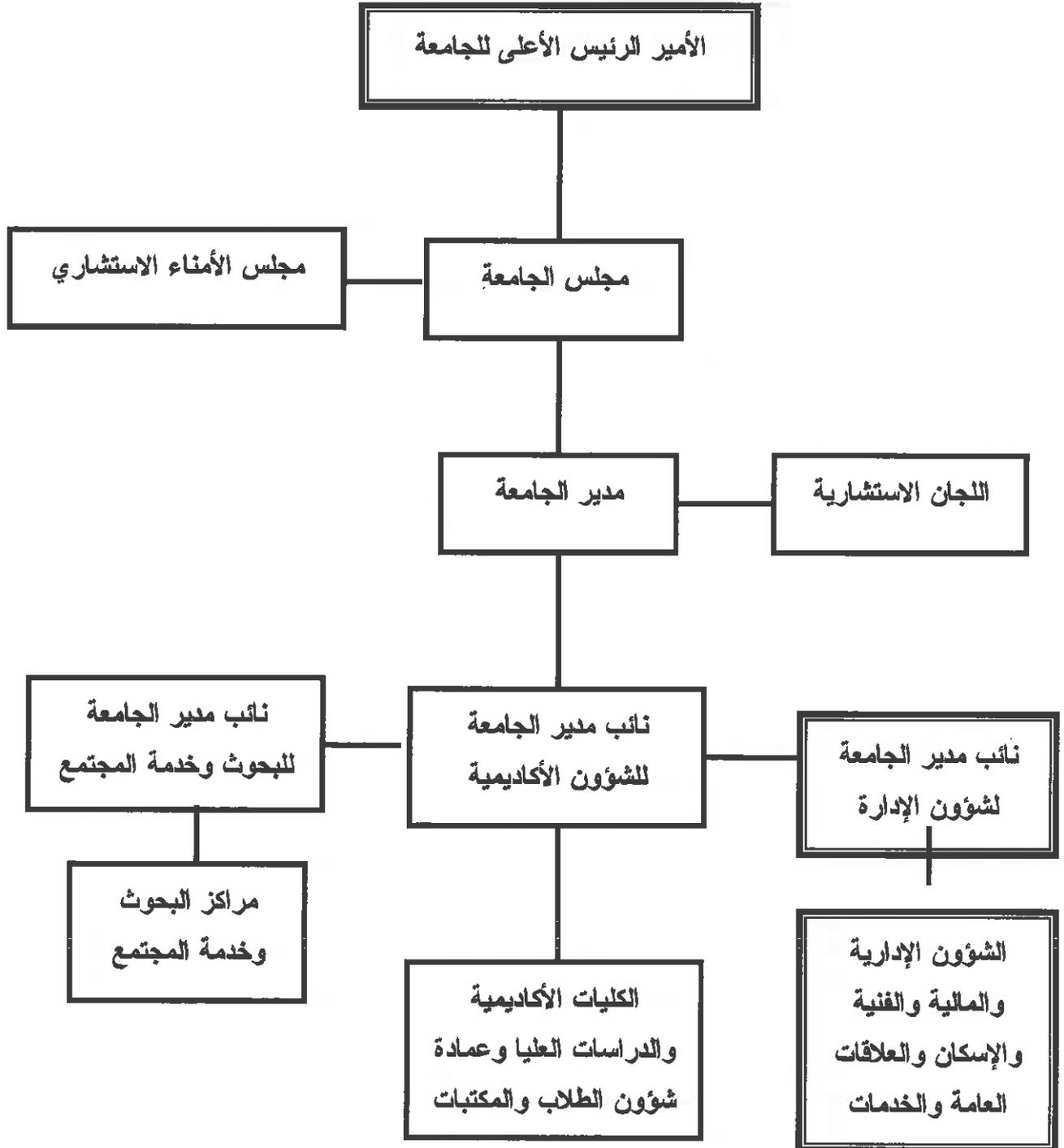
حياة الجامعة مما أتاح للممارسة الأكاديمية ونمو الخبرة أن تترسخ على شكل تقاليد وأعراف حاكمه، ولما قام بالتأكيد عليه الدكتور كاظم في مختلف المناسبات. فهذا الرجل بخبرته الواسعة وإدراكه المستتير لما يجب أن يكون عليه مجتمعه الجامعي ولإدراكه لقيم وتقاليد وأعراف المجتمع القطري، عمل خلال 13 عاماً على إرساء مجموعة من التقاليد والأعراض الجامعية، تميزت وعرفت بها جامعة قطر ضمن محيطها الجامعي والعربي والعالمي. ومن هذه التقاليد والأعراف، احترام عضو هيئة التدريس وحمایته وتشجيعه على النمو والعطاء في حقل اختصاصه، والتمسك بالقواعد التي تقرها مجالس الأقسام ومجالس الكليات ومجلس الجامعة والعمل على تنفيذها حتى إن تعارضت في بعض الأحيان مع رأيه الشخصي، العمل بشكل دائم ومقصود على خلق مناخ يساعد على نمو مجتمع نشط أكاديمياً و متماسك أخلاقياً ومتواصل إنسانياً، وذلك يبرز من خلال تشجيع الكليات والأقسام على مداومة عقد الحلقات النقاشية، وعقد المؤتمرات العلمية ذات الصفة المحلية والعالمية، ودعوة مشاهير العلماء من العالم العربي والعالمي للمشاركة في المواسم الثقافية للجامعة ولعقد الندوات للطلبة، وتشجيع الباحثين من أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في المؤتمرات العربية والعالمية، والحرص على إقامة حفل سنوي لتكريم أعضاء هيئة التدريس واحترام ملاحظاتهم وانتقاداتهم مهما كانت قاسية مما أتاح مساحة للحرية الأكاديمية داخل الجامعة للتعبير وإبداء الرأي. التصرف مع الضغوط الخارجية بحكمه وصبر دون المساس أو التأثير على القرار الجامعي. والتكافل داخل الأسرة الجامعية وذلك بمنح مرتب يوم لأسرة المتوفى من العاملين بالجامعة دون تمييز بين عامل بسيط وأستاذ جامعي.

وقد ساعد على احترام القواعد الجامعية المتعلقة بالنواحي الأكاديمية أن الدولة كانت لا تتدخل لكسر هذه القواعد أو إضعافها، وهذه حقيقة تاريخية لا بد أن تذكر مما أكسب الجامعة وقتها احترامها لذاتها واحترام الآخرين لها.

2-1-1 هيكل الجامعة التنظيمي وكيانها:

سارت الجامعة في تسيير شؤونها الأكاديمية والإدارية منذ نشأتها لغاية عام 2003^(*) من خلال هيكلها التنظيمي الموضح في الشكل رقم (1).

شكل رقم (1) الهيكل التنظيمي للجامعة



(*) تم إعادة تنظيم الهيكل الأكاديمي والإداري في عام 2003 بشكل مختلف انظر المرحلة الثالثة من هذه الدراسة.

3-1-1 الكليات

وتضم جامعة قطر الآن سبع كليات وهي:

- كلية التربية.

- كلية الآداب والعلوم.

- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

- كلية الهندسة.

- كلية الإدارة والاقتصاد.

- كلية القانون.

- كلية الصيدلة.

وقد طرأ على بعض كليات الجامعة في السنوات الأخيرة عملية دمج وفصل ، فكلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية وكلية العلوم تم دمجها في كلية واحدة هي كلية الآداب والعلوم^(*)، وقد تم فصل قسم القانون عن كلية الشريعة بحيث أصبح كلية، وقد طال الأقسام الأكاديمية كذلك عملية دمج وإلغاء ونقل، أما برنامج الصيدلة فقد تطور وأصبح كلية للصيدلة.

ولم توضح إدارة الجامعة الغاية من عملية دمج كليتا الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وكلية العلوم في كلية واحدة مع اختلافهما في الأهداف والبرامج والتخصصات الأكاديمية. فهل كان الهدف غير المعلن هو التأثير على التوجهات الثقافية والاجتماعية والأدبية والتاريخية والجغرافية والفلسفية التي كانت من أبرز أهداف كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية؟

(*) انظر التغيير الذي حصل في المرحلة الثالثة من هذه الدراسة.

لأنه من غير المنطقي أن تدمج هاتين الكليتين معاً، وكان الأقرب إلى المنطق إذا كانت الرغبة في الدمج قائمة لدى إدارة الجامعة، أن يتم الدمج بين كليتي التربية والإنسانيات لأنهما أقرب إلى بعض من ناحية الأهداف الأكاديمية. ومما يثير الشك في عملية الدمج تلك أنها اتخذت كقرار منذ بدء خطة التغيير في الجامعة التي قامت مؤسسة رند بصياغتها والإشراف عليها. انظر المرحلة الثالثة من هذه الدراسة.

4-1-1 تطور أعداد الطلبة:

تعاني جامعة قطر من ظاهرة عدم التوازن بين أعداد الذكور والإناث المسجلين في الجامعة، والجدول رقم (1) يوضح عدد الطلبة المسجلين في الجامعة للأعوام الأكاديمية 1982/81 ، 1992/91 ، 2001/2000 ، 2009/2008.

جدول رقم (1)

توزيع الطلبة المسجلين في الجامعة حسب الجنس والجنسية لفترات زمنية مختلفة

المجموع العام	غير قطريين			قطريون			العام الأكاديمي
	المجموع	إناث	ذكور	المجموع	إناث	ذكور	
3373	1284	632	652	2089	1468	621	1982/81
6548	1153	695	458	5395	4025	1370	1992/91
7337	1341	899	442	5996	4786	1210	2001/2000
9811							2009/2008

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي - العام الجامعي 2001-2002 بعد هذه الفترة لا يوجد تقرير إحصائي سنوي، والرقم الإجمالي الأخير حصل عليه الباحث بشكل خاص من عمادة شؤون الطلاب.

يتضح من هذا الجدول أن أعداد المسجلين في الجامعة من الإناث يفوق بشكل كبير أعداد الطلاب المسجلين في الجامعة وبخاصة أعداد الطالبات القطريات، وتفسير ذلك يعزى لعدة عوامل من أهمها أن نسبة الرسوب والتسرب من مراحل التعليم العام في صفوف البنين أعلى منها بين صفوف البنات، وإن نسبة النجاح في الثانوية العامة التي تؤهل للالتحاق بجامعة قطر هي أعلى بين صفوف البنات منها بين صفوف البنين، كذلك فإن نسبة الابتعاث للدراسة الجامعية في الخارج هي أعلى بين صفوف البنين منها بين صفوف البنات لأسباب اجتماعية وثقافية، ولكن يلاحظ أن فرص البنين من حملة الثانوية العامة الذين يلتحقون للعمل بمؤسسة الجيش والشرطة ومؤسسة البترول والغاز تتيح لهم بعض الفرص للالتحاق بالدراسات الجامعية في الخارج أو دورات متقدمة.

وينعكس عدم التوازن الذي نراه في هذا الجدول على مخرجات الجامعة من الطلاب والطالبات كما يوضحه الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)
توزيع مخرجات الجامعة من الطلبة القطريين
من الكليات لسنوات مختارة

السنوات				الكليات
2009/2008	2002/2001	1992/91	1982/81	
5	53	49	19	طلاب كلية التربية
35	339	296	169	طالبات
42	37	27	34	طلاب كلية الإنسانيات
244	148	136	31	طالبات
4	34	9	6	طلاب كلية العلوم
58	87	39	26	طالبات
13	20	21	5	طلاب كلية الشريعة
23	56	112	17	طالبات
41	46	15	-	طلاب كلية الهندسة
55	-	-	-	طالبات
14	39	19	-	طلاب كلية الإدارة
44	123	32	-	طالبات
16	-	-	-	طلاب كلية القانون
24	-	-	-	طالبات
-	-	-	-	طلاب كلية الصيدلة
-	-	-	-	طالبات

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي - العام الجامعي 2001-2002 أما مخرجات عام 2009/2008 فقد حصل عليها الباحث من عمادة شؤون الطلاب.

والجدول رقم (2) يوضح لنا أيضاً أن أعداد الطالبات المتخرجيات من مختلف كليات الجامعة أعلى من الطلاب أما بالنسبة لكلية الهندسة فإن فرص القبول فيها كانت مختصرة على الطلاب حتى العام الأكاديمي 2002/2001 عندما قبلت أول دفعة من الطالبات في بعض التخصصات من القطريات وغير القطريات ويبدو من الإحصائيات التي حصل عليها الباحث من عميد كلية الهندسة بشكل خاص عن الأعوام الأكاديمية من عام 2002/2001 – 2010/2009 أنها تشير إلى نمو أعداد الطالبات في الكلية على حساب الطلاب كما تشير أيضاً على أن نسبة أعداد الطلبة غير القطريين تنمو بمعدل أكبر داخل الكلية وستصبح في الأعوام القليلة القادمة أكبر من نسبة الطلبة القطريين في معظم التخصصات. ويبدو كذلك أن نسبة الهدر بين صفوف الطلبة القطريين التي نتجت عن نظام القبول في الجامعة قد ظهر مفعولها السلبي. انظر المرحلة الثالثة (302 ، 402).

وبالرغم من ضآلة مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام إلا أن نسبة البطالة بين الباحثين عن عمل في مؤسسات الدولة والشركات والبنوك ظاهرة ملفتة للنظر، وسنعالج هذه الظاهرة فيما بعد.

1-1-5 مراكز البحوث

كان في الجامعة أربعة مراكز بحوث ساهمت قبل إلغائها في إثراء المعرفة النظرية والتطبيقية وبخاصة أن بعضها كان يهتم بالبحوث الميدانية في المجالات التربوية والاجتماعية والعلمية ومن أجل التوثيق التاريخي نذكر نبذة عن هذه المراكز البحثية:

1 - مركز البحوث التربوية:

أنشئ مركز البحوث التربوية بقرار أميري رقم (14) لسنة 1980 وكان من أبرز أهدافه القيام بالبحوث والدراسات التربوية التي تسهم في تطوير التربية والتعليم بالدولة.

وقد أسهم المركز بإنجاز ما يقرب من 300 بحث ودراسة، كما أنه أصدر أكثر من 17 عدداً من مجلته العلمية المحكمة.

- مركز الوثائق والدراسات الإنسانية:

أنشئ المركز عام 1980 وكان من أهدافه إجراء البحوث الاجتماعية، والاقتصادية، والتاريخية، والجغرافية والأدبية، واللغوية، والتراثية، وقد أنجز المركز عدداً من البحوث الميدانية في حقل اختصاصه.

- مركز بحوث السنة والسيرة النبوية

أنشئ المركز عام 1980 نتيجة لتوصية المؤتمر العالمي الثالث الذي انعقد بالدوحة، وكان من أبرز أهدافه إعداد موسوعة للحديث النبوي تضم صحاح الأحاديث محققة، مبنية، مفهرسة، مخرجه إخراجاً عصرياً مشوقاً، معلقاً عليها بما يوضح المفاهيم، ويدفع الشبهات والمفتريات.

وكان من إنجازاته تبني المشروع العالمي الإسلامي "خدمة الإسلام على الانترنت" لمدة سنتين قبل أن يستقل عن المركز.

- مركز البحوث العلمية والتطبيقية

أنشئ المركز عام 1980 ومن أهدافه إجراء البحوث العلمية التطبيقية في المجالات الصناعية، والكيميائية والزراعية والطبية والبيئية التي تساهم في حل العديد من المشكلات في تلك المجالات. وقد أنجز المركز بحوث ذات أهمية نفعية وعلمية كبيرة.

نذكر بعضها على سبيل المثال:

1 - فطريات التربة في دولة قطر.

2 - المسح الفارماكولوجي للنباتات البرية مجلدين.

3 - دراسة على تركيزات غاز الرادون المشع في مواد البناء في المساكن والمباني المكيفة ومدى تأثيرها على الصحة.

4 - الأسماك الشائعة في المياه القطرية.

5 - حصر وتصنيف حشرات البيئة القطرية.

6 - مخزون الأسماك القاعية في المياه القطرية.

7 - طفيليات الأسماك في الخليج العربي.

وقد قام المركز أيضاً بالتعاقد مع جامعة كازروه في ألمانيا في الثمانينيات بإجراء مشروع بحثي رائد يتعلق بتحويل الغاز الطبيعي إلى منتجات هيدروكربونية (بتروولية) من خلال اتفاقية بين دولة قطر ويمثلها المركز وبين الحكومة الألمانية وتمثلها جامعة كازروه، بحيث تتحمل الحكومة الألمانية تكاليف بناء المختبرات التي قدرت بمليونين يورو، ، على أن تنقل هذه المختبرات إلى جامعة قطر عندما تكون نتائج البحوث ذات منفعة اقتصادية.

وكانت نتائج المشروع البحثي إيجابية، وقامت جامعة قطر باتخاذ الإجراءات بحسب نص الاتفاقية لنقل المختبرات من جامعة كازروه، إلا أن وزارة الطاقة في قطر قد اتخذت قرار بوقف المشروع دون مبرر.

- مركز تكنولوجيا التعليم

بالإضافة للمراكز البحثية السابقة ، كان في جامعة قطر مركز تكنولوجيا التعليم الذي أنشي عام 1973 مع نشأة كلية التربية، ونتيجة لتطور الجامعة واتساع مجال خدماتها فقد أعيد تنظيم هيكلية المركز وتحديد أهدافه في عام 1990. وكان من جملة أهدافه:

1 - توفير المواد والبرامج التعليمية اللازمة لعملية التعليم بالجامعة.

- 2 - إنتاج المواد والوسائل التعليمية التي يحتاجها أعضاء هيئة التدريس والطلاب.
 - 3 - إطلاع أعضاء هيئة التدريس على أساليب التعليم الفعالة.
 - 4 - القيام بأعمال التجهيزات الفنية للمحاضرات العامة والندوات والمؤتمرات وتسجيلها بكافة أنواع التسجيل الصوتي والمرئي وحفظها في مكتبة المركز.
- وقد استطاع المركز بما توفر له من إمكانات مادية وبشرية أن يقدم خدمات تعليمية متميزة هدفت إلى رفع كفاءة العملية التعليمية وزيادة فاعليتها ، وقد كان المركز أحد مصادر التعلم الذاتي للطلبة.

6-1-1 الحوليات والدوريات العلمية المحكمة

أما بالنسبة للحوليات والدوريات العلمية التي كانت تصدرها الجامعة والتي كانت إحدى قنوات النشر العلمي لأعضاء هيئة التدريس، فقد تم إلغاؤها في عام 2003 كسابقتها من المراكز البحثية والتكنولوجية. وجرياً على نهج التوثيق التاريخي نذكر أسماء تلك الحوليات والدوريات العلمية.

- مجلة كلية التربية، والتي صدر منها ما يزيد على 16 عدداً.
- مجلة جامعة قطر للعلوم والتي تصدرها كلية العلوم ، فقد صدر منها أكثر من 18 عدداً.
- مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، وقد صدر منها 22 عدداً.
- مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، وقد صدر منها أكثر من 10 أعداد.
- مجلة كلية الشريعة والقانون وقد صدر منها ما يزيد على 17 عدداً.
- مجلة العلوم الهندسية وكلية الهندسة صدر منها حوالي 12 عدداً.
- مجلة مركز بحوث السنة والسيرة النبوية وقد صدر منها 9 أعداد.

- مجلة مركز البحوث التربوية وقدر منها أكثر من 17 عدداً.

- مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية وقد صدر منها 11 عدداً.

7-1-1 تطور المباني والتجهيزات والميزانية

- تطور المباني والتجهيزات

تقع جامعة قطر على مساحة كبيرة تقدر بـ 5.984.718م² أو ما يعادل 7.1 كيلو متر مربع، وتبلغ نسبة المساحة المشغولة من المباني حوالي 17% من المساحة الكلية لأرض الجامعة.

والشكل الهندسي الرئيسي لجامعة قطر على شكل طائر جسمه الرئيس مخصص لكلية الهندسة والعلوم والمكتبة الرئيسية، وعلى جناحيه تتوزع الكليات والمرافق الأكاديمية الأخرى.

ولأن فلسفة التعليم في قطر تقوم على مبدأ عدم الاختلاط بين الطلاب والطالبات، فإن المبني قد فصل بحائط داخلي له أبواب متعددة تسمح لأعضاء هيئة التدريس بالتنقل بين مبني البنين ومبني البنات حسب جداولهم.

وتضم الجامعة بجانب القاعات والمدرجات والفصول الدراسية والمختبرات الهندسية والعلمية مجموعة من المباني مثل مباني النشاط الطلابي والملاعب الرياضية وبرك السباحة ومبني إدارة الجامعة والمسجد ومبني الحاسب الآلي ومبني بنك قطر ومبني عمادة شؤون الطلاب ومبني البرنامج التأسيسي وغيرها من المرافق الأخرى، كذلك زينت الجامعة بحدائق ومساحات خضراء واسعة.

وقد اهتمت إدارة الجامعة باستكمال بعض المشاريع الإنشائية، مثل مبني كلية الإدارة والاقتصاد ومبني جديد للمكتبات ومبني مجمع مراكز البحوث ومجمع المطاعم.

أما بالنسبة للتجهيزات المعملية وشبكة الحاسب الآلي وخدماته والحاسبات الشخصية وغيرها مما يدخل في عالم التكنولوجيا الحديثة والاتصالات فإن الجامعة تحظى بنصيب وافر منها.

- تطور الميزانية التشغيلية والرأسمالية:

كذلك حظيت الجامعة في السنوات الأخيرة من تطورها بدعم مالي لم تشهد مثله من قبل، والجدول رقم (3) يوضح تطور الميزانية بالريال القطري.

تطور الميزانية: التشغيلية

البيان	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2001/2009	2011/2010
الباب الثاني: المصروفات الجارية	125.000.000	150.000.000	180.000.000	194.000.000	310.640.000
الباب الثالث: المصروفات الرأسمالية	70.146.000	70.000.000	75.000.000	51.000.000	80.750.000

تطور الميزانية: الإنشائية

الباب الرابع: المشروعات الرئيسية العامة	71.166.014	150.789.728	255.561.410	303.901.117	334.310.958
---	------------	-------------	-------------	-------------	-------------

المصدر: مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية والمالية.

1-2 المدينة التعليمية للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

أنشئت في عام 1995 بقرار أميري ، وقد تم افتتاحها رسمياً في أكتوبر من عام 2003، وهي مؤسسة مستقلة خاصة غير ربحية. وقد خصصت الدولة ما يقرب من 2% من دخل الغاز لدعم التعليم والصحة ومعظمه يذهب لدعم ميزانية المدينة التعليمية.

وتقدر مساحة المدينة التعليمية بحوالي 1000 هكتار، وتضم عدداً من فروع لجامعات أجنبية ومراكز للبحوث، وفيما يلي عرضاً لأسماء هذه المؤسسات حسب نشأتها التاريخية.

- 1- Virginia Commonwealth – 1998.
- 2- Weill Cornell Medical College – 2002.
- 3- Texas A and M – 2003.
- 4- Carengie Mellon – 2004.
- 5- Georgetown School – 2005.
- 6- Northwestern University – 2008.
- 7- Faculty of Islamic Studies – 2008.

بالإضافة لهذه المؤسسات التعليمية، تضم المدينة التعليمية مجموعة من مراكز البحوث مثل:

- 1- Qatar National Research Fund – 2006.

وهذا المركز يعنى بدعم مشاريع البحوث العلمية والاجتماعية.

- 2- Rand Qatar Policy Institute

ويهدف إلى تحليل مشكلات السياسات العامة في المنطقة والمساعدة على إيجاد الحلول لها وتنفيذها على المدى الطويل.

- 3- Qatar Science and Technology Park-2009.

ويطلق عليه مسمى مدينة الطاقة، والهدف من إنشائه إثراء البحوث العلمية من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتشارك فيه مجموعة من الشركات الكبرى مثل:

Microsoft , EADS, Rolls-Royce, Total, Shel, ExxonMobil

وتقدر ميزانيته بحوالي 300 مليون دولار أمريكي.

4- Sidra Medical and Research Center.

وبدأ في إنشاء هذا المشروع عام 2008، وتقدر ميزانيته بحوالي 8 بليون دولار أمريكي. ويضم مستشفى تعليمي بالإضافة لاهتمامه بالبحوث الطبية.

ويتكون الهيكل العام للمدينة التعليمية من مجلس إدارة برئاسة الشيخه موزه بنت ناصر بن عبد الله المسند حرم سمو الأمير وعضوية عدد من الشخصيات الأكاديمية ورجال الأعمال من داخل البلاد وخارجها.

والمدينة التعليمية على ضخامتها وتعدد نمو فروع الجامعات الأجنبية فيها إلا أنها لازالت في طور النمو بالنسبة لعدد الطلبة فيها. فأعداد الطلبة حالياً قليلة ومعظمهم من غير القطريين⁽⁴⁾.

وهذه المدينة التعليمية تعد حالة غير مسبوقة على مستوى الوطن العربي، والآراء حول جدواها جداً مختلفة. والباحث يرى أنها تستحق دراسة خاصة لا يتسع لها المجال في هذه الدراسة.

1-3 الكليات الخاصة والحكومية

بالإضافة لجامعة قطر ومؤسسة قطر للعلوم والتربية وتنمية المجتمع توجد أربع كليات، نعرضها باختصار:

1-3-1 كلية الطيران المدني:

أنشئت هذه الكلية في عام 1976 بالاشتراك بين دولة قطر والبحرين والإمارات وعمان، ومقرها الدوحة. وأصبحت هذه الكلية خاصة بدولة قطر بدءاً من عام 1994 بعد انسحاب قطر والإمارات وعمان من شركة طيران الخليج.

ونمی عدد الطلبة فيها من حوالي 111 طالب إلى 600 طالب وطالبة خلال المدة من 2002 - 2010. وتقدر نسبة القطريين بحوالي 60% من المجموع العام للطلبة. وتخطط الكلية لاستيعاب 1000 طالب وطالبة في المستقبل كحد أعلى.

وتقبل الكلية طلبتها من حملة الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، ومدة الدراسة فيها تتراوح بين عامين وعامين ونصف لمعظم التخصصات، ومنهج الدراسة يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية ، وتقوم الكلية بتأهيل طلبتها في مادة اللغة الإنجليزية لأن التعليم فيها بهذه اللغة.

وتعد الكلية طلبتها للحصول على دبلوم عالي ودبلوم متوسط يؤهلهم للعمل في الوظائف الفنية والإدارية في مطار الدوحة⁽⁵⁾.

1-3-2 كلية شمال الأطنطي التكنولوجية:

أنشئت في عام 2001 من خلال اتفاقية بين دولة قطر وكلية شمال الأطنطي بكندا لمدة عشر سنوات.

ومن الناحية التاريخية فإن جامعة قطر قد سبقت في هذا المضمار حيث قامت بإنشاء كلية تكنولوجية عام 1990، استقبلت أولى دفعاتها من الطلاب والطالبات عام 1991 ، وكان عدد تلك الدفعة حوالي 217 طالب وطالبة.

وقد تطور عدد المقبولين فيها حيث بلغ 580 في عام 1995 أما بالنسبة لخريجها فقد بلغ حوالي 965 طالب وطالبة خلال المدة الممتدة من عام 1993-2001، وكان مستوى كفاءة التعليم في الكلية مثار إعجاب فريق التقييم الخارجي للجامعة حسبما ورد في تقرير منظمة اليونسكو.

ولكن هذه الكلية قد تم إغلاقها في نهاية عام 2001 تمهيداً للاتفاقية السابقة بإنشاء كلية شمال الأطنطي.

- تطور عدد الطلاب والبرامج في كلية شمال الأطنطي:

تشتمل برامج الكلية على ستة تخصصات وهي التجارة والتكنولوجيا الهندسية، وعلوم الصحة، والصناعة، وعلوم الحاسب، والأمن والسلامة. بالإضافة لإعداد الطلاب في برامج تكوينه في مواد اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم.

ومدة الدراسة فيها ثلاث سنوات يمنح الخريج شهادة الدبلوم، وحوالي 70% من طالبها يدرسون على منح ممولة من مؤسسات حكومية وهيئات تجارية وصناعية - والجدول رقم (4) يوضح نمو عدد الطلبة في الكلية⁽⁶⁾.

جدول رقم (4)

تطور عدد الطلبة بحسب الجنس والجنسية والنسبة

العام الأكاديمي								الكليات
10/2009	9/2008	8/2007	7/2006	6/2005	5/2004	4/2003	3/2002	
2278	2186	2224	2035	1588	999	636	302	برامج نهائية
2304	2452	1843	1073	489	74	48	0	برامج مسائية
4592	4638	4067	3108	2077	1073	684	302	المجموع
%69	%69	%72	%74	%78	%80	%81	%81	نسبة القطريين
%69	%70	%69	%68	%66	%63	%65	%61	نسبة الطلاب من المجموع العام

المصدر: تقرير إحصائي عن إنجازات الكلية.

نلاحظ في هذا الجدول حقيقتين الأولى أن أعداد الطلبة أخذ يتضاعف بدءاً من عام 2003 ، كذلك حدثت قفزات في أعداد الطلبة في البرامج المسائية. والحقيقة الثانية أن نسبة الطلبة القطريين أخذت في الارتفاع بشكل كبير. ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل أهمها التشدد في شروط القبول في جامعة قطر وإجراءات فصل الطلبة من الجامعة الذين لم يحققوا نسبة 2 في المعدل التراكمي، (انظر المرحلة الثالثة من هذه الدراسة).

1-3-3 كلية أحمد بن محمد العسكرية

بدأت الدراسة في هذه الكلية في عام 1996 باتفاقية بين جامعة قطر ووزارة الدفاع بحيث تقوم جامعة قطر بإعداد طلاب الكلية في التخصصات الأكاديمية. ومنذ عام 2006 أصبحت الكلية مستقلة بذاتها.

- الأقسام العلمية:

تتألف الأقسام العلمية من أربعة أقسام وهي، قسم القانون، وقسم إدارة الأعمال، وقسم المحاسبة وقسم نظم معلومات الحاسوب.

- نظام الدراسة والشهادات العلمية:

تعتمد الدراسة في الكلية على نظام الساعات المكتسبة، وتمنح الكلية شهادة البكالوريوس في الأقسام العلمية السابقة.

- اللوائح الأكاديمية:

تعتمد الكلية في تسيير شؤونها الأكاديمية على لوائح مفصلة مثل لائحة الشؤون الأكاديمية ، ولائحة نظام الدراسة لدرجة البكالوريوس، ولائحة الخطط الدراسية لنيل درجة البكالوريوس في الأقسام الأكاديمية.

وتصنف المراتب الأكاديمية لأعضاء الهيئة التدريسية حسب الدرجات العلمية التالية:

أ - أستاذ

ب - أستاذ مشارك

ج - أستاذ مساعد

- الطلبة:

تخرج من الكلية منذ نشأتها حوالي ثمان دفعات وهي تضم لغاية تاريخ 2010/10/22 حوالي 265 طالب.

ومخرجات الكلية تهدف لسد الحاجات المختلفة لوزارتي الدفاع والداخلية⁽⁷⁾.

1-3-4 كلية المجتمع تحت إشراف المجلس الأعلى للتعليم:

هذه الكلية حديثة النشأة إذ تم قبول أول دفعة من الطلبة في سبتمبر 2010، وكان عدد الطلبة المقبولين في حدود 300 طالب وطالبة.

والكلية تقبل حملة الشهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها بغض النظر عن قدم الشهادة الثانوية أو معدلها.

وهذه الكلية فرع من كلية المجتمع في هيوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. ومدة الدراسة فيها سنتين يمنح الطلبة المتخرجون دبلوم في أحد التخصصات التالية: العلوم ، العلوم التطبيقية، الآداب. ولغة التعليم فيها باللغة الإنجليزية. والدراسة فيها مجاناً للقطريين أما غير القطريين فيدفعون رسوماً.

وتهدف الكلية إلى إعداد الطلبة لسوق العمل كما أن برامجها تتيح لهم فرص الالتحاق بالجامعات.

وتخطط الكلية إلى زيادة عدد الطلبة فيها إلى 1500 طالب وطالبة في غضون الخمس سنوات القادمة.

أما بالنسبة لعمادة الكلية وأعضاء هيئة التدريس فكلهم من الأجانب وأغلبهم من الجنسيات الأمريكية⁽⁸⁾.

2- أهم مراحل التطور التي شهدتها جامعة قطر من عام 1985 - 2010

بالإضافة إلى ما سبق، فقد مرت جامعة قطر بثلاث مراحل أساسية من تاريخ تطورها، المرحلة الأولى امتدت من عام 1986/1985-1994/93 والمرحلة الثانية من 1995/1994 – 2003/2002 والمرحلة الثالثة من 2004/2003-2010/2009.

ولكل مرحلة من هذه المراحل خصائصها المميزة وطابعها المؤثر في حياة الجامعة. وفيما يلي عرضاً وتحليلاً لهذه المراحل الثلاث.

1-2 المرحلة الأولى 1986/85 – 1994/93

عندما استقرت الجامعة في مبناها الدائم في مطلع العام الأكاديمي 1986/85 ونتيجة لتراكم الخبرة الجامعية، ولكون الجامعة انتهت أو كادت من الانشغال بمرحلة التأسيس التي استغرقت ما يقرب من عشر سنوات من صدور قرار إنشاء الجامعة. بدأت تراجع مسيرتها وشعرت أن الوقت قد حان لإعادة النظر في خططها الأكاديمية وبرامجها الدراسية وسياسة قبول الطلبة، والحجم الطلابي الكلي في الجامعة، ونظامها الإداري والمالي، من أجل الارتقاء بمستوى مخرجات التعليم ومواءمتها لاحتياجات سوق العمل التي نمت وتعددت.

ولم تكن هذه الرغبة في التغيير والتطوير صادرة من قيادة الجامعة فحسب وإنما شاركتها في ضرورة هذه المرحلة فئات الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعمداء ومجلس الأمناء الاستشاري وأعضاء اللجنتين الاستشاريتين وتجمع أعضاء هيئة التدريس القطريين وهي بالتأكيد رغبة المجتمع ومؤسساته.

وكانت قيادة الجامعة تدرك مدى أعباء التطوير الجاد وتبعاته، لهذا فقد اختارت منهجية تقوم على مجموعة من العناصر منها:

1 - الاعتماد على خبرات وكفاءات أعضاء هيئة التدريس بكل كلية في إحداث التغيير المطلوب في الخطط والبرامج وتوصيف محتوى البرامج وتحديد عدد الساعات المعتمدة.

2 = تشكيل لجنتين في كل كلية الأولى لوضع السياسات والأهداف التي تحدد مجالات التطوير وحدوده وهذه اللجنة برئاسة عميد الكلية وعضوية رؤساء الأقسام وبعض الأساتذة. واللجنة الثانية سميت لجنة البرامج، وهي معنية بوضع البرامج التفصيلية لمحتوى الخطط الأكاديمية على ضوء السياسات والأهداف التي انتهت إليها اللجنة الأولى. وكلف رئيس كل قسم برئاسة مثل هذه اللجان في قسمه باشتراك جميع أعضاء قسمه.

3 - تحديد الإطار الزمني من قبل مجلس كل كلية لالانتهاء من إنجاز الخطط الأكاديمية الجديدة.

4 - تم عرض ما انتهت إليه اللجان من أعمال في مؤتمر عام في كل كلية، باشتراك جميع أعضاء هيئة التدريس وبرئاسة عميد الكلية وبحضور عمداء الكليات ووكلائها ومديري مراكز البحوث ومدير الجامعة ووكيل الجامعة وأمين عام الجامعة. بحيث يقوم كل رئيس قسم بعرض ما توصل إليه قسمه من نتائج لخطته الأكاديمية المطورة. وتناقش في هذا المؤتمر العلمي وتبدى الآراء والملاحظات حولها. وقد قام مركز تكنولوجيا التعليم بتسجيل جميع هذه المؤتمرات التي امتدت بعض الجلسات فيها لأكثر من سبع ساعات، والتي استغرقت حوالي ثلاث سنوات لكل كلية لتنتهي من أعمالها قبل أن يعتمدها مجلس الجامعة.

وفي نفس الفترة التي كان يحدث فيها أعمال الفكر والحوار العلمي داخل الكليات والأقسام الأكاديمية لتطوير الخطط الأكاديمية، كانت لجان أخرى مؤلفة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الإدارة والاقتصاد برئاسة أمين عام الجامعة تعمل على تطوير النظام الإداري والمالي للجامعة، لأن كفاءة النظام الإداري والمالي مطلب ضروري لتهيئة الأرضية والبيئة المناسبة لنمو النشاط الأكاديمي وزيادة فعاليته. وقد انتهت هذه اللجان بتقديم دراسات موسعة ومتكاملة لمشروع الهيكل

التنظيمي للجامعة، وكذلك مشروع اللائحتين التنفيذية والمالية، وبرامج التدريب للعاملين في الجامعة. وقد تم إقرار تلك المشروعات من مجلس الجامعة.

وكانت الفترة الممتدة من 86/85 - 93/92 فترة حافلة بالنشاط الذي استهدف تطوير معظم الجوانب الأساسية من مكونات التعليم الجامعي. وكان الهدف واضحاً تم التأكيد عليه في أكثر من مناسبة، وكان يتلخص في جدية التوجه نحو زيادة فعالية النظام التعليمي والبحثي وخدمة المجتمع بما يحقق الجدوى الاقتصادية والمردود الأكاديمي والاجتماعي والثقافي للنشاط الجامعي، مع الأخذ بأسباب التقدم العلمي والتقني والنمو المتسارع للمعارف العلمية، وترسيخ القيم العربية الإسلامية والتوجهات الإنسانية والاستجابة لحاجات وتوقعات المجتمع من التخصصات ومن مخرجات التعليم النوعية ومن الجامعة كبيت للخبرة والمشورة التي تتطلبها مؤسسات المجتمع.

وكانت الجامعة تدرك أن مثل هذا التطوير والتحسين الذي حدث في الجامعة لا بد له من متابعة ومن ضمانات تكفل له الاستمرارية وتعمل على ترجمة أهدافه بحيث تكون عناصر أساسية تشكل نسيج الواقع اليومي للنشاط الأكاديمي. لهذا عمدت الجامعة إلى الأخذ بمزيد من التدقيق في حسن اختيار أعضاء هيئة التدريس، واتجهت لرفع معدلات قبول الطلبة في جميع الكليات، وحددت الحجم الطلابي الكلي في الجامعة بحيث لا يزيد عن ستة آلاف طالب وطالبة. وأكملت هذا العمل بعقد عدة لقاءات ومؤتمرات لرؤساء الأقسام الأكاديمية امتدت من عام 1992م إلى 1994م واستهدفت تطوير أداء الأقسام الأكاديمية ورفع كفاءة أعضاء هيئة التدريس وقضايا أكاديمية أخرى.

واعتبرت الجامعة أن صيغة هذا المؤتمر ووظيفته تصلح لإدخالها ضمن التنظيم الجامعي كإطار ديمقراطي يجمع كل مستويات القيادات الجامعية مرة أو مرتين في العام، لتدارس القضايا الجامعية المختلفة ولتحديد مكامن القصور والعمل على تلافيها والتخطيط والإعداد لضمان فعالية التطوير واستمراريته

لتحقيق أهداف التعليم النوعي وبخاصة أن هذا المؤتمر يضم في عضوبته، جميع رؤساء الأقسام الأكاديمية، وعمداء الكليات ووكلاءها، ومديري مراكز البحوث، وعميد شؤون الطلاب ومساعديه ومدير المكتبات ومدير مركز الحاسب الآلي ومدير مركز تكنولوجيا التعليم مع مدير الجامعة ونوابه.

وقد تبلورت في الجامعة خلال تلك الفترة عدة توجهات يكمل بعضها البعض الآخر ومن أبرزها: التأكيد المستمر على العناية بنوع المدخلات التي تساعد على رفع مستوى أداء الطلبة وزيادة دافعية الإنجاز لديهم، والتأكيد على سياسة توسيع دائرة المشاركة في اتخاذ القرارات في الشؤون الاستراتيجية للسياسة الجامعية، والعمل على احترام وفعالية سلطة الأقسام الأكاديمية في المشاركة في صنع القرار الأكاديمي وتنفيذه من أجل تحقيق أهداف التعليم النوعي والمحافظة على مستواه، والتوسع في نشر خدمات الحاسب الآلي بحيث يعم الجانب الأكاديمي والجانب الإداري والمالي، والاستمرار في تهيئة الظروف المناسبة لزيادة وفعالية دور الهيئات الرقابية الخارجية في الجامعة، مثل مجلس الأمناء الاستشاري، واللجنتين الاستشاريتين، وتجمع أعضاء هيئة التدريس القطريين، والمطالبة بضرورة تحقيق استقلالية الجامعة المالية والإدارية لضمان تحقيق أهداف التعليم النوعي، والدعوة للأخذ بنظام التقويم الذاتي المستمر لضمان مخرجات التعليم.

وفي غمرة الحماس الذي صاحب إنجاز الخطط المطورة برز سؤال يعبر عن الخوف من أن الجامعة قد تكتفي بالشكل على حساب المضمون، لأنه سيجرب على ذلك في هذه الحالة ضياع جهد علمي كبير استمر ثلاث سنوات. وكانت الإجابة واحدة لدي معظم أعضاء هيئة التدريس، وهي أن نجاح هذا الجهد يتوقف على طريقة التنفيذ وقناعة وكفاءة المنفذين. وهنا يتحدد دور أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية والإدارية في تحويل الأفكار والمفاهيم والأهداف - التي تبلورت في الخطط والبرامج الأكاديمية واللوائح والنظم الأكاديمية والإدارية والمالية - إلى واقع وأسلوب عمل يومي ترى نتائجه في قاعة الدرس والمختبرات العلمية حتى يتحقق الهدف من إعداد الطالب إعدادا رفيع المستوى.

وعندما نتحدث عن دور عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية فنحن نتحدث عن القسم الأكاديمي الذي يضم أرباب التخصص. فإذا حللنا نظامنا الأكاديمي نجد أن فلسفة الجامعة تقوم على أساس البناء التنظيمي الذي يحتل فيه القسم العلمي مركز الأهمية، فالأقسام الأكاديمية في جامعة قطر لا تتكرر، وهذا يقتضى درجة عالية من التفاعل بين الأقسام في إعداد البرامج وطرحها والتنسيق لتحديد مستوياتها ومتطلباتها ووسائل تنفيذها سواء أكان ذلك داخل الكلية الواحدة أو بين كلية وأخرى. وأصبحت مسئولية إعداد الطالب مسئولية مشتركة بين الأقسام الأكاديمية وإن اختلفت درجة ذلك من كلية لأخرى. فتكوين وتعزيز إرادة العمل من خلال رفع كفاءة الأقسام هو الطريق السليم لبناء جامعة عصرية متقدمة في عطانها. وهو الذي سيخلق تحولاً جماعياً في التفكير نحو العمل المؤسسي بدلاً من الجهد الفردي غير المؤثر في أحيان كثيرة. وبهذا المفهوم سيعبر رئيس القسم عن رأي مجلس القسم في مجلس الكلية، وسيعبر عميد الكلية عن رأي مجلس الكلية في اجتماعات مجلس الجامعة، وسيعبر مدير الجامعة عن رأي مجلس الجامعة داخل الجامعة وخارجها. وسيعبر أعضاء المجالس المختلفة عن آراء مجالسهم مع مساهمة كل واحد بطبيعة الحال بفكره ورأيه وخبرته، وبهذا يصبح لدى الجامعة موقف موحد تجاه القضايا الأساسية، وسيكون للحرية الأكاديمية إطار يحميها ويضبطها.

هذا عن رؤية الجامعة وعن جهود التطوير بشكل عام، وكيف أن المحاولات السابقة خلقت بيئة مناسبة لظهور جهود منظمة للارتقاء بدور الأقسام العلمية.

البيئة الأكاديمية:

وتتصف البيئة الأكاديمية في جامعة قطر بالتنوع والنشاط الأكاديمي والاجتماعي، فأعضاء هيئة التدريس ينتمون إلى جنسيات عربية مختلفة وأجنبية، ونسبة عالية منهم حصلوا على درجاتهم العلمية من جامعات أجنبية. والبيئة الطلابية هي الأخرى تتشكل من جنسيات عربية في أغلبها وجنسيات أخرى من العالم الإسلامي، وكان الهدف من وراء هذه السياسة خلق تفاعل إيجابي بين الطلبة القطريين وبين ما لا يقل عن 30 جنسية مختلفة من الطلاب العرب من مختلف الأقطار العربية وغيرهم من الجنسيات الأخرى، وبجانب النشاط التعليمي والبحثي وبرامج خدمة المجتمع فإن الجامعة تقوم بعقد سلسلة من الندوات والحلقات النقاشية تشارك فيها مختلف الأقسام الأكاديمية على مدار العام الأكاديمي.

التقويم الداخلي والخارجي:

لا يوجد نظام مقنن للكشف عن كفاءة التعليم الداخلية والخارجية، ولكن كان هناك لجنات استشاريتان، واحدة لكلية الهندسة مشكلة من خمسة عمداء من جامعات مختلفة من الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في إنشاء كلية الهندسة وبعد ذلك حرصت الجامعة على استمرارها لضمان المستوى التعليمي للكلية، وكان أعضاء هذه اللجنة يحضرون مرتين في العام لتقييم كفاءة المختبرات والأجهزة ومستوى الطلاب ونشاط أعضاء هيئة التدريس والمعوقات التي تعترض كفاءة التعليم في الكلية، وفي نهاية الزيارة يقدم تقرير مفصل لمدير الجامعة متضمناً الجوانب الإيجابية والسلبية. وبالنسبة للجنة الاستشارية لكلية الإدارة والاقتصاد فإن دورها كان في البداية الإعداد لمشروع إنشاء الكلية، وبعد ذلك استمرت في الإشراف على المستوى الأكاديمي للكلية، وكانت مكونة من خمسة أعضاء من الجامعات العربية، وكانت تدعى للحضور مرتين في العام، وتقدم في نهاية زيارتها تقريراً لمدير الجامعة يتضمن الجوانب الإيجابية والسلبية التي لاحظتها اللجنة.

بجانب هاتين اللجنتين كان هناك مجلس الأمناء الاستشاري الذي صدر قرار أميرى بإنشائه سنة 1980 وتحديد اختصاصاته، وكان عدد أعضائه 12 عضواً منهم 6 أعضاء من خارج دولة قطر من المختصين في التعليم الجامعي، وكان المجلس يدعى للحضور ثلاث مرات في العام لمدة ثلاثة أيام، وينظر في الخطط الأكاديمية والبرامج الجديدة المقترحة وسياسات الجامعة وتوجهاتها المستقبلية، ويصدر بشأنها توصياته، وبجانب هذا الدور كان يقوم أعضاء المجلس بزيارات ميدانية للكليات ومراكز البحوث ومركزي الحاسب الآلي وتكنولوجيا التعليم والمكتبة وعمادة شؤون الطلاب للإطلاع المباشر على نشاط هذه الوحدات الأكاديمية وكفاءتها، وتقديم تقارير عن ذلك تعرض في اجتماعات المجلس لمناقشتها وإصدار التوصيات بشأنها.

وفي عام 1993 قامت الجامعة بالتعاقد مع فريق تقويم خارجي بالتعاون مع منظمة اليونسكو لتقويم الجامعة تقويماً مؤسسياً شاملاً، وكان فريق التقويم مؤلفاً من ستة خبراء معظمهم لديه خبرة في تقويم جامعات عربية مثل جامعة قابوس، وجامعة الكويت والجامعات الجديدة بالسودان، وكان تقرير فريق التقويم الخارجي منصفاً، إذا عرض بالوصف والتحليل لجوانب القوة كما عرض لجوانب القصور، وتضمن التقرير عدداً من التوصيات والاقتراحات يساعد الأخذ بها على تطوير العمل الجامعي وتحديثه.

ولا شك أن موضوع تطبيق سياسات التعليم الكيفي أو النوعي ليس بالسهولة التي قد يتصورها البعض، فهو موضوع شائك متعدد الجوانب والتفاعلات المتبادلة فيما بينها، كما أنه معقد إذ يحتاج إلى ضبط مدخلات تعليمية متعددة ومتنوعة تكمل بعضها بعضاً لتحقيق النوعية والكفاءة المنشودة للتعليم الجامعي، فرغم معدلات القبول من حين لآخر يعتبر أحد هذه المدخلات، إذ عن طريق هذه الوسيلة تطمئن الجامعة إلى مستوى الطالبة الملتحقين ببرامج التخصصات الأكاديمية المختلفة التي تقدمها الجامعة، كذلك فإن اختيار النوعية المتميزة من أعضاء هيئة التدريس في التعليم الجامعي مسألة غير سهلة ولكنها

أخذت في الاعتبار، بل كان لها وزن أكبر في خطة التطوير، إذ أن عضو هيئة التدريس الكفاء هو سبب في التطوير ونتيجة له أيضاً. وكذلك فإن إعادة النظر في البرامج والتخصصات الأكاديمية وتحديثها من حين لآخر أمر ضروري لتلبية احتياجات سوق العمل ولمواكبة التطورات والمستحدثات في مجالات المعرفة الأكاديمية وتطبيقاتها.

وتطوير أساليب التعليم وطرقه وضبط وسائل التقويم والقياس وتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس كلها عوامل انشغلت الجامعة بها أثناء التطوير وبعده. كما أن تحديد عدد المجموعات الطلابية بحيث يسمح العدد بالتفاعل والمشاركة في الدرس هي من متطلبات التعليم الناجح، واستخدام الوسائل التقنية في التعليم واستخدام المكتبة ومركز تكنولوجيا التعليم ومراكز الحاسب الآلي كمصادر تعليم عصرية يوجه لها الطلاب أصبحت من اهتمامات الجامعة تحقيقاً لمبدأين تربويين هامين هما التعلم الذاتي والتعلم المستمر، ولم تغفل الجامعة أيضاً عن الاهتمام بدور الإرشاد الأكاديمي وضبط عمليات التسجيل وتحسين إجراءاته. كما لم تكتف الجامعة بضبط المدخلات التعليمية، وإنما حرصت على أن تتعامل بأسلوب التعبئة المبرمج لخلق بيئة أكاديمية تشغل بالتعليم النوعي وتحسين وتجويد مدخلاته كقضية جامعية تنفعل بها في حياتها اليومية وتتجسد في أنشطتها الأكاديمية المختلفة، وكان المدخل لإثارة هذه القضية هو نهج أسلوب توسيع دائرة المشاركة بين الإدارة الجامعية وبين المجتمع الجامعي وبخاصة العمداء ورؤساء الأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس.

وقد يبدو الأمر في غاية البساطة عند الحديث عن نهج سياسات وأساليب جودة التعليم وتحسين نوعيته ولكن الأمر في غاية الصعوبة عند التطبيق لمن مارسه واختبر معاناته، لأن التعامل مع المجتمع الجامعي تتداخل فيه عوامل كثيرة أبرزها تعدد الرؤى والخبرات عند أعضاء هيئة التدريس وتنوع تخصصاتهم ومدارسهم الفكرية، هذا جانب، والجانب الآخر المجتمع الطلابي؛ فالطلاب هم الجمهور المستهدف للعملية التعليمية ولهم أيضاً نظرتهم لمستقبلهم ومدى تحقيق

البرامج والتخصصات التي يدرسونها لضمان هذا المستقبل، وهي من العوامل المؤثرة في دافعية الإنجاز لديهم. وكلما كان الهدف واضحاً والأساليب سليمة والمتابعة والتقويم ضمن إطار منهج العمل، فإن التعدد في الرؤى والخبرات والتنوع في التخصصات والمدارس الفكرية عند أعضاء هيئة التدريس والطلاب يشكل أرضية خصبة وثراء للحياة الجامعية.

وهكذا نرى كيف أن الجامعة اختارت لنفسها رؤية أكاديمية تقوم في صلبها على سياسة رفع الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم الجامعي. إن جامعة قطر لم يمض على إنشائها آن ذاك أكثر من عشرين عاماً، وهذا الزمن يعتبر قصيراً جداً في عمر الجامعات ولكن في عصر كالذي نعيشه اليوم، عصر يتسم بالتغير السريع في حجم المعرفة والتطوير المستمر لأنظمة التكنولوجيا، فإن الأمر يتطلب المراجعة والمصارحة من وقت لآخر لبرامج الجامعة وتخصصاتها وسياساتها الأكاديمية ونشاطاتها المجتمعية للتحقق من أن الجامعة تؤدي وظائفها في التعليم والبحث وخدمة المجتمع بكفاءة وكفاية، وجدير بالإشارة أن المراجعة لا تقف عند مسألة وضوح الأهداف وسلامة الغايات ونبذ النوايا وإنما تقف أيضاً وبشكل واضح عند المعوقات التي تعترض سبيل الوسائل للتعرف عليها وتحديد مصادرها للتعامل معها لا لذاتها وإنما لحلها من أجل تحقيق الأهداف طبقاً لزمناً محدد، لأن تراكم المعوقات ينتج عنه الإحباط وضياع الهدف وهدر في المال والثروة البشرية⁽⁹⁾.

2-1 المرحلة الثانية 1995/94 – 2003/2002

اتسمت المرحلة الأولى من حياة الجامعة بالاستقرار على مستوى التخصصات والبرامج الأكاديمية والتقاليد الجامعية، أما المرحلة الثانية فقد صاحبها بعض المظاهر السلبية التي انعكست على البيئة الجامعية وأدت إلى حالة من عدم الاستقرار نتيجة للقرارات الإدارية التي يغلب عليها طابع التسرع، فقد الغي دور المجلس الاستشاري للجامعة دون مبرر كاف، كذلك تم إلغاء اللجنة

الاستشارية لكلية الهندسة واللجنة الاستشارية لكلية الإدارة والاقتصاد، وتبع ذلك إلغاء المكتب الفني للتطوير، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى وقف برنامجي الدبلوم العام والدبلوم الخاص في كلية التربية، وسرعان ما اتخذ قرار آخر بوقف القبول في كلية التربية.

وامتدت هذه الإجراءات بحيث نتج عنها تعطيل تام لمؤتمر رؤساء الأقسام الأكاديمية، أما دور المجتمع الجامعي في المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الجامعة فقد بدأ يضمحل بسرعة، وقد تم التخلي نهائياً عن هذا المبدأ ليس فقط لأعضاء هيئة التدريس وإنما تعدا ذلك إلى العمداء ورؤساء الأقسام، وطال التغيير المقررات والبرامج الأكاديمية وضم بعض الأقسام الأكاديمية أو حذفها دون الرجوع لأصحاب الاختصاص، وأصبح دور مجلس الجامعة شكلياً في نهاية المطاف.

بجانب ذلك ظهرت اتجاهات جديدة من أهمها:

- 1 - قبول طلبة من أبناء المقيمين نظير مصروفات.
- 2 - استحداث برنامج التعليم الموازي المسائي نظير مصروفات على الطالبة الملحقين به من القطريين وغير القطريين.
- 3 - استحداث برنامج التعليم التأسيسي في عام 1998.

2-3 المرحلة الثالثة من عام 2004/2003 – 2010/2009

بالرغم من أن المرحلة الثانية من مراحل تطور الجامعة قد صاحبها كثير من الاضطراب نتيجة للقرارات الإدارية المتسارعة ونتيجة للتخلي عن مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الجامعة، إلا أن الجامعة قد استمرت في منهجها العام بالمحافظة على هويتها العربية الإسلامية، وعلى لغتها العربية في مجال التدريس.

هذا النهج العام للعملية الجامعية قد طرأ عليه تغيير جذري في المرحلة الثالثة من مراحل نمو الجامعة، وقد حدث هذا التغيير نتيجة لاستعانة رئاسة الدولة بمؤسسة (رند) لقيادة عملية الإصلاح في الجامعة.

إن المتأمل في هذه المرحلة يلحظ أنها شكات حالة انفصال شبه تام عن ماضٍ بكل ما له من حسنات وبكل ما عليه من نواقص.. وسأحاول أن أعرض بشيء من التحليل لأهم التطورات التي حدثت في الجامعة خلال هذه المرحلة.

2-3-1 منهجية مؤسسة رند في تطوير الجامعة

بعد أن أنجزت مؤسسة رند مهمتها بصياغة هيكلية النظام التعليمي العام، كلفت من جديد في عام 2003 بإجراء مماثل لإصلاح نظام التعليم الجامعي.

وقد تم تشكيل لجننتين لهذه المهمة، الأولى بقيادة مؤسسة رند، وتضم خمسة أعضاء، واللجنة الثانية تضم ستة أعضاء برئاسة رئيس الجامعة. وتتبع هاتين اللجنتين عدة لجان فرعية مساعدة.

وخلال عامي 2003-2004 عكفت اللجنتان على دراسة الواقع الجامعي، وتوصلت إلى تحديد سبعة مكونات رئيسية لتطوير النظام الجامعي.

المكون الأول: منح الجامعة استقلالها الأكاديمي والإداري.

المكون الثاني: اعتماد نظام اللامركزية في الشؤون الأكاديمية والإدارية في الجامعة.

المكون الثالث: تعديل الهيكل الأكاديمي في الجامعة.

المكون الرابع: توسيع مجال منهج المتطلبات العامة للجامعة.

المكون الخامس: ملائمة الخطة العامة للجامعة لاحتياجات المجتمع.

المكون السادس: الارتقاء بمستوى الأداء الإداري لأعضاء هيئة التدريس والموظفين.

المكون السابع: تطوير ودعم التحصيل الدراسي للطلبة⁽¹⁰⁾.

هذه المكونات السبعة وما تضمنته من تفاصيل، قام بعرضها رئيس الجامعة ورئيس لجنة مؤسسة رند على الأمير الرئيس الأعلى للجامعة في جون من عام 2004 لأخذ الموافقة عليها. ونتيجة لذلك تم إصدار مرسوم بقانون رقم (34) لسنة 2004 بتنظيم جامعة قطر مؤرخ في 2004/8/3. ونصت المادة (4) بأن يتولى إدارة الجامعة مجلس أمناء الجامعة ورئيس الجامعة. كما نصت المادة (7) على أن يكون مجلس أمناء الجامعة هو السلطة العليا في الجامعة، ويختص بوضع سياستها العامة، ومراقبة تنفيذها، ويتولى الإشراف العام على الجامعة وكافة الأمور المتعلقة بأنشطتها ونظمها وعلى الأخص ما يلي:

- 1 - وضع الخطط الكفيلة بتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق أهداف الجامعة.
- 2 - متابعة تنفيذ الخطة المعتمدة للتعليم الجامعي والبحوث العلمية.
- 3 - إقرار متطلبات الجامعة من المباني والإنشاءات.
- 4 - إصدار الهيكل التنظيمي للجامعة بناءً على اقتراح رئيس الجامعة.
- 5 - إصدار اللوائح الأكاديمية والمالية والإدارية والتنظيمية للجامعة، ولوائح شؤون أعضاء هيئة التدريس وشؤون الموظفين بها.
- 6 - إقرار الموازنة السنوية للجامعة وحسابها الختامي.
- 7 - إقرار السياسة العامة لقبول الطلاب في الجامعة.
- 8 - تحديد الرسوم الجامعية بناءً على اقتراح رئيس الجامعة.
- 9 - الموافقة على استحداث البرامج الدراسية.
- 10 - منح الدرجات العلمية للجامعة.

وبتاريخ 2004/9/26 صدر القرار الأميري رقم (48) لسنة 2004 بتشكيل مجلس أمناء جامعة قطر برئاسة ولي العهد، وعضوية عدد من ممثلي الهيئات الحكومية والتعليمية والقطاع الخاص.

وبعد صدور هذين القرارين، انشغلت مؤسسة رند واللجنة العليا في الجامعة ولجانها الفرعية خلال المدة من 2004-2007، بصياغة اللوائح الأكاديمية والإدارية للجامعة. وقد طبقت مؤسسة رند نفس المنهج الذي سارت عليه من قبل عندما كلفت بتغيير هيكلية التعليم العام، حيث التزمت بسرية شبه تامة، وشددت على اللجان الفرعية بأن لا يتحدثوا للجمهور الجامعي عن شيء من سير أعمال اللجان حتى يتم إنجاز المهمة بالكامل، وكان المبرر لهذا الإجراء من وجهة نظري مؤسسة رند واللجنة العليا في الجامعة هو تجنب مقاومة توجّهات مشروع الإصلاح في الجامعة⁽¹¹⁾.

2-3-2 أهم النتائج لسياسة التطوير

بالإضافة لصدور قانون الجامعة ومجلس الأمناء، فإن هناك مجموعة من النتائج الهامة يجدر الإشارة إليها مثل:

2-3-2-1 الهيكل التنظيمي للجامعة

تم إنجاز هيكل تنظيمي جديد للجامعة، انظر ملحق رقم (1)، وفي هذا الهيكل أصبحت السلطة العليا في الجامعة منوطة بمجلس الأمناء بدلاً من الأمير الرئيس الأعلى للجامعة كما كان في السابق. كذلك من صلاحيات مجلس الأمناء تعيين رئيس الجامعة ونوابه. ويمثل الجامعة في مجلس الأمناء رئيسها دون أن يكون له صوت في القضايا التي تطرح على المجلس للتصويت.

وفي هذا الهيكل أصبح لرئيس الجامعة خمسة نواب بدلاً من ثلاثة، بالإضافة نائب رئيس الجامعة للبحوث، ونائب رئيس الجامعة لشؤون الطلاب، ونائب رئيس الجامعة للتخطيط والتطوير المؤسسي.

وقد جاء هذا الهيكل في مجمله شاملاً لمعظم وظائف الجامعة ونشاطاتها الأكاديمية والاجتماعية المختلفة، ولكنه خلا من الإشارة إلى مجلس للجامعة.

2-2-3-2 اللوائح الأكاديمية والإدارية

تم اعتماد لوائح أكاديمية وإدارية مفصلة، شملت مهام رئيس الجامعة ونوابه والعمداء ورؤساء لأقسام الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس، وقواعد الترقية العلمية وشروطها، وشؤون العاملين في الجامعة، ويغلب على هذه اللوائح غياب مجالس الكليات ومجالس الأقسام الأكاديمية.

2-2-3-2 لغة التعليم في الجامعة:

بالرغم من أن قانون الجامعة لم يحدد لغة التعليم في الجامعة، إلا أن لوائحها الأكاديمية تؤكد على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعة. ولكن الممارسة الفعلية قد خرجت عن ذلك بفرض اللغة الإنجليزية على معظم كليات الجامعة، بحيث شمل ذلك التخصصات والبرامج التي تطرحها كلية الإدارة والاقتصاد وكلية العلوم والآداب، وكلية التربية وكلية الصيدلة، وبعض التخصصات في كل من كليتي الشريعة والقانون. أما كلية الهندسة فإن الدراسة فيها باللغة الإنجليزية منذ إنشائها.

2-2-3-2 الاعتماد الأكاديمي

من أجل الارتقاء بمستوى التعليم في الجامعة، فقد وجهت إدارة الجامعة جميع الكليات بضرورة العمل على تطوير برامجها الأكاديمية للحصول على الاعتماد الأكاديمي، ولتحقيق هذا الهدف فقد قامت إدارة الجامعة بتعيين عدد من الخبراء الأجانب في كل كلية لمساعدة عميدها على بناء التخصصات والبرامج الأكاديمية طبقاً للمعايير المتبعة في الجامعات الغربية.

4-2-3-2 سياسة القبول في الجامعة

لقد طرأ على سياسة شروط القبول في الجامعة تشديد واضح، ليس من المبالغة أن يوصف بالشروط التعجيزية، فالطالب لكي يقبل في إحدى كليات الجامعة، عليه أن يمر بثلاث مراحل: المرحلة الأولى، الحصول على معدل في شهادة الثانوية العامة يسمح له بالتسجيل في الجامعة، ومعدلات القبول في الجامعة تتراوح ما بين 70% و 75% في حدها الأدنى، والمرحلة الثانية على جميع الطلبة أن يجتازوا بنجاح اختبارات تحديد مستوى في مادة الرياضيات والعلوم والحاسب الآلي واختبارات التوفل للغة الإنجليزية، فإذا نجح الطالب في جميعها يقبل في الكلية التي تؤهله معدلاته في الشهادة الثانوية للانتساب لها طبقاً لشروطها والمرحلة الثالثة، إذا رسب الطالب في بعض المواد أو جميعها فإنه يحال لدراستها في البرنامج التأسيسي لمدة أربع فصول دراسية دون أن تحسب في معدله التراكمي، ويفصل الطلبة الذين لم يحققوا نجاحاً كاملاً في تلك المواد أو بعضها بعد مضي أربعة فصول عن دراستهم في البرنامج التأسيسي.

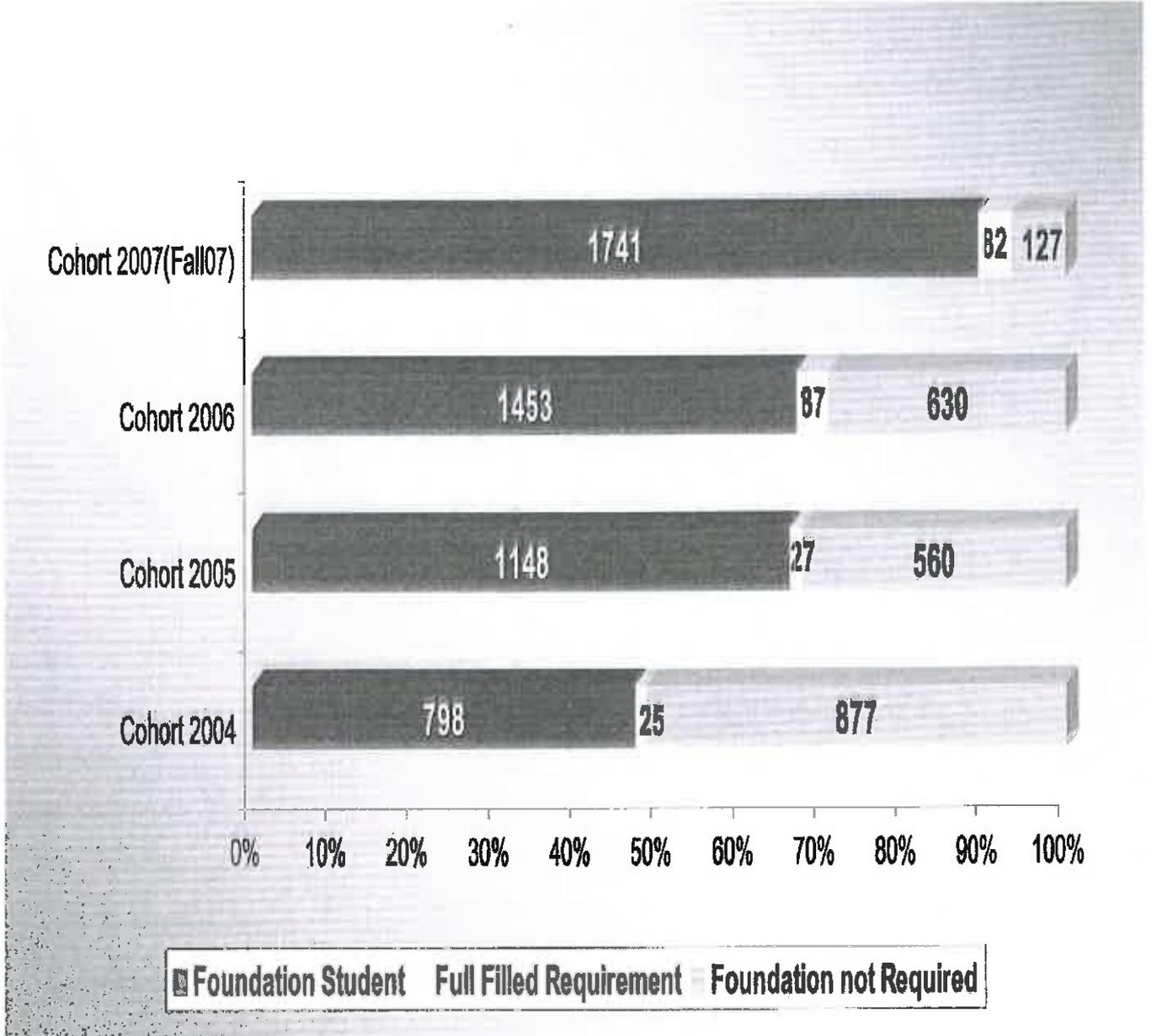
والشكل رقم (1) يوضح لنا أفواج الطلبة الجدد المسجلين في البرنامج

التأسيسي للسنوات 2004 - خريف 2007.

الشكل رقم (1)

يوضح عدد الطلبة الجدد الذين سجلوا

في البرنامج التأسيسي للأعوام الأكاديمية 2004-2007



المصدر: قسم الإحصاء التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للتخطيط والتطوير المؤسسي.

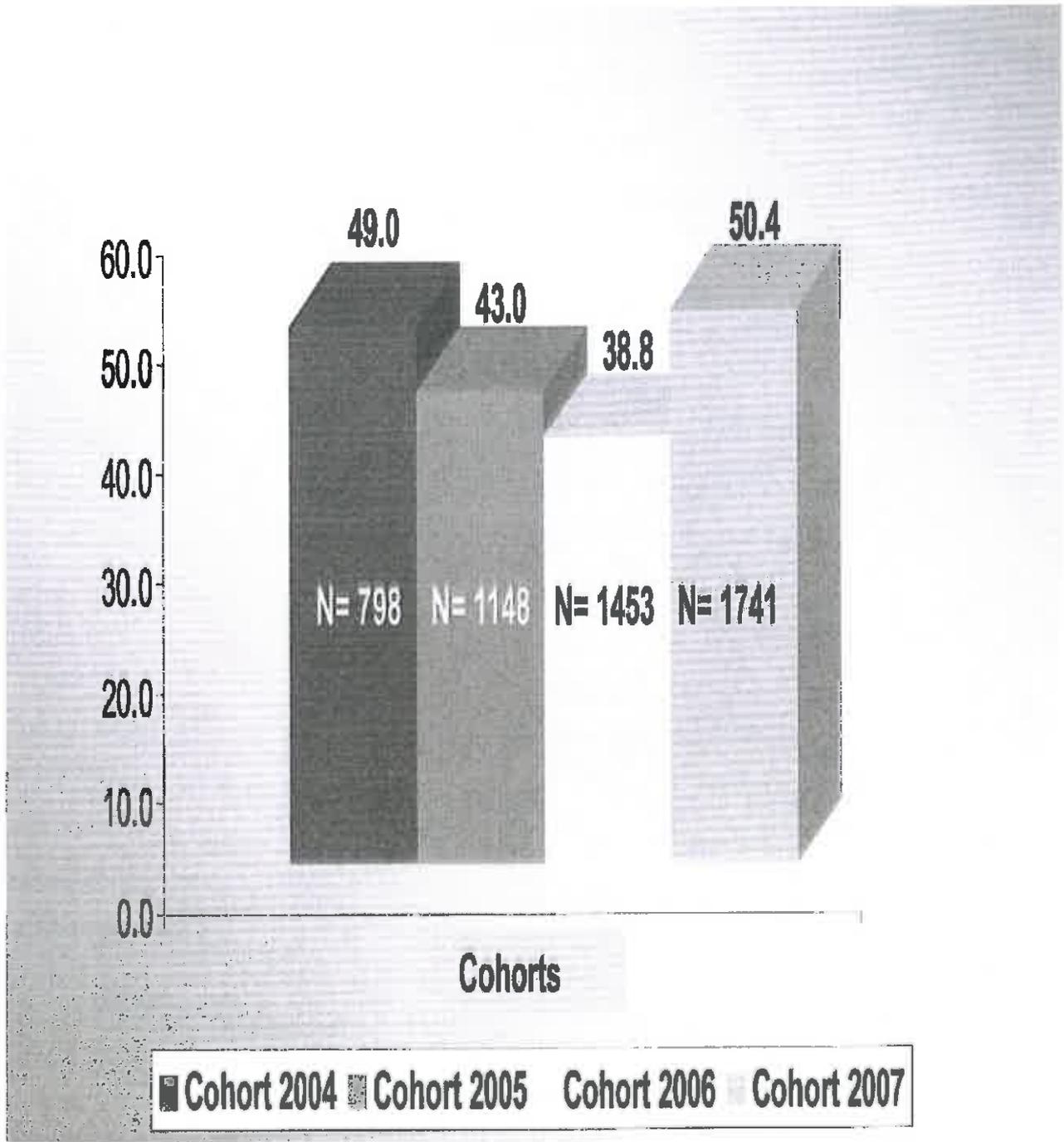
وبتحليل هذا الشكل نلاحظ أن معايير تحديد المستوى آخذة في التشدد، فالفوج الطلابي لعام 2004 التحق أكثر من نصفه بكليات الجامعة المختلفة، وأقل من النصف سجل في البرنامج التأسيسي. ونلاحظ أيضاً أن أفواج الطلاب الذين سجلوا مباشرة في كليات الجامعة المختلفة أخذت تتناقص بشكل حاد حتى وصلت في خريف 2007 إلى نقطة الكارثة، فقط 127 من الطلبة سجلوا في مختلف الكليات مقابل 1741 سجلوا في البرنامج التأسيسي. ويمكن تفسير هذه النتيجة المخيبة للآمال إلى احتمالين أساسيين الاحتمال الأول إما أن اختبارات تحديد المستوى غير موضوعية من حيث البناء والتصميم، والاحتمال الثاني يمكن إرجاعه في حالة سلامة الاحتمال الأول إلى أن إعداد الطلبة في النظام التعليمي العام الجديد قد فشل في إعدادهم في مواد العلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية والحاسب الآلي التي تؤهلهم للالتحاق بالدراسات الأكاديمية. ونحن نميل أن الاحتمالين معاً قد تضافرا في إحداث هذه النتيجة. وندرك أن هذا الحكم المتسرع بالرغم من أن الإحصائيات السابقة تعضده إلا أن الأمر يحتاج إلى دراسة علمية تتقصى تأثير الاحتمالية معاً.

ومن أجل إعطاء مزيد من التوضيح ، نأخذ مثلاً واحداً وهو مادة اللغة الإنجليزية لنتعرف على نسبة الطلبة الجدد الذين لم يحققوا نسبة الحد الأدنى في اختبارات التوفل للسنوات 2004-2007 كما يوضحها الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2)

يوضح نسبة الطلبة الجدد الذين سجلوا في البرنامج التأسيسي

في المستوى الأول في اللغة الإنجليزية للأعوام 2004 - 2007



المصدر: قسم الإحصاء التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للتخطيط والتطوير المؤسسي.

يصنف الطلبة الجدد في اختبارات التوفل كالتالي؛ الحاصلون على 500 نقطة وهؤلاء يعفون من الدراسة في البرنامج التأسيسي للغة الإنجليزية، أما الباقون فيقسمون حسب نتائجهم على مستويات أربعة، المستوى الأول للحاصلين على أقل من 400 نقطة والمستوى الثاني للحاصلين على 400-449 نقطة والمستوى الثالث للحاصلين على 450-474 نقطة والمستوى الرابع للحاصلين على 475-499 نقطة.

فإذا حللنا الشكل رقم (2) نلاحظ أن نسبة 50.4% من أصل مجموع الطلبة الجدد البالغ عددهم 1741 لعام 2007، لم يحققوا المستوى الأول في اختبارات التوفل للغة الإنجليزية، فإذا علمنا أن هذه النتيجة المتدنية الخطيرة قد حدثت بعد مضي أربع سنوات على نظام التعليم العام الجديد الذي يركز في مقرراته الدراسية على تدريس مادة العلوم والرياضيات والحاسب الآلي باللغة الإنجليزية، ويعطي قدراً أكبر من التركيز على دراسة اللغة الإنجليزية، يحق أن نتأثر أكثر من علامة استفهام!!

2-3-2-5 أثر سياسة التطوير على البيئة الجامعية

العاملون في الحقل الجامعي يدركون أنه من السهل على بيوت الخبرة، أن تصيغ القوانين الجامعية واللوائح الأكاديمية والإدارية، وأن تضع معايير الجودة على أفضل ما يكون، وهم يدركون أيضاً أن التحدي الأكبر يبدأ عند التطبيق، وإلى أي مدى يشعر الجمهور الجامعي ومكوناته من أعضاء هيئة تدريس وطلبة وإداريين بجدوى هذا التغيير وواقعيته، ويزداد الأمر سوءاً إذا كان معظمهم مغيبون عمداً عن المشاركة في المراحل المختلفة لهذا التغيير. قد تكون بعض التغييرات التي حدثت في الجامعة في صالحهم، ولكن الجمهور الجامعي عنيد بطبعه ومعتزاً بمكانته العلمية وكرامته الشخصية ولهذا فهو لا يطمئن لنوع التغيير وتوجهاته الذي يطلب منه في المردود الأخير القيام بتنفيذه، إلا إذا كان من صنع فكره ونابع من إرادته في المقام الأول.

فإذا علمنا أن سياسة التغيير التي حدثت في الجامعة لم تأخذ في اعتبارها مشاعر معظم الجمهور الجامعي، حيث قامت منذ البدء على سياسة فرض الأمر الواقع، دون الاهتمام ببذل أي جهد لإقناع الجمهور الجامعي بجدوى هذا التغيير، منطلقة من مفهوم خاطئ بأن أي محاولة لإقناع معظم أعضاء هيئة التدريس لن تجدي نفعاً وأن نتائجها مضيعة للوقت والجهد لأن معظمهم محافظون ومقاومون للتغيير وبخاصة أعضاء هيئة التدريس القطريين.

هذا الفهم الخاطئ الذي انطلقت منه مؤسسة رند وإدارة الجامعة قد أثار بدرجات مختلفة على جوانب هامة من حياة الاستقرار والرضي في المحيط الجامعي، وسنحاول باختصار رصد بعض هذه الإفرازات:

2-3-2-5-1 الموقف من أعضاء هيئة التدريس القطريين

وردت مادة في لائحة أعضاء هيئة التدريس تنص على تطبيق قانون التقاعد في الجامعة. وحددت سن التقاعد ببلوغ سن الستين لعضو هيئة التدريس. وهذه المادة طبقت بشكل خاص على أعضاء هيئة التدريس القطريين.

والشكل رقم (3) يوضح أثر هذه المادة على انخفاض أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للأعوام الأكاديمية 2007/2006 و2008/2007 و2009/2008.

الشكل رقم (3)

يوضح انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس

القطريين في الجامعة في ثلاثة أعوام

Year	Faculty on Board			Resigned / Terminated			Turnover ratio		
	Qatari	Non - Q	Total	Qatari	Non - Q	Total	Qatari	Non - Q	Total
2006-07	270	241	511	35	95	130	13.0	39.4	25.4
2007-08	252	250	502	24	63	87	9.5	25.2	17.3
2008-09	222	262	484	17	55	72	7.7	21.0	14.9

المصدر: قسم الإحصاء التابع لمكتب نائب رئيس الجامعة للتخطيط والتطوير المؤسسي.

ملاحظة: كان عدد أعضاء هيئة التدريس القطريين في عام 1991 حوالي 316 حسب التقرير الإحصائي لعام 2001/2002 .

ويبدو أن إدارة الجامعة لا تشعر بارتياح لاستمرار أعضاء هيئة التدريس القطريين في الجامعة، فأخذت تساهم من تبقى منهم بترك الجامعة، وليس أدل على ذلك من قول رئيسة الجامعة:

"أن ترك أعضاء هيئة التدريس للجامعة هو في صالح الجامعة وفي صالحهم"⁽¹³⁾.

وإذا نظرنا إلى قانون التقاعد في الدولة وبخاصة إلى المادة (2) من قانون الموارد البشرية فإنه يستثني من تطبيق أحكامه الفئات التالية من أجل المصلحة العامة، وهذه الفئات هي:

1 - القضاة ومساعدو القضاة وأعضاء النيابة ومساعدو النيابة العامة.

2 - موظفو الديوان الأميري.

3 - موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

4 - أعضاء هيئة التدريس الجامعي.

ونتيجة لهذه الإجراءات التي لا تتفق مع الأعراف والتقاليد الجامعية ولا تتناسب مع مصلحة الجامعة في المردود الأخير، فإن قانون التقاعد في الجامعة بدلاً من أن يكون ميزة لأعضاء هيئة التدريس القطريين أصبح وسيلة لطردهم من الجامعة.

وقد ساد جو من الإحباط العام في الجامعة، وأخذت الدعايات والشكوى تنتشر بين صفوف العاملين في المحيط الجامعي، وانفرط عقد التواصل الصحي بين إدارة الجامعة وكلياتها وأقسامها الأكاديمية، وأصبح صوت دعاة التغيير في الجامعة ومؤيدوه يضعف بشكل سريع.

2-3-2-5-2 مصادر النشر العلمي

لم تتوقف جهود التغيير في الجامعة عند حد ما أشير إليه من قبل، بل تعدى ذلك إلى تقليص عدد الأقسام العلمية في الجامعة، وضم كلية العلوم وكلية الآداب والعلوم الاجتماعية في كلية واحدة أطلق عليها مسمى كلية العلوم والآداب، ولم يحدث ذلك نتيجة للحوار بين أصحاب الشأن في الكلية بل فرض الأمر فرضاً من قبل إدارة الجامعة التي تفاخرت في أكثر من مناسبة بأن هذا الإجراء يعد من الإنجازات الهامة التي أقدمت عليها الجامعة.

وقد طال التغيير أيضاً إلغاء مصادر النشر في الجامعة من حوليات ودوريات علمية كانت كليات الجامعة تعنى بإصدارها منذ نشأتها مما حرم أعضاء هيئة التدريس من النشر العلمي فيها، وحرّمهم أيضاً من التعرف على الجهود العلمية والبحثية لزملائهم الذين أخذوا ينشرون أبحاثهم في مجلات علمية خارج جامعتهم. ولم يكن المبرر كافياً من قبل إدارة الجامعة بل كان ينطلق من سوء الظن في أعضاء هيئة التدريس الذين كانوا ينشرون أبحاثهم في تلك الحوليات والدوريات العلمية، والحقيقة غير ذلك فإن تلك الحوليات والدوريات كانت تلتزم بمعايير صارمة، فالنشر فيها يعتمد على إجازة البحوث من ثلاثة محكمين اثنين منهم على الأقل من خارج الجامعة من أصحاب الاختصاص. وكان الإقبال من قبل الباحثين العرب للنشر في حوليات ودوريات الجامعة يعد مؤشراً لرصانتها وسمعتها العلمية بين الجامعات العربية.

2-3-2-5-3 محور الذاكرة الجامعية على مستوى الأفراد والوثائق والسجلات:

من تقاليد الجامعات في العالم الاهتمام بحفظ ذاكرتها والعمل على صيانتها من خلال المحافظة على وثائقها وسجلاتها الأكاديمية والإدارية وحمايتها من التلف، لأن تلك المواد تروي قصة مراحل تطورها والجهود التي قام بها العاملون في الجامعات عبر الزمن.

وهي مصادر هامة للباحثين الذين يعنون بدراسة تاريخ الجامعات. وهي أيضاً حق من حقوق الجامعات لا يبرر الاعتداء عليه تحت أي ظرف من الظروف.

وجامعة قطر كانت كغيرها من الجامعات تعتر بتراثها الأكاديمي حيث قامت عام 1993 بحركة توثيق شملت معظم تاريخها الأكاديمي، فعلى سبيل المثال، فقد تم جمع قرارات مجلس الجامعة منذ نشأتها في 9 مجلدات، والتقرير السنوي للجامعة في 7 مجلدات، ومحاضر وتوصيات مجلس الأمناء الاستشاري في 14 مجلداً، ومحاضر وتوصيات اللجنة الاستشارية لكلية الهندسة في 12 مجلدات ومحاضر وتوصيات اللجنة الاستشارية لكلية الإدارة والاقتصاد في 5 مجلدات، بالإضافة لذلك لكل كلية دليلها الخاص ولكل وحدة من وحدات الجامعة مثل عمادة شؤون الطلاب ومراكز البحوث والمكتبة أدلتها الخاصة فضلاً عن الدليل الإحصائي للجامعة والدليل العام للجامعة وكتاب النشأة والتطور الذي يحدث دورياً. أما بالنسبة لنشاطات الجامعة العلمية والثقافية من مؤتمرات وندوات ومناسبات فإنها كانت تسجل وتحفظ في مكتبة مركز تكنولوجيا التعليم منذ النشأة الأولى للجامعة.

هذا الإرث الجامعي وغيره من الوثائق والسجلات الجامعية تم تدميره نهائياً من قبل إدارة الجامعة في الأعوام الأخيرة التي شهدت حركة التغيير في الجامعة، وأصبح الجمهور الجامعي اليوم لا يعي إلا حلقات باهتة من تاريخ جامعتهم.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد على خطورته بل تعداه ليشمل معظم أعضاء هيئة التدريس القطريين الذين عاصروا مراحل تطور جامعتهم، فقد تم عزل من تبقى منهم عن قصد عن المشاركة في أعمال اللجان الفرعية المساندة للجنة مؤسسية رند واللجنة العليا في الجامعة، ونقتبس الفقرة التالية من كتاب مؤسسة رند الذي صدر بعنوان *The Reform of Qatar University* لأنها تفسر لنا بعضاً من فلسفة التغيير التي حدثت في الجامعة:

"Perhaps the most poignant decision that the QU. Leadership faced in implementing the reform agenda was assignment of some promising younger member to fill key administration positions within the university-deans, department heads, academic planners, etc. for a number of reasons, these younger faculty were obvious choices for administrative posts... Because they were relative newcomers to QU, they were often less attached to older ways of doing things and more open to change"⁽¹²⁾.

إن هذه المرحلة التي تطرقنا لتأثيراتها المفصلية الآنية قد طبعت الجامعة بخصائص جديدة بعضها نظرياً نقل الجامعة للتحرك في إطار مؤسسي، وبعضها الآخر عليه مأخذ كثيرة، وهي الآن تعمل على ترسيخ مبادئها الجديدة بعد أن أدارت ظهرها لتراثها الماضي، ولكن القيم والتقاليد والأعراف الجامعية التي ترسخت على مر السنين هي التي تحكم التصرف على أرض الواقع، وإدارة الجامعة أرتكبت خطأ كبيراً عندما وجهت حراها لأعضاء هيئة التدريس القطريين الذين يعدون العصب الأساسي لأي تطوير في الجامعة مما وضعها وبشكل مبكر في صراع لا مبرر له. كذلك فقد أدخلت نفسها في ثلاثة مآزق خطيرة الأول خروجها عن رسالتها وأهدافها كجامعة وطنية عربية باعتمادها اللغة الإنجليزية في التدريس والمخاطبة والنشريات مما جعل المجتمع الجامعي والمتقنين في المجتمع يتندرون على إدارة الجامعة حينما يتحدثون في بعض المناسبات عن حرص الجامعة على المحافظة على اللغة العربية وتعزيزها في الجامعة. والمآزق الثاني اعتمادها شبه الكلي على مبدأ التفكير عن الآخرين بدل التفكير مع الآخرين في كل المسائل الاستراتيجية في الجامعة. والمآزق الثالث اعتمادها الحاضر والمستقبلي على أعضاء هيئة التدريس غير القطريين في تنفيذ برامجها الأكاديمية ونشاطاتها العلمية المختلفة، وتؤكد إحصائيات الجامعة أن نسبة أعضاء هيئة التدريس الذين تنهى عقودهم أو يقدمون استقالاتهم سنوياً مرتفعة، وهو مؤشر لا

يساعد على تنمية روح الانتماء للجامعة والنتيجة التي ستحصل عليها الجامعة تحول مجتمعها إلى مجتمع محبط لا يشجع على العطاء الجاد ولا يشجع على جذب عناصر متميزة من أعضاء هيئة التدريس.

3 - مشكلة الخلل السكاني وأثرها على تركيبة قوة العمل من المواطنين

إن التعليم بشكل عام يعتبر من المكونات الأساسية لمبادئ التنمية البشرية المستدامة ، وأن جودة مخرجات التعليم العالي تعد عصب السياسات التنموية بشكل خاص .

ويؤكد المختصون من المهتمين بمفهوم التنمية البشرية أنها تستهدف تنمية الإنسان وهي غاية الغايات، ويقصدون الإنسان في تفاعله المتبادل مع مختلف مكونات مجتمعه بأوضاعه الاقتصادية والسياسية وفئاته الاجتماعية ومناخاته الفكرية والعلمية والتكنولوجية والثقافية.

والتنمية البشرية المستدامة لا تقف عند حدود العموميات والشعارات بل تخضع للقياس من خلال مؤشرات متعارف عليها مثل:

- 1 - الحصول على دخل أكبر لأفراد المجتمع.
- 2 - زيادة فرص التعليم.
- 3 - توقعات الحياة نتيجة للعناية بالصحة والتغذية.
- 4 - العمل على تهيئة بيئة نظيفة.
- 5 - العمل على تهيئة أجواء الحرية السياسية وحماية حقوق الإنسان.
- 6 - المساواة في الفرص المتاحة لجميع الناس في المجتمع.
- 7 - تمكين الناس لكي يشاركوا في عمليات التنمية ويستفيدوا منها.

والحديث عن مفاهيم التنمية ومؤشراتها في منطقة الخليج العربي عليه محاذير كبيرة، فالخلل في تركيبة السكان وقوة العمل، وطبيعة النظم السياسية، ونظم الإدارة العامة، كلها تقف معوقات أساسية، تعمل على هدم الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التنمية المختلفة. ولناخذ على سبيل المثال ظاهرة الخلل في تركيبة السكان وقوة العمل في دولة قطر لنرى مدى انعكاسها على مفهوم التنمية.

- عرض وتحليل تركيبة السكان وتركيبه قوة العمل:

سجل الدكتور علي الكواري في دراسته "تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية" مجموعة من الحقائق تؤكد على فداحة الخلل في التركيبة السكانية وتركيبه قوة العمل في دولة قطر.

ومن الحقائق التي ذكرها أن حجم سكان قطر قد قفز خلال ثلاث فترات زمنية من 111 ألف نسمة في سنة 1970 إلى 369 ألف نسمة في سنة 1986 ، ثم إلى 559 ألف نسمة سنة 1993.

وكانت نسبة القطريين من مجموع السكان 40% عام 1970، انخفضت إلى 26% و23% في سنة 1986 وسنة 1993 على التوالي، أما بالنسبة لقوة العمل من القطريين ، فقد كانت تشكل ما نسبته 17% و11% و10% من مجموع قوة العمل للسنوات 1970 ، 1986 و1993 على التوالي. وكانت نسبة الزيادة المضطردة لصالح غير الناطقين باللغة العربية من المجموع العام لقوة العمل⁽¹⁴⁾.

وقد أشارت دراسة أخرى أن تقديرات سكان قطر قد بلغت حوالي 600 نسمة في عام 1996 يشكل القطريون منهم 160 ألف نسمة أي ما يعادل 20.5% من مجموع السكان⁽¹⁵⁾.

أما دراسة حمد بن جبر أمين عام مجلس التخطيط آن ذاك ورئيس اللجنة الدائمة للسكان حالياً. فهي تشير أن حجم السكان يزداد بمعدل 3.9 للقطريين و2.9

لغير القطريين، وأن نسبة القطريين لمجموع السكان العام قد زاد من 26.4% عام 1986 إلى 28.4% عام 1996 ومن المتوقع أن تصل نسبة القطريين إلى 31% عام 2015. ويعلق على ذلك بالقول أن الخلل في التركيبة السكانية حسب الجنسية يظل أحد القضايا المهمة للوضع السكاني في دولة قطر.

ولا يمكن معالجة هذا الخلل إلا بالإسراع في إعداد سياسة سكانية وطنية لتحقيق الأهداف المنشودة في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية الشاملة بشائر عالية⁽¹⁶⁾.

هذه هي الصورة العامة للوضع السكاني في حقبة نهاية التسعينيات فهل تغير الحال للأفضل في نهاية 2009؟ وهل تحققت تقديرات أمين عام مجلس التخطيط؟

إن الإحصائيات الرسمية للسكان عام 2009 تكشف عن صورة مرعبة للطفرة السكانية التي حدثت بدءاً من 2004، فقد بلغ عدد السكان في هذه السنة 744.000 ألف نسمة ثم تطور بسرعة خلال أربع سنوات ليصل إلى أكثر من مليون ونصف في عام 2008. وبلغت نسبة الزيادة في ارتفاع معدل النمو السكاني 16%، أما بالنسبة لقوة العمل فقد زادت بنسب متوالية بحيث بلغت 1.171.523 في مختلف القطاعات، تشكل نسبة قوة العمل القطرية منها 5.9% فقط⁽¹⁷⁾. ويضاف لهذه النسبة المتدنية أن البلاد تشكو من نسبة بطالة بين مواطنيها وإجراءات عزل لهم من الوظائف في سن ما دون 60 عاماً.

ويعلق الكواري على هذه الظاهرة بأنها اعتداء على كافة حقوق المواطنين في دول مجلس التعاون، ويشير إلى أن نسبة المواطنين قد تدنت إلى 16% من مجموع السكان في عام 2008⁽¹⁸⁾. وأن عدد المواطنين لا يتجاوز 240 ألف نسمة في مطلع هذا العام. وقد لاحظ الباحث أن الإحصائيات التي تصدر عن اللجنة الدائمة للسكان تعمل بقصد على إخفاء نسبة المواطنين من المجموع العام للسكان خوفاً من الحرج.

إن هذا النمو السكاني غير المنضبط يعمل باستمرار على دفع المواطنين للخلف في كل المجالات الحيوية، كما يعمل أيضاً على إخراجهم من مواقع عملهم التي كانوا يشغلونها من قبل في المؤسسات الحكومية والقطاعات الإنتاجية والتجارية، ولم يعد الحديث عن تقطير الوظائف الذي كان سائداً من قبل ذا معنى أو مدلول.

كما أن مخرجات التعليم العالي مهما كان عددها فإن أفرادها يتعثرون في طريقهم للحصول على وظيفة ، وسرعان ما تذوب هذه الأفواج التي تتخرج سنوياً في بحر قوة العمل الأجنبية المتنامية.

وهذا الواقع السكاني الذي أشرنا إليه قد بدأ يفرض نفسه على نمط وأسلوب الممارسات اليومية في التجارة والمعاملات في المؤسسات التعليمية والحكومية التي تعتمد في تعاملها على استخدام اللغة الإنجليزية.

وكان الحري بالقائمين على مقاليد الحكم في دول مجلس التعاون أن يعملوا على عكس هذا المسار بحيث يؤكد على استخدام اللغة العربية في كل مرافق النشاط التعليمي والتجاري والصناعي والمعاملات في الهيئات والمؤسسات الحكومية، بفرض تعلم اللغة العربية على جميع العاملين في تلك المجالات. لو حصل ذلك فإن دول مجلس التعاون تكون قد اتخذت خطوة جريئة تنقلها من واقع التبعية الثقافية واللغوية، إلى إحداث ثورة ثقافية عربية لمعظم القائمين على أرضها من غير الناطقين باللغة العربية، وأن تسهم في تحويل هذه الجماعات البشرية إلى متذوقي مكونات الثقافة العربية ومتعاطفين مع قضاياها القومية. أنها فرصة ممكنة على الحكام استغلالها بدلاً من إضعاف لغتنا وتشويه ثقافتنا لصالح الأجنبي.

إن شرط تعلم اللغة العربية لغير الناطقين بها للاستمرار في العمل في مجتمعاتنا يتسق مع ما تقوم به معظم الدول الأوروبية والآسيوية في هذا الجانب التي تفرض لغتها القومية على كل المهاجرين الذين يعملون على أرضها.

والباحث يدرك أن هذا المطلب المشروع صعب تنفيذه لأن معظم دول مجلس التعاون تعتقد أن تقدمها يرتبط بالمبالغة في توظيف العنصر اللغوي الأجنبي في أنظمتها التعليمية وفي نشاطاتها الاقتصادية والخدمية، وإن هذا الاتجاه سيساعدها على الدخول في مضمار الحضارة الغربية ومضامينها التكنولوجية، وإنها في نفس الوقت ستحافظ على ثقافتها ولغتها وهويتها القومية. هذا الرأي الواهم له مؤيدون ومناصرون من صناع القرار ومتخذيهم، وهم يدفعون بهذا الاتجاه بقوة وقناعة، ولكن هذا النهج له ثمن باهظ ومردود سلبي في ظل عصر العولمة التي تضغط بقوة على إعادة تفكيك وتركيب مكونات ثقافة الشعوب ومجتمعاتها الهشة، لتجعلها بمرور الزمن عديمة الفائدة والمعنى.

وكان ما قاله اللورد MACAULAYS في خطابه للبرلمان البريطاني في 2 فبراير من عام 1835 يمثل ما خطط ويخطط له اليوم للمسار الثقافي في منطقة دول مجلس التعاون. فقد قال بعبارات إستراتيجية واضحة تستهدف استثمار الهند:

"لقد تجولت في ربوع الهند عرضاً وطولاً ولم أرى شحاذاً أو لصاً، إن هذا الثراء الذي شاهدته في الهند، المتمثل في القيم العالية، وإن شعباً بهذا المستوى أعتقد بأنه لن يستعمر أبداً، ما لم نقصم العامود الفقري لهذا الوطن المتمثل في رصيده الروحي وأرثه الثقافي. لذا أقترح تغيير نظامه التعليمي القديم ونمط ثقافته. فإذا أعتقد الهنود أن الأجنبي واللغة الإنجليزية أفضل وأعظم منهم، عندها سيفقدون روحهم الوثابة وثقافتهم القومية وعندها سيصبحون حقاً كما نريدهم وطناً مستعمر" (*).

(*) مترجمة بتصرف، انظر النص الأصلي باللغة الإنجليزية، في الملحق رقم (2).

الخاتمة

هل قطر تغرد خارج السرب وحدها؟

تشهد دولة قطر تحولات عميقة شملت مختلف الميادين السكانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتعليمية والعمرائية. ويحدث هذا التغيير بوتيرة متسارعة وفي ظروف زمنية قصيرة، مما شكل حالة من عدم التوازن النفسي والشعور بنوع من الضياع والتوهان لدى كثير من المواطنين.

وهذه التحولات وغيرها من عوامل التحديث والانفتاح على الثقافات الأخرى، تضغط بقوة على شكل ومضمون قيم وتقاليد المجتمع القطري وتعمل على تفكيكها وتركيب قيم وتقاليد جديدة لتحل محلها ويقف أفراد المجتمع حائرون لما يجري من حولهم من مظاهر تلك التغيرات التي هبطت عليهم من عل ومن ضغوط الخارج كما هو حاصل في مضمار التعليم وفي غيره من مكونات المجتمع. قد تكون بعض تلك التحولات التي نشهد مظاهرها اليوم في صالح المجتمع على المدى البعيد، ولكن الأفراد في أي مجتمع من طبيعتهم عدم الاطمئنان لتغيير نمط حياتهم وسلوكهم وعاداتهم وقيمهم إلا إذا كانت من صنع أفكارهم ومشاركتهم وأن تكون نابعة من إرادتهم في المقام الأول.

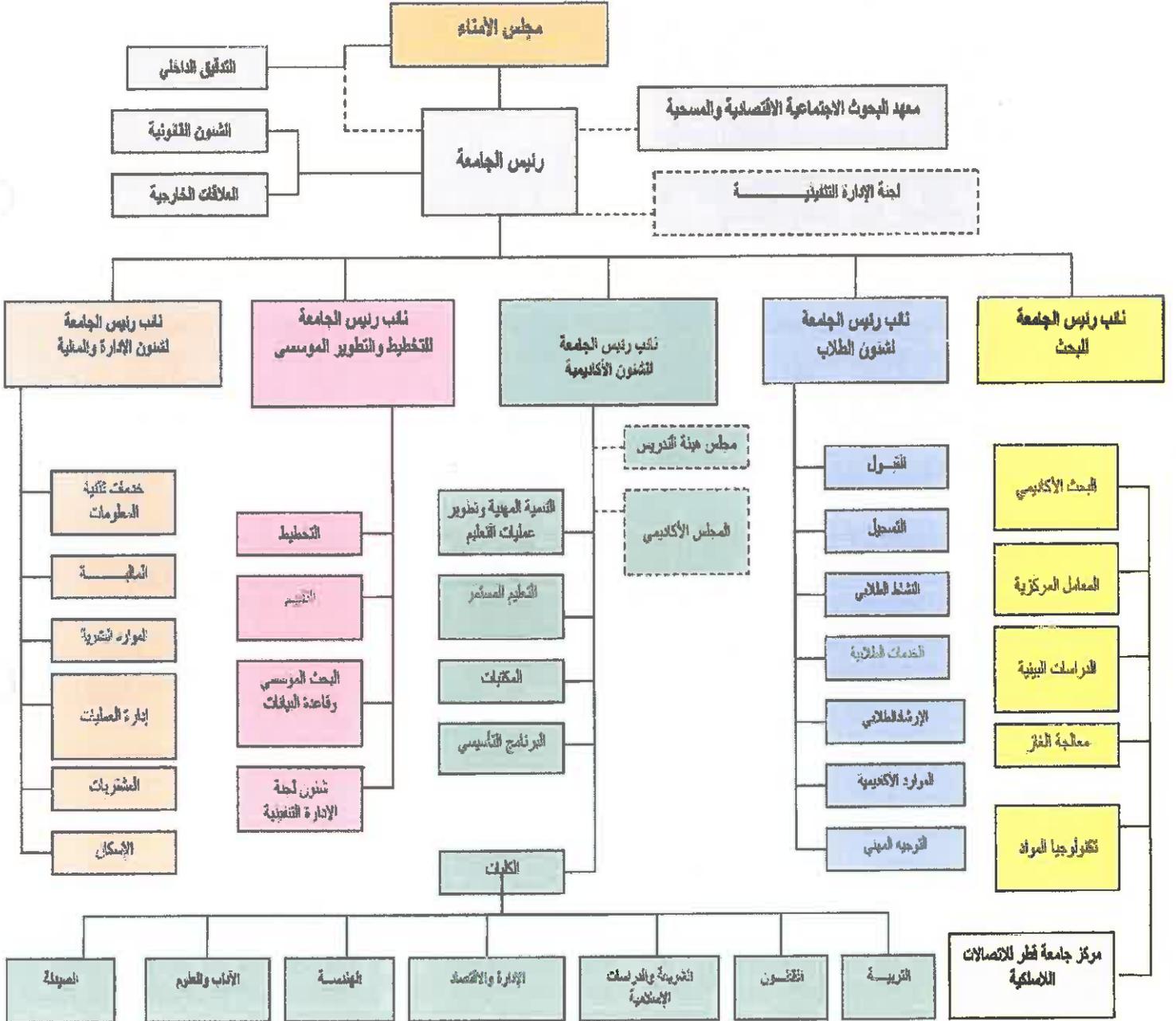
والباحث وغيره من المهتمين برصد الظواهر الاجتماعية يلحظون حالة الانكفاء والانعزال التي عمت قطاعات واسعة من أفراد المجتمع القطري. كما يلحظون تنامي ظاهرة الشكوى بينهم من كل شيء؛ ويرجع ذلك إلى عدة تحديات أبرزها التحدي السياسي والتحدي السكاني، فالتحدي السياسي يتجلى في غياب مؤسسات المجتمع المدني، التي تعد بمثابة القنوات الشرعية التي يعبر من خلالها المواطنين عن قضاياهم ومشاعرهم واتجاهاتهم نحو حاضرهم ومستقبلهم، إذ بدون هذه المؤسسات التي تعتبر الوعاء الطبيعي لتفاعل الآراء والتوجهات من خلال الحوار الجماعي المسؤول الذي ينتج عنه رأي عام نحو القضايا الأساسية في

المجتمع يصبح دور المواطنين محدوداً. أما التحدي السكاني الذي أشارت إليه الدراسة، فإنه يكشف أن نسبة المواطنين آخذة في التذني بشكل حاد بقدر ما تزداد نسبة غير المواطنين من جنسيات مختلفة، هذا الخلل في التركيبة السكانية يفرز على أرض الواقع كثيرًا من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مما يشكل ضغوطاً نفسية هائلة على مشاعر المواطنين ويحسهم في كل لحظة وحين بضياح أدوارهم في قيادة مجتمعهم.

هذا هو الوضع العام في دولة قطر الذي كشفت هذه الدراسة عن بعض جوانبه، فهل قطر اليوم تغرد خارج السرب وحدها أم أن دول مجلس التعاون تعزف نفس اللحن ، وتسير على نفس الطريق؟

ملحق رقم (1)

الهيكل التنظيمي لجامعة قطر



موافقة مجلس الأمناء بتاريخ 2007/6/25م

ملحق رقم (2)



LORD MACAULAY'S ADDRESS TO THE BRITISH PARLIAMENT 2 FEBRUARY, 1835

"I have travelled across the length and breadth of India and I have not seen one person who is a beggar, who is a thief such wealth I have seen in this country, such high moral values, people of such caliber, that I do not think we would ever conquer this country, unless we break the very backbone of this nation, which is her spiritual and cultural heritage, and, therefore, I propose that we replace her old and ancient education system, her culture, for if the Indians think that all that is foreign and English is good and greater than their own, they will lose their self-esteem, their native culture and they will become what we want them, a truly dominated nation."

المراجع

- 1 - عبدالله جمعه الكبيسي: عرض وتحليل بعض الجوانب التاريخية لجامعة قطر 1974/73 - 1994/93 - مجلة كلية التربية العدد (11) (جزء 3) جامعة عين شمس 1997.
- 2 - كمال الكفراوي: النص المقتبس كان مرفقاً برسالة أرسلها الدكتور كمال الكفراوي إلى مدير الجامعة بتاريخ 1988/9/1 بمناسبة انتهاء عمله كخبير لليونسكو.
- 3 - كانت اللجنة الوزارية مشكلة برئاسة وزير الأشغال العامة وعضوية وزير المواصلات والنقل، ووزير التربية والتعليم، ومدير الجامعة ومساعد مدير الجامعة.
- 4 - المدينة التعليمية: معلومات مستمدة من <http://en.wikipedia.org/wiki/Qatar-foundation>.
- 5 - كلية الطيران المدني: معلومات حصل عليها الباحث من مدير الكلية.
- 6 - كلية شمال الأطنطي التكنولوجية: تقرير عن إنجازات الكلية 2002-2010.
- 7 - كلية أحمد بن محمد العسكرية: لائحة الشؤون الأكاديمية، بالإضافة لمعلومات حصل عليها الباحث من عميد الكلية.
- 8 - جريدة الراية: تحقيق صحفي مع الدكتور: إبراهيم صالح النعيمي المشرف العام على إنشاء الكلية العدد 8038 بتاريخ 19 يونيو 2010.

- 9 - عبد الله جمعه الكبيسي: نظرة تحليلية لجهود جامعة قطر في مجال تطوير أداء الأقسام الأكاديمية حولية كلية التربية جامعة قطر العدد 12 لسنة 1995.
- 10- مؤسسة رند - قطر معهد السياسات: إصلاح جامعة قطر - 2009 صادر باللغة الإنجليزية.
- 11- عبد الله جمعه الكبيسي: النظام التعليمي في دولة قطر "التعليم لمرحلة جديدة" قضايا وتعقيبات - الطبعة الأولى 2010 دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
- 12 - مؤسسة رند: المرجع السابق ص ص 65 و 66.
- 13 - المرجع السابق: ص 69.
- 14 - علي الكواري: تنمية للضياع أم ضياع لفرص التنمية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت . 1996
- 15 - العضاض: تحليل هيكل اقتصاد الوطني القطري ولقوته العاملة ضمن منظور التنمية البشرية المستدامة - مركز البحوث التربوية - جامعة قطر 1997.
- 16 - حمد بن جبر آل ثاني: ورقة مقدمة لأعمال الحلقة النقاشية - المجلس الأعلى لشؤون الأسرة 21-22 أكتوبر . 2000.
- 17 - اللجنة الدائمة للسكان: سكان قطر 2009 أكتوبر . 2009.
- 18 - علي الكواري : الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطنين "بلاغ إلى من يهمة الأمر" الدوحة - نيسان 2008.